الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

العدد (193)

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

25 /5/ 1430هـ الموافق 20/5/2009 م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	14
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	21
أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية	131

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الزوجة تعرضت لضرب مبرح من زوجها وفقدت ذاكرتها

حقوق الانسان تتواصل مع قضية عنف أسري بتاروت والأمن يحقق

آل فريد : الحالة إنسانية وتحتاج للمعالجة من جهات عدة

المصدر: جريدة اليوم السبت 21-05-1430هـ الموافق 16-05-2009م العدد 13119 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13119&P=1&G=3

جعفر الصفار - جزيرة تاروت

اعتبرت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عالية آل فريد أن العنف الأسري بات اليوم ظاهرة سلبية في المجتمع .

وأضافت لـ «اليوم» على ضوء تقديم امرأة من جزيرة تاروت بمحافظة القطيف شكوى للجهات الأمنية ضد زوجها، تتهمه فيها بالاعتداء عليها، مما أدى إلى اصابتها إصابة بالغة في وجهها وأنحاء من جسدها أن هذه الحالة إنسانية وتحتاج للمعالجة من جهات عدة.

ونوهت أيا كان نوع العنف الذي يمارس داخل بيئة الأسرة أو خارجها فانه للأسف ينتقل إلى سلوك الأبناء ويتحول إلى عنف اسري متبادل، فالعنف لا يولد إلا العنف، وهذا يدفع الأسرة نتيجة لشعورها باليأس والغضب أن تلجأ لمعالجة الخطأ بخطأ آخر، اخطر واعنف وهذا بحد ذاته مشكلة لها رواسب في بعض البيئات الأسرية.

وأضافت آل فريد : سبق وان وقفنا على بعض حالات عنف أكثر مأساوية،مؤكدة أن علاج ذلك يحتاج إلى تضافر الجهود والإمكانات من كافة أفراد الأسرة للتعاون مع أخصائيين في التعديل السلوكي، والعمل على تجنب العنف وإبعاده عن بيئة الأسرة.

وعن اسباب ظاهرة ضرب الزوجات. أشارت الى وجود عوامل اجتماعية ونفسية تدفع الزوج إلى ممارسة العنف تجاه زوجته أبرزها العقد النفسية التي أصيب بها جراء حوادث ومواقف مر بها والمتمثلة في خلق ازدواجية في الشخصية، إضافة إلى الغيرة الشديدة تجاه زوجته، كما أنه يعمد دائما إلى عدم تقبله إلى أي اختلاف في الرأي أو تقبل أي نصيحة من غيره، وتكثر هذه الحالة بين الذين يتعاطون الكحول والمسكرات.

(اليوم) بدورها قامت بزيارة منزل والد الزوجة التي تعرضت للعنف فؤاد الوزان بحي الدخل المحدود في جزيرة تاروت، حيث كشف الوزان أن زوج ابنته دائم الاعتداء عليها، مشيرا إلى أنها تعرضت لضرب مبرح في وقت سابق، ولكن خوفها على مصير ابنائها هو ما جعلها تصبر على ذلك.

وبين الوزان ان ابنته تزوجت منذ 18 عاما، أنجبت خلالها 4 أولاد وبنتا واحدة،وان زوجها كان يقوم بضربها وشتمها وسكب الماء عليها وهي نائمة وسحبها من شعرها ورمي بقايا القمامة عليها، مما وضعها بحالة نفسية سيئة وعدم تركيز وفقدها للذاكرة، مشيرا الى ان ابنته تراجع مستشفى الأمل للصحة النفسية بالدمام، ومستشفى القطيف المركزي. وطالب الوزان بتدخل جمعية حقوق الإنسان في القضية.

وكانت الزوجة 36عاما تعرضت إلى ضرب مبرح من قبل زوجها جراء خروجها لبيت قريبتها مما أدى إلى اصابتها إصابة بليغة في وجهها وتم نقل الزوجة إلى مستشفى القطيف المركزي وتولت شرطة تاروت فتح ملف القضية.

حقوق الإنسان تتدخل لفك احتجاز راتب مواطن بين بنكين

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/05/19هـ) 14/ مايو/2009 العدد : 2888
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090514/Con20090514277471.htm

سعود الحارثي ـ الطائف

طالبت جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة أحد البنوك المحلية برفع احتجازها لراتب مواطن، بعد حدوث بعض الإشكاليات بسبب تمويل عقاري بين البنك والمواطن شجاع عيضة، الذي تقدم بشكوى للهيئة، يطلب منها التدخل لإنهاء معاناته. وأوضح المشرف على فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبد الله بن سالم المعطاني بأن الهيئة تتابع باهتمام هذه القضية، وأكد المعطاني بأنه لا يمكن لأي جهة أن تتصرف من تلقاء نفسها دون الرجوع إلى الأنظمة الصادرة من الدولة، وأشار إلى أن جميع البنوك العاملة في البلاد تخضع لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، وشدد على أن تلك التعليمات نظمت استقطاع الراتب بما لايزيد عن 33 في المائة، ونوه إلى عدم وجود ما يسوغ للبنك احتجاز الراتب كاملاً. وأضاف المعطاني بأن الهيئة خاطبت البنك بهذا الشأن وتنتظر رده لإيجاد حلول لمعالجة هذا الإيقاف. وكان المواطن شجاع عيضة تقدم بطلب قرض عقاري منذ عام تقريباً لأحد البنوك المحلية، الذي منحه الموافقة شريطة تحويل راتبه عليه.

وأوضح عيضة بأن راتبه حينذاك كان محولا على بنك آخر لسداد بعض الالتزامات البالغة 160 ألف ريال للبنك الأول، فقمت باستدانتها من بعض الأقارب والأصدقاء حتى أتمكن من تحويل راتبي للبنك الثاني، وأضاف «طلبت من البنك الثاني منحي قرضاً عقارياً بمقدار 400 ألف ريال، إلا أن معاملتي لديهم تأخرت لمدة 3 أشهر، وتم بعدها تحويل مبلغ 200 ألف ريال فقط، فتقدمت بطلب إيضاح للبنك الثاني لتلك العملية، فأخبروني بأن النظام قد تغير، فأضطررت حينها لسداد مبلغ الـ160 ألف لأصحابها، على أمل إستلام الدفعة الثانية من القرض، وبعد مضي ثلاثة أشهر جمد البنك حسابي بحجة أني حصلت على قرض عقاري ولم أشتري به عقاراً». وذكر شجاع لـ«عكاظ» بأنه حاول أكثر من مرة إقناع البنك بأن سبب سحبه للقرض يعود لعدم التزام البنك بإيداع كامل المبلغ في حسابه، الأمر الذي لم يمكنه من امتلاك عقار، ولسداد مستحقات مالية تكبدها حتى يتمكن من تحويل راتبه من بنكه الأول إليهم.

وأضاف «احتجاز البنك لراتبي تسبب لي في العديد من المشاكل، فوالدي منوم في أحد مستشفيات الطائف منذ 8 سنوات بسبب حادث مروري، وزوجتي أصيبت بجلطة وشلل نصفي، وأقوم بمعالجتها حالياً في أحد مراكز التأهيل، ويتوجب على البنك حالياً فك احتجازه لراتبي وتعويضي عن الأضرار التي لحقتني جراء هذا الإيقاف المجحف دون النظر في الحلول البديلة، وأؤكد بأنه لو استمر هذا القرار بدون حل فإني حتماً سأتجه للتسول في المساجد لتوفير لقمة العيش لي ولأسرتي».

الانتهاء من لائحة شركات الاستقدام كبديل لـ"الكفالة الفردية"

المصدر:جريدة المدينة السبت، 16 مايو 2009 الموافق 1430/5/21
http://al-madina.com/node/137845

خالد المطوع / علياء الناجي - الرياض

كشف مصدر مطلع بوزارة العمل لـ "المدينة" عن أن الوزارة انتهت من وضع لائحة تنظم عمل شركات الاستقدام بالتعاون مع أصحاب مكاتب الاستقدام والغرف التجارية وأصحاب الشأن، وتم رفعها لمجلس الوزراء، حيث تبدأ هذه الشركات ممارسة نشاطها بمجرد إقرارها .. ومن المتوقع أن تكون بديلا لنظام الكفالة الفردي . وبين المصدر وجود مقترح بإنشاء شركات جديدة تستوعب العمالة الوافدة التي ينتهي دورها بعد الانتهاء من المشاريع التي استقدمت من أجلها مع تقديم الخدمات الجيدة لها للحيلولة دون وقوعها في الأعمال المحظورة.وقدمت عدت جهات مختلفة جملة مقترحات تتعلق بإلغاء نظام الكفالة في المملكة، ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وقد تضمنت هذه المقترحات دراسة رفعتها الجمعية للجهات المعنية في المملكة بشأن إلغاء أحكام الكفالة وتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد . وطالبت الدراسة، بمنع احتجاز جواز سفر العامل وإلغاء موافقة الكفيل على استقدام العامل أسرته أو طلب التصريح له بالحج أو الزواج أو زيارة أحد أقربائه في منطقة أخرى داخل المملكة وكذلك إلغاء أي مسؤولية شخصية على الكفيل بسبب تصرفات العامل الوافد خارج إطار العمل.وجاءت دراسة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي استغرقت أربع سنوات، على ضوء الشكاوى والقضايا التي تلقتها الجمعية وعددها 12369 قضية خلال الأعوام الخمسة الماضية، إذ تشكل القضايا العمالية منها 1430 قضية بما نسبته 12 في المائة، فيما استقبلت الجمعية في عام 2006 أكبر نسبة من القضايا العمالية إذ بلغت 422 قضية، وتطرقت الدراسة إلى أبرز عيوب الوضع الراهن للكفالة وما يكتنف أحكام الكفالة من تعقيدات إدارية وتنظيمية وعدم فاعلية هذه الأحكام في تحقيق الغايات المرجوة منها وانتشار ظاهرة العمالة السائبة وتزايد جرائمها .واقترحت الدراسة حلولا عدة منها استحداث وثيقة تأمين الزامية لضمان الحقوق المالية للعامل وصاحب العمل كوسيلة فاعلة لإنهاء دوافع أحكام الكفالة وإزالة مسبباتها ومبرراتها بهدف تغطية مسؤولية العامل الوافد في حال تسبب في أضرار تصيب صاحب العمل أو في أضرار تصيب الغير وتغطية مسؤولية صاحب العمل في الوقت نفسه عن دفع راتب العامل، ويستفيد العامل من الوثيقة التأمينية ضد المخاطر بتأمين دفع صاحب العمل لراتب العامل مدة محددة لا تقل عن ستة أشهر ومستحقاته المالية الأخرى مثل مكافأة نهاية الخدمة أو أي تعويضات أخرى يحكم بها القضاء وتأمين يغطي قيمة تذكرة السفر في حالة ترحيل العامل وتأمين حماية قانونية "شمول التغطية نفقات المحاماة أو الاستشارات القانونية التي يتكبدها العامل في الدعاوى التي ترفع منه فقط"، كما أن صاحب العمل يستفيد من وثيقة التأمين ضد المخاطر في الأضرار الناشئة عن السرقة أو الاختلاس أو الإتلاف أو تسريب أسرار العمل والأضرار التي يتسبب فيها العامل للغير.وأوصت الدراسة بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وتلغي أي دور للكفيل التقليدي وأن تتم تسمية هذا الجهاز بـ "هيئة شؤون العمالة الوافدة" يكون مقرها بالرياض ولها فروع في عدد من المناطق المملكة .وفي نفس السياق طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وتلغي أي دور للكفيل واقترحت تسمية الجهاز بـ"هيئة شؤون العمالة الوافدة" ويكون مقرها الرياض ولها عدة فروع على مستوى المملكة . وأبرزت عضو الربط والمتابعة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيله زين العابدين لـ"المدينة"، الحاجة لتصحيح العلاقة بين صاحب العمل والعامل الوافد من خلال إلغاء نظام الكفالة بالنسبة للخريجين من غير السعوديين من حملة البكالوريوس والدكتوراه والمهندسين إلا أنها استدركت بقولها في حين أن نظام الكفالة يظل باقياً ضمن ضوابط وقيود معينة للعمالة المنزلية معللة ذلك بكون العمالة المنزلية تدخل المنازل ومن خلال ذلك تظل الحاجة مُلحة لإبقاء العامل الأجنبي تحت كفالة رب المنزل خوفاً من أي مشاكل قد تحدث . وشملت مقترحات جمعية حقوق الإنسان للجهات المعنية لمناقشة إلغاء نظام الكفالة يتضمن عدة جوانب تشمل تأمين الحماية القانونية في حالة ترحيل العامل و تشمل تغطية نفقات المحاماة أو الاستشارات القانونية التي يتكبدها العامل في الدعاوى التي ترفع منه فقط"، كما أن صاحب العمل يستفيد من وثيقة التأمين ضد المخاطر في الأضرار الناشئة عن السرقة أو الاختلاس أو الإتلاف أو تسريب أسرار العمل والأضرار التي يتسبب فيها العامل للغير .

حقوقيون : مبادرات المليك الإصلاحية وراء إعادة انتخاب المملكة في "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 15 مايو 2009
http://al-madina.com/node/137788

ماجد عسيري - ثامر المالكي الدمام

حصدت المملكة اكثر من ثلثي الاصوات لاعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة لثلاث سنوات مقبلة ، ففي حين كانت تحتاج الى 97 صوتًا فقط لاعادة انتخابها، حققت هذه المرة قفزة كبيرة ونوعية بحصد 154 صوتا من اجمالي 192 صوتًا.

واكد د.زيد الحسيني نائب رئيس هيئة حقوق الانسان في المملكة لـ"المدينة" ان مجلس حقوق الانسان من المجالس المهمة ذات الاهداف النبيلة مؤكدا قناعة المملكة بالانضمام الى مجلس حقوق الانسان من خلال مكانتها العالمية وريادتها لكثير من الجوانب الانسانية، ونوه بما اطلقه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من مبادرات عديدة منها حوار الاديان ونبذ الظلم والجور على مستوى العالم، وسعيها الى معالجة جميع المشاكل في الاراضي الفلسطينية

واكد د. عبدالجليل السيف عضو مجلس الشورى والمشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية لـ "المدينة" اهتمام المملكة في الآونة الأخيرة بعمليات الإصلاح الداخلي وحقوق الإنسان من خلال الهيئة وجمعية حقوق الإنسان ودعم إضافة إلى الحوار الوطني ومساحة الحرية والشفافية على مستوى الصحافة، ونوه بالاهتمام بحقوق المرأة وإعطائها حقها في المشاركة في عملية التنمية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية عدم التمييز التي أدت للإسهام في تعزيز مكانة المملكة مؤكدا وجود رغبة صادقة لمزيد من الإصلاحات بتوجيه خادم الحرمين الشريفين.

وأكدت الدكتورة سهيلة زين العابدين على جدية المملكة في عملية الإصلاح ويتضح ذلك من خلال حرص خادم الحرمين على الحوار الوطني ليس فقط داخل المملكة وإنما حوار الأديان وسعيه لتفادي الخلافات بين الدول العربية ويتضح ذلك من خلال قمة الكويت ومبادرته لتفادي الخلافات بين الدول العربية اضافة إلى توفير مقاعد للطالبات للابتعاث الخارجي في مختلفة التخصصات لأول مرة بالمملكة. ونوهت بما وصلت له المرأة من مكانة في عهد خادم الحرمين حيث حصلت على مقعد كنائب لوزير التربية والتعليم لشؤون البنات اضافة الى مقعد مدير جامعة الأمر الذي عزز مكانة المملكة وحصولها على اصوات كبيرة في عضوية مجلس حقوق الإنسان.

التحقيق مع مديرة مدرسة أجبرت طالبة على تنظيف المجمع

المصدر: جريدة الوطن السبت 21 جمادى الأولى 1430 - 16 مايو 2009 العدد 3151 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3151&id=102189

الطائف: ساعد الثبيتي، فهد الحارثي

تحقق إدارة التربية والتعليم للبنات في محافظة الطائف مع مديرة مدرسة، أجبرت طالبة على تنظيف المجمع المدرسي عقابا لها. وكان أحد أولياء الأمور قد لجأ إلى إدارة التربية والتعليم بالمحافظة وجمعية حقوق الإنسان بالمنطقة، متهما مديرة المدرسة بإجبار ابنته التي تدرس بالصف الأول المتوسط على تنظيف المجمع أمام زميلاتها، كعقاب لها بعد ضربها. وذكر المواطن علي المالكي في شكواه لمدير إدارة التربية والتعليم للبنات بالمحافظة، ولرئيس جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، أن مديرة المجمع حرمت ابنته التي تدرس بالصف الأول المتوسط يوم الأربعاء الماضي من الاختبار الشهري وقامت بإيقافها وإخراجها من الفصل منذ الحصة الأولى وأمرتها بتنظيف المجمع كاملا أمام زميلاتها من فصول المرحلة الثانوية وهددتها بإجبارها على غسيل دورات المياه.وتذمر المالكي من هذا التصرف غير التربوي، مشيرا إلى أن الطالبات في المدارس يأتين للتعلم ولسن عاملات نظافة، مطالبا بمحاسبة المديرة على تصرفها غير التربوي.إلى ذلك، علق مدير عام التربية والتعليم للبنات في الطائف سالم بن هلال الزهراني على الواقعة بقوله "تم استقبال شكوى المواطن، والتوجيه بالتحقيق فيها".

القحطاني لـ "الوطن": انتخاب السعودية في مجلس حقوق الإنسان سيساعدها على بيان موقفها

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 جمادى الأولى 1430 - 14 مايو 2009 العدد 3149 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3149&id=101861&groupID=0

الرياض: عبد الله فلاح

انتخبت السعودية للمرة الثانية عضوا في مجلس حقوق الإنسان وحازت على مقعد من أصل 47 مقعدا في المجلس.وجاء الانتخاب رغم دعوة عدد من الجمعيات والمنظمات إلى عدم التصويت لها في المجلس.وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في اتصال مع (الوطن) أمس أن انتخاب المملكة للمرة الثانية سيساعد على توضيح موقفها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان من منظور إسلامي لأن هذا أمر مهم للآخرين والاستفادة أيضا من تجارب الدول الأخرى في مجال حماية حقوق الإنسان.وقال ابن ربيعان إن هناك حراكاً وتقدماً حقوقياً في المملكة مقدراً من قبل الدول التي انتخبتها للمرة الثانية.وأعرب عن اعتقاده أن هذا سيساعد في الحراك الداخلي الذي تبين خلال الفترة الماضية بعد صدور تقريري الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن حقوق الإنسان في المملكة.وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن ذلك يعطي المملكة حظوة بين الدول التي تتابع الشأن الحقوقي.وحول ما دعت إليه بعض المنظمات والجمعيات بعد التصويت للمملكة، علق بن ربيعان قائلا: كل له وجهة نظره أما فيما يتعلق بانتخاب المملكة فهو انتخاب مستحق نظرا للتقدم في مجال حقوق الإنسان في السنوات الماضية .

أكدت أن الأب المُعنف يحتاج إعادة تأهيل نفسي

جنة الحماية تكشف آثار تعذيب غير حديثة على أشقاء الطفلة أشواق

المصدر:جريدة الجزيرة الخميس 19 جمادى الأول 1430 العدد 13377
http://www.al-jazirah.com/178753/ln95d.htm

الطائف - فهد سالم الثبيتي

تثبتت لجنة الحماية الاجتماعية بمحافظة الطائف من حقيقة وقوع العُنف على بقية أشقاء الطفلة المُعنفة أشواق وذلك من قِبل والدهُم الموقوف حالياً بالشُرطة ويخضع للتحقيق بعد أن أجرم في حق ابنته الصغيرة، فيما كانت لجنة الحماية قد زارت الطفلة أمس ووجدت الأسرة كاملةً من أشقائها وخالها وعمها ووقفت على الوضع وتم التثبت من آثار عُنف غير حديث على أجساد الأطفال الذين كانوا متواجدين لدى شقيقتهم بالمُستشفى مع عمتهم وهُم ولدان وبنت، فيما كان الابن الأكبر (عبدالعزيز) يعيش مع عمه في جدة وحضر معه لرؤية شقيقته أشواق والتي ترقد حالياً بالمُستشفى فيما أفاد الأبناء للجنة بأنهم دائماً ما يقوم والدهُم بضربهم وبوسائل مُختلفة يقوم بتعذيبهم بعد وجود أثار لذلك على أجسادهم ليست حديثة، مما يؤكد بأن العُنف سابق وثابت على الأب ضد أبنائه الأربعة ويُعتقد أن من بينهم الابن الأكبر الذي فضل العيش مع عمه هروباً من مسرح التعذيب. وكشف مصدر مسؤول باللجنة بأن الأبناء يرغبون العيش مع الأهل ولا يريدون العيش مع والدهُم بالذات فيما كانت اللجنة قد نسقت مع والدة الأبناء المُطلقة أصلاً من والدهم وتعيش مع زوجها في محافظة جدة من خلال اتصال هاتفي أوضحوا لها كافة الأمور وطمأنوها عن ابنتها أشواق التي دائماً ما تسأل عنها بالمُستشفى وترغب في رؤيتها واتفق على أن يكون يوم السبت موعداً لحضورها للطائف من أجل الالتقاء بمنسوبات اللجنة واتخاذ الترتيبات الخاصة بأوضاع الأطفال ومحاولة الوصول لموقف يكفل حفظهُم وتأمينهم بدلاً من أن يحالوا للدور الاجتماعية ويعيشون فيها بعيداً عن الأسرة التي اتضح للجنة بأنها تُعاني سوء من حيث المستوى الاقتصادي والذي وصف بالمتدني حيث من المتوقع بأن تُناقش لجنة الحماية هذه الجزئية بعد أن تم الالتقاء ببقية أشقاء أشواق والذين ظهروا بأنهم متأزمين نفسياً مما حدث لشقيقتهُم وكان يحدث لهُم عنف من قِبل والدهم، فيما أكد رئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالنيابة في الطائف حسين العبادي بأن لجنة الحماية ستبدأ دورها فعلياً بعد خروج الطفلة المُعنفة وتحسُن حالتها الصحية بإذن الله حيث سيكون هناك جلسات تُشارك فيها الأم وكذا والد الأبناء وهو المُعنف وخالهُم وعمهم من أجل التفكير في علاج الوضع والوصول لحفظ الأبناء والأسرة كاملةً.

إلى ذلك اطمأنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للدور الذي تقوم به لجنة الحماية الاجتماعية بالطائف بعد أن تسلمت حالة الطفلة أشواق وثمن الدور القوي الذي تقوم به حالياً وهذا ليس بمستغرب عنها فهي دائماً ما تتواجد في معظم الحالات التي تبرز، جاء ذلك على لسان المُشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة في تصريح خص به (الجزيرة) وقال: قبل عدة سنوات ماضية كنا نعاني من عدم الاعتراف بوجود حالات العنف الأسري بشكل عام زوجات وأطفال حتى إن البعض لا يُقر ذلك في ظل عدم وجود قوانين كذلك عدم استجابة أقسام الشرطة لمثل هذه الحالات وأن الأحكام الشرعية لم تكُن تُسلط الضوء عليها وشبه ضعيفة ولم تكُن القضايا تؤخذ على محمل الجد والآن ولله الحمد المجتمع أصبح به حراك قوي في ظل وجود إعلام متحرك تمكن من الكشف وإيصال القضايا الخاصة بتعنيف الأطفال ومنها على سبيل المثال قضايا الطفلتين غصون وأريج اللتين قتلتا بسبب العنف على إثر ذلك تم الاعتراف بوجود العنف بمجتمعنا وأن الحالات في تزايد مُستبشراً بقرب صدور قانون تجريم العنف ضد المرأة والطفل من حيث الاعتداء عليهم كذلك وضع الضوابط التي تكفل بالقضاء على هذه التصرفات التي تصدر أصلاً من أشخاص هم في حقيقة الأمر مرضى يحتاجون لعلاج يُخرجهُم من مرض العُنف.

وأشار إلى أن العنف يظهر أصلاً ابتداءً ببعض الأجهزة التي تكتشفه مثل المدارس والمستشفيات إضافة إلى البيئة المحيطة بالطفل من الأسرة والأقارب والجيران مُبدياً انزعاجه الشديد من أشخاص تحديداً من الأسرة قد يشهدون عنفاً يُمارس على

أطفالهم ولا يُبلغون الجهات المُختصة معتبراً ذلك جزءاً من المُشكلة فهُم لو أوصلوا أمر العنف فالجهات ستتحرك بشكل سريع من أجل رفع العنف عنهُم ومن هذه الجهات أقسام الشرطة والتي تتولى عملية القبض على المُعنف والتحقيق معه كذلك الشؤون الاجتماعية ودور الحماية والذين لهم طرق متخصصة فهم يستطيعون الانتقال إلى منازلهم والتحقق من الوضع الأسري والاقتصادي والاجتماعي للأسرة وفي حال التأكد بأنهم معنفين تقوم باحتضانهم وتوفر لهم الحماية والتأهيل النفسي كذلك توفر لهم المأكل والمشرب والتعليم وإعادتهم للوضع الطبيعي فيما ثمن الدكتور حسين الشريف دور شرطة الطائف في التحفظ على المُعنف للطفلة أشواق والتحقيق معه حالياً وفقاً للنظام حيال مُمارسي العنف ومطالبته بعدم عودة الأطفال لهذا الأب لحين أن يتم الفصل في هذا الأمر من القضاء حتى لو تم نقلهم للشؤون الاجتماعية مُشدداً على أن تكون العقوبة رادعة كون الجُرم الذي ارتكبه في حق ابنته ليس من السهل ومن الصعب تجاوزه وأشار إلى أنه بالفعل تمت زيارة والد الطفلة بمركز الشرطة والتحدث معه وأنه لا بد من إلحاقه ببرامج إعادة تأهيل من المرض الذي يعاني منه وهو العنف وذلك عن طريق العلاج مؤكداً بأن الجمعية تسعى وبقوة بأن لا تقع المُشكلة أصلاً وأنه لا بد من تضافر الجهود من أجل إجراء دراسات وبحوث عاجلة لقضية العنف حتى يُصبح مجتمعنا خالٍ من هذه الآفة الخطيرة وتُبدل بالعطف والرحمة والأمان وذلك بالتعاون من قِبل كافة الجهات المعنية من وزارة داخلية ووزارة التربية والتعليم والإعلام ومراكز البحوث وعلماء الاجتماع، مُعلناً عن أن الجمعية كانت قد استقبلت يوم أمس حالتين من العنف لطفلتين من جنسيات عربية يشتكون من عنف والدهم وتم التنسيق مع الشؤون الاجتماعية بجدة من أجل متابعة الوضع مما يدل بأن هناك تزايداً في الحالات.
وامتدح الشريف الخطوة القادمة من حيث الاهتمام بالدراسات التي تُعالج القضية من كافة محاورها ومن بينها برنامج الأمان الأسري والذي تقوم على متابعته والإشراف عليه صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز والذي يهدف إلى إعادة تلطيف المجتمع.
واختتم الدكتور الشريف تصريحه بضرورة مواجهة العنف بجميع أشكاله وأنه لا بد من إعادة تأهيل المُعنف والذي وصف بالمريض وذلك عن طريق برنامج تشترك فيه وزارة الشؤون الاجتماعية مع وزارة الصحة يهدف إلى تصحيح أفكار المُعنفين وإعادتهم لوضعهم الطبيعي كذلك علاجهم من مرض العنف وذلك خلال فترة العقوبة التي يقضونها بداخل السجن ورُبما تكون بدائل من قِبل القضاء عن السجن وذلك بإلحاقهم في برامج ودورات بهدف إعادتهم للمجتمع أكثر أماناً وحفاظاً على كيان الأسرة.

تم سحب المعدات وإيقافها عن العمل بناءً على طلبه والشرطة تخضعه للتحقيق

خمسيني يهدد بحرق نفسه مطالبا بتطبيق أوامر القضاء حيال أراضي عارمية الطائف

المصدر:جريدة الجزيرة الخميس 19 جمادى الأول 1430 العدد 13377
http://www.al-jazirah.com/178753/ln95d.htm

الطائف - متابعة وتصوير - فهد سالم الثبيتي

تجددت المواجهات يوم أمس في أراضي العارمية شمال الطائف المُتنازع عليها بعد أن ساد الهدوء الموقع لأكثر من أسبوع، وذلك عندما فاجأ أحد الأشخاص من أهالي العارمية في العقد الخامس من عمره سالكي الطريق المُقابل لموقع الأراضي باتجاه الطائف بمحاولة انتحاره بطريقة أخافت الجميع بعد أن توقفت الحركة المرورية، حيث قام بسكب كمية من البنزين على جسده وهدد بإشعال النار في نفسه لحين حضور الجهات الأمنية التي تبلغت بالواقعة وعلى رأسها فرق من الدفاع المدني ومُشاركة دوريات الأمن والبحث الجنائي ومركز شُرطة الحوية وعدد من أفراد قوة المهمات والواجبات الخاصة.

ولجأ (الخمسيني) لسيارته الفورد واستقر بها والبنزين ينسال منه فيما حمل بيده ولاعة وبدأ يُطالب الجهات المُختصة بسرعة إيقاف عمل المُعدات الخاصة بالمُعتدي على الموقع.

وقد انتقل عدد من رجال شُرطة الحوية نحو المُعدات وأوقفوا عملها وأجبروها على التحرك من الموقع مما دفع بالشخص للخروج من السيارة ومن ثمَ تسليم نفسه بكُل هدوء وتم تسليمه لمركز شرطة الحوية للتحقيق معه ومعرفة الدوافع بدقة والتي جعلته يُقدم على محاولة الانتحار.

في الوقت نفسه تواجد فيه أكثر من 40 شخصا من أهالي العارمية في موقع مقابل لحادث محاولة الانتحار وذلك باصطدامات مع الآليات التي تعمل عن طريق المُعتدي على الموقع مما زاد من الاضطراب الأمني بالموقع نفسه ودفع بالعديد من الجهات الأمنية بتكثيف التواجد تحسباً لوقوع أي حادث.

وكانت أراضي العارمية قد شهدت توقفا في أعمال التطوير في جزء كبير منها الأسبوع الماضي بناءً على تقارير رُفعت من الجهات الأمنية تُفيد بأن أعمال التبتير مجاورة لمساكن الأهالي مما حدا بمحافظة الطائف إلى وقف العمل بالجزء القريب منه وكشفت مصادر أمنية أن هناك خطاباً وصل إلى مركز شرطة الحوية صباح أمس الأربعاء يُفيد بالسماح للمُعتدي بالعمل مما فاقم الوضع وزاد من حدته.

يُذكر أن أراضي العارمية شهدت مواجهات خلال الأيام الماضية نتج عنها استيقاف أكثر من 20 شخصا في مراكز الشرطة وإحالة البعض منهُم لدار الأحداث لحين أن تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومارست ضغوطها من حيث عدم نظامية الاستيقاف بدون أي قضية حتى تم إطلاق الجميع من الذين تم ضبطهم في الوقت الذي ثبت بأن هُناك أوامر قضائية بإيقاف العمل بالموقع كذلك هناك معاملة في محكمة التمييز يُنتظر أن تفصل في الحدود بين المُتنازعين على أراضي العارمية.

زار المجمعة والتقى بالمتدربين والمشرفين التربويين.. د. السلطان لـ(الجزيرة):

تقرير حقوق الإنسان عن مركز الحوار الوطني مجرد اجتهادات ليس إلا!

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 23 جمادى الأول 1430 العدد 13381
http://www.al-jazirah.com/139304/ln10d.htm

المجمعة - فهد الفهد:
أكد نائب الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الدكتور فهد بن سلطان السلطان أن تقرير جمعية حقوق الإنسان الذي صدر مؤخراً عن المركز كان اجتهادات من الجمعية وكنا نتمنى أن الجزء الخاص بالمركز كان مبنياً على اطلاع مباشر على وضع المركز بحيث يكون هناك زيارة من الجمعية للمركز للاطلاع على الواقع الفعلي وألا تكون انطباعات شخصية ونأمل في المستقبل ونحن نعتز بالجمعية أن تكون إصداراتها عن طريق وثائق ودراسات متعمقة ومقابلات حتى يكون بالفعل هذا التقرير دقيقاً.. ولا أعلم ما هي المصادر التي انبثق منها هذا التقرير، حيث إنهم لم يزوروا المركز ولم يتصلوا به.
جاء ذلك في لقاء خاص ل(الجزيرة) مع الدكتور السلطان خلال زيارته يوم أمس السبت لمحافظة المجمعة والتي زار خلالها مركز تطوير التدريب الطلابي التابع للإدارة والذي ينظم فيه المركز دورة إعداد مدرب معتمد من مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لنشر ثقافة الحوار رافقه فيها مدير إدارة التربية والتعليم للبنين بالمحافظة الدكتور موسى بن عيسى العويس وكان في استقباله مدير المركز الأستاذ ياسر بن بدر الحزيمي حيث التقى بالمتدربين والبالغ عددهم (24 متدربا) ما بين مشرف تربوي ومعلم بعد ذلك توجه الدكتور فهد السلطان ومدير التربية والتعليم إلى مقر المحافظة حيث استقبلهم وكيل المحافظة الأستاذ محمد بن عامر الخرصان، ودار خلال اللقاء نقاش حول مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ومناشطه، ثم توجه إلى مقر الإدارة يرافقه مدير التربية والتعليم وكان في استقباله مساعد مدير التربية والتعليم الأستاذ ناصر بن أحمد الضعيان وعدد من مديري الإدارات والأقسام بالإدارة حيث التقى بالمشرفين التربويين وبعض مديري المدارس وذلك على مسرح الإدارة وقد تحدث خلال اللقاء عن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ومناشطه وأهدافه والدور الذي يقوم به في المجتمع ثم رد على أسئلة واستفسارات الحضور.
وفي نهاية اللقاء سلّم الدكتور فهد السلطان ومدير التربية والتعليم بالمحافظة الدكتور موسى العويس شهادات اجتياز الدورة للمتدربين كما قدم مدير التعليم هدية تذكارية للسلطان.
بعد ذلك التقت الجزيرة بنائب الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي تحدث في مستهل اللقاء عن أهداف زيارته التي قال إنها تأتي في سياق تعزيز التواصل مع قطاعات التعليم المختلفة في المملكة ولحضور ختام البرنامج التدريبي للمدرب المعتمد ونسعد باجتياز أكثر من 24 مدرباً معتمداً في إدارة التربية والتعليم بمحافظة المجمعة لهذه الدورة ونأمل أن ينضموا إلى (1000 مدرب ومدربة) تابعين للمركز، كما أن الهدف من هذه الزيارة هو الالتقاء بأعضاء السلك التعليمي في المحافظة والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم ونحن في المركز من المهم جداً أن يكون موضوع نشر ثقافة الحوار هو بالتكامل والتعاون مع القطاعات المختلفة وعلى رأسها القطاع التعليمي وأود أن أشير إلى أن هناك اتفاقية شراكة وقعها المركز مع وزارة التربية والتعليم وفي إطار هذه الاتفاقية يأتي لقاؤنا اليوم لتفعيل بعض بنودها.

* كيف يمكن للمجتمع غير المؤسسات الحكومية أن يستفيد من المركز؟
- هذا السؤال مهم وجيد فنحن في المركز أقمنا خلال الشهرين الماضيين ملتقى كبيراً جداً للمؤسسات الخيرية والأهلية حول موضوع الحوار الأسري والتدريب على برامج الحوار الأسري، حضره أكثر من 200 مؤسسة خيرية وأسرية ونحاول من خلال هذه البرامج أن نقيم شراكات وتعاون مع المؤسسات الخيرية والأهلية لنشر برامج التدريب للحوار الأسري والمركز لم يكتف بالتنسيق مع القطاعات الحكومية بل هناك رغبة صادقة بأن يكون هناك تعاون مع القطاعات الأهلية والخيرية.
* هل للمركز فروع للمناطق؟
- حالياً لا يوجد فروع، ولكنّ هناك مشرفين في المناطق يقومون بالتنسيق مع المركز ويتم عن طريقهم إيصال إصدارات المركز ومطبوعاته في المناطق المختلفة.
* هل هناك نيّة لتحويل المركز لأكاديمية؟
- لا يوجد هناك نيّة لتحويل المركز إلى أكاديمية، فالمركز لديه برامج تدريبية متعددة في مجال مهارات الاتصال بالحوار وبرنامج التدريب على الحوار الأسري وغيرها وقد يكون في المستقبل العمل على تأسيس مركز تدريب موسّع تابع للمركز.
وحول إمكانية جعل الحوار مادة تعليمية في المدارس على غرار مادة التربية الوطنية أو جعله مفردة من مفردات مادة التربية الوطنية... قال الدكتور فهد السلطان: نحن بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وضمن اتفاقية الشراكة والتعاون نعتقد أنه ليس من الأنجع والأفضل هو وضع مقرر للحوار إنما المهم أن يكون الحوار ضمن المنهج الدراسي في كل المواد وأن يكون أيضا ضمن الأنشطة الطلابية وضمن طرق التدريس بين الطلاب والمعلمين، أي أن يكون في جميع مناشط المدرسة وبرامجها أفضل من أن يكون منهجا مقررا يحفظه الطالب.
* وعن نشر ثقافة الحوار؟
- أكد أن من أهم أهداف مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني هو نشر ثقافة الحوار ولعل لقاءنا اليوم في المجمعة يندرج في هذا السياق وبتعاون مع الجهات المختلفة خصوصاً الجهات التعليمية، نأمل أن يصبح جزءاً من ثقافة المجتمع السعودي ونحن متفائلون كثيراً، خصوصاً أن لدينا الآن هذه الثروة الهائلة من المدربين وتدريب أكثر من مائة ألف مواطن ومواطنة على ثقافة الحوار ومن خلال اللقاءات الوطنية وبرامج التدريب أعتقد أنه أصبح مفهوم الحوار مقبولاً في المجتمع أكثر بكثير من السابق.
* هل للمركز مناشط خارجية؟
- المركز يشارك في بعض الحوارات ويستقبل بصفة أسبوعية أو شهرية وفوداً من الخارج تأتي لزيارة المملكة من برلمانيين وأكاديميين يستضيفهم المركز وأحياناً يقوم بإجراء حوارات بدعوة ممن شارك في الحوارات الوطنية وأعتقد أن هذا المنشط جيد ويعرف بالمركز لأن تجربة المركز حتى بالنسبة للأجانب تجربة جيدة وهناك تساؤلات كثيرة وباستمرار عنها من قبل من يأتون من الخارج ولهذا فالمركز حريص أن يقدم هذه التجربة السعودية المحلية وينقلها إلى العالم، أيضا أن يجد المركز فرصة طيبة في لقاء هؤلاء الوفود للتعريف بالبلاد وبالثقافة والمجتمع السعودي.
* هل هناك نية لاستحداث قناة فضائية إعلامية تابعة للمركز؟
- هذه الفكرة تحت الدراسة وهناك تصور كامل حول الموضوع ولعل في المستقبل القريب أن يعلن عنها ولكن نعتقد أنه من المهم التعامل مع كافة المؤسسات الإعلامية لنشر ثقافة الحوار وهنا أود أن أتقدم بالشكر لوزارة الثقافة والإعلام على نقلها للقاءات الوطنية بشكل مباشر ومن أماكنها وهذا بحد ذاته يساهم في إثراء ثقافة الحوار ونشرها في المجتمع السعودي.

تقرر بيعهما في مزاد علني الشهر المقبل

حقوق الإنسان تتدخل لإعادة منزلين لأسرتين بعد استيلاء البنك عليهما

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/24هـ) 19/ مايو/2009 العدد : 2893
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090519/Con20090519278644.htm?kw

حاتم المسعودي ـ مكة المكرمة

تنظر جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة مشكلة أسرتين تضمان 16 فردا تعرضتا إلى الطرد من منزلين تسكنانهما في حي الجميزة يوم أمس؛ لعدم تمكنهما من سداد نصف مليون ريال عمولات لأحد البنوك بعد اقتراضهما مائة ألف ريال من البنك قبل 28 عاما، ولتخلفهما عن السداد ازدادت العمولات ليتجاوز رقمها مليونين وثلاثمائة ألف ريال، بعدها حكمت المحكمة العامة في مكة ببيع عقاريهما في مزاد علني في الثالث عشر من جمادى الآخرة المقبل.

وأوضحت ريم (ابنة الاسرة) أنه قبل 28 سنة اقترض عمي مبلغ مائة ألف ريال وكفله والدي لدى أحد البنوك المحلية مقابل رهن عقارين أحدهما لوالدي و الآخر لعمي بعد أن أخبرهما مدير البنك أن هذا الرهن مجرد إجراءات بنكية لا بيع فيه و لا شراء ولا يمكن بيعه طالما هو سكن لأسرة،

ولكن يتم حجز الصك حتى يتم سداد القرض الممنوح

وبموجبهما تم الاتفاق شفهيا، كما اتخذت الإجراءات النظامية حيال الرهن المطلوب لدى كتابة العدل في مكة المكرمة وتم التهميش عليه وبعد توقيعهما على الأوراق تم خصم عشرة آلاف ريال عمولة للبنك من القرض. مشيرة إلى أن والدها وعمها سددا عددا من الأقساط وتأخرا في سداد بعضها وتراكمت عليهما الفوائد إلى أن وصلت إلى (750 ألف ريال) ورفضا سدادها وتم نقل القضية إلى المحكمة، حيث سجن عمها وكذلك والدها لعدم تمكنهما من سداد المبلغ حتى جاء فاعل خير و تكفل بسداد نصف المبلغ، إلا أن البنك رفض مشترطا أن يتم سداد المبلغ كاملا.

بعدها ـ تستطرد ريم ـ تم التحفظ على القضية إلى ما قبل عام تقريبا، حيث عاد البنك مجددا ليطالبهما بدفع 2.360.500 ريال فرفضا تسديدها وبعد عدة جلسات حكم القاضي عليهما (والدي وعمي) بأن يسددا مبلغ (597 ألف ريال) دون النظر إلى ما دفعاه سابقا، وعليه لم يتمكنا من السداد بحكم أنهما متقاعدان و ما يستلمانه لا يكفي لسداد احتياجات المنزل، وعندها اقترحا على البنك استقطاع المبلغ من راتبهما إلا أن البنك رفض العرض مطالبا بالمبلغ كاملا أو أن يتم سحب العقارين.

وتضيف ريم قائلة: وبينما كان جميع أفراد الاسرتين يبحثون عن مخرج من هذا المأزق المؤرق، تم طردنا الأسبوع الماضي من المنزل الذي لا نملك غيره إلى الشارع ولم نجد مكانا ننام فيه سوى منزل أحد أقاربنا، وأردفت ريم وهي لا تخفي قلقها: أن منزلنا سيباع الأسبوع المقبل في مزاد إذا لم يتم سداد المبلغ الذي يعتبر عمولات غير مقبولة شرعا.

وأوضح مصدر في جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة أنه تم استلام مشكلة الاسرة عن طريق القسم النسائي في الجمعية وسيتم النظر فيها عن طريق اللجنة.

يشار إلى أن المحكمة العامة في مكة المكرمة أقرت في حكمها الذي صدر بصك شرعي أن للبنك 597 ألف ريال وحكمت ببيع العقارات الموصوفة في مزاد علني في الثالث عشر من جمادى الآخرة المقبل ووفاء المبلغ من ثمنها وما زاد فيعاد للمدعى عليه.

هيئة حقوق الإنسان

وندوات توعوية لنسوي حقوق الإنسان في الشرقية غدا

المصدر: جريدة اليوم السبت 21-05-1430هـ الموافق 16-05-2009م العدد 13119 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13119&P=1&G=3

نورة المقيطيب ـ الدمام

يقيم الفرع النسوي بهيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع الجمعيات الخيرية بالمنطقة الشرقية ندوة تحت عنوان «ما أكرمهن إلا كريم و لا أهانهن إلا لئيم» و التي تستمر ثلاثة أيام بمشاركة جمعيتي جود النسائية وفتاة الخليج بالخبر غد الأحد بمقر جمعية جود النسائية بالدمام بقاعة المحاضرات بالجمعية. وتنتقل الندوة مساء الاثنين القادم 23للجمعية النسائية بالجبيل وتختم في الأحساء بمقر جمعية فتاة الأحساء مساء الثلاثاء القادم . وتتناول الندوة عدة محاور أبرزها المرأة بين الشرع والتقاليد للدكتورة فرحة الدوسري أستاذة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب ، والدكتور عبدالمنان ملا معمر بار رئيس قسم علم النفس بجامعة أم القرى يتناول محور التطبيقات النفسية للتنمية الذاتية لتحقيق بعض مفاهيم حقوق الإنسان للمرأة ، و تتناول الدكتورة نهاد الجشي المستشار بمجلس الشورى محور «المرأة السعودية التطلعات والإنجازات وتختم الندوة بورقة عمل للدكتور يوسف الجبر تحت عنوان «دور إصلاح القضاء في إنصاف المرأة». وتشارك المستشارة القانونية أسمى الغانم في برنامج الندوة بجمعية فتاة الأحساء في حين تشارك الدكتورة مريم بوبشيت ببرنامج الندوة بجمعية الجبيل الصناعية بالجبيل.

العيبان يستقبل المفوضية الأوروبية

وزير الخارجية الهولندي يزور هيئة حقوق الإنسان

المصدر:جريدة الجزيرة الخميس 19 جمادى الأول 1430 العدد 13377
http://www.al-jazirah.com/178753/ln10d.htm

الجزيرة - عبدالرحمن السريع:

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بمكتبه بمقر الهيئة وزير الخارجية الهولندي السيد ماكسيم فيرهاخن والوفد المرافق له، ثم ناقش الجانبان عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، أتى في مقدمتها التقرير الدوري الشامل للمملكة الذي نوقش في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وأبدى الوزير الهولندي إعجابه بما احتواه التقرير، والمناقشات والمداخلات من قبل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان حول هذا التقرير، وقد أيده رئيس الهيئة مبينا تقبل النقد من أي جهة، فالإسلام في جوهره يحث على قبول النقد ويعتبره عاملاً مساعداً لإصلاح الذات. وتطرق د. العيبان إلى دور المملكة على الصعيد الدولي خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات للدول الفقيرة، وأن هذا استشعار لواجبها الإنساني. من جانب آخر استقبل العيبان بمكتبه توماس دبلا دل مورال مدير منطقة الشرق الأوسط وجنوب البحر الأبيض المتوسط في المديرية العامة للمفوضية الأوروبية. ناقش الجانبان عددا من الأمور ذات الاهتمام المشترك حيث أوضح معالي الرئيس حرص المملكة الشديد على نشر العدل بين الشعوب ونصرة المظلوم وتطرق إلى مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان على كافة مستويات المجتمع وخاصة للنشء ودمجه في مجال التعليم، وأن هذا المشروع يلقى اهتماما من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده، وأبدى حرص الهيئة على مد جسور التعاون والتفاهم مع الأصدقاء خاصة في الاتحاد الأوروبي. من جانبه أبدى استعداده للتنسيق المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين والهيئة وخاصة في مجالات التدريب والتطوير وتبادل الخبرات، مؤكداً على أن المفوضية حريصة على دعم قضايا حقوق الإنسان. حضر اللقاءين معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين.

بإعادة انتخاب المملكة للمرة الثانية لعضوية مجلس حقوق الإنسان

د. العيبان: سياسة خادم الحرمين الحكيمة عززت الدور القيادي للمملكة ومكانتها الدولية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 22 جمادي الأولى 1430هـ - 17 مايو 2009م - العدد 14937
.html430192/article17/05/2009http://www.alriyadh.com/

الرياض - واس:

أبدى رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتوربندر بن محمد العيبان سعادته بإعادة انتخاب المملكة العربية السعودية للمرة الثانية على التوالي لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن القارة الآسيوية لفترة ثلاث سنوات جديدة في انتخاب المجلس التي جرت في 1430/5/17ه .

وأكد أن هذا الاختيار لم يكن ليتحقق لولا دعوات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - إلى مد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب، وسياسته الحكيمة التي عززت مكانة المملكة ودروها الحيوي والقيادي على المستوى الإقليمي والدولي واهتمامه، بترسيخ مبادئ العدل والمساواة، وكفالة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لكل الناس، وبالشكل الذي يحفظ للمجتمعات خصوصياتها وقيمها الأخلاقية والثقافية تمشيا مع مفاهيم حقوق الإنسان العالمية، وهي السياسة التي أدت إلى تتابع الإصلاحات ومشاريع التطوير النوعية التي يتبناها خادم الحرمين الشريفين في المملكة خاصة ما يتعلق منها بالإصلاح والتطوير في المجالات السياسة والاقتصادية والقضائية والتعليمية وحقوق الإنسان، وعلى المستوى الدولي مواقفه، حفظه الله الرائدة من القضايا العربية والإسلامية والدولية العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان شرس دفع بالمنطقة بعيداً عن هدف السلام العادل والآمن .

وأوضح الدكتور العيبان أن هذا الانجاز يدين أيضا بالفضل لجهود المملكة المختلفة بقيادة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لإحلال السلام في المنطقة، ومواجهة أزمات الفقر العالمية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية، والتقريب بين الحضارات والأديان من خلال الحوارات البناءة، ولمواقف المملكة المدينة للإرهاب بكل صوره وأشكاله وللنجاحات الملموسة التي حققتها في مناهضته ومعالجة الفكر المتطرف، وحرصها على ترسيخ مبادئ العدالة والتسامح والمساواة ونبذ العنف والظلم والتمييز العنصري، وشجبها لمحاولات إشاعة التعصب وكراهية الغير وازدراء عقائدهم والتحقير منها، ولإسهاماتها المادية لدعم التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي كركيزة مهمة لبناء المجتمعات وتعزيز حقوقها، فضلا عن وفاء المملكة بمسؤولياتها في هذا المجال ومشاركاتها الفعالة في أنشطة المجلس ودعم الآلية التي أنشأها .

وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان أن اختيار المملكة لهذا المجلس مسؤولية أخرى تضاف نحو الاستمرار في المساهمة العملية في صياغة توجه إنساني عالمي يحمي الحقوق وينبذ العنف والظلم والكراهية والتمييز وازدراء الشعوب والأديان، وينشر العدل وثقافة التسامح والاعتدال والوسطية بين أفراد المجتمع الواحد، وبين كافة شعوب العالم.

فلنترمان اقترح إنشاء مركز لحقوق الإنسان في الخليج

العيبان: نلتزم بالمواثيق الدولية بما لا يتعارض مع الإسلام

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/23هـ) 18/ مايو/2009 العدد : 2892
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090518/Con20090518278199.htm

معتوق الشريف ـ جدة

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، أثناء لقائه في الرياض أمس، مع رئيس مؤسسة مد الجسور في هولندا البروفيسور كايس فلنترمان والوفد المرافق له، أن المملكة حريصة على الالتزام بما وقعت عليه من اتفاقيات ومواثيق دولية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وأوضح أن الهيئة تسعى إلى تحديد مفهوم الانتهاك، وتحديد العقاب على ارتكابه، مؤكدا أهمية التدقيق في تشخيص الانتهاكات، والتثقيف بحقوق الإنسان على كافة المستويات منذ مرحلة النشء ومروراً بكافة المراحل، إضافة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل الممكنة.

وقال العيبان:«الشريعة الإسلامية كفلت تلك الحقوق ونظمت الواجبات والالتزامات، الأمر الذي تطبقه المملكة مع الأخذ في الاعتبار أي سلبيات قد تكون موروثة ولا تتفق مع جوهر الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وهو الأهم لحل هذه الانتهاكات».

من جهته، طرح كايس فلنترمان فكرة إنشاء مركز خاص بحقوق الإنسان في منطقة الخليج، مبرراً طرحه بأنه سيشجع على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتدريب عليها.

ولفت إلى أن الشعب الهولندي يحترم الإسلام والمسلمين، قائلاً: «الحالات التي تحدث فيها إساءة للإسلام أمر يرفضه الهولنديون وإن هذه الحالات شاذة لا تعبر عن وجهة نظر الشعب الهولندي».

وأشاد رئيس مؤسسة مد الجسور في هولندا بتقرير المملكة الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، مبدياً اهتمامه بهذا التقرير كونه عضوا في المجلس التحكيمي الخاص بمناقشة هذا التقرير.

حضر اللقاء نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين وعدد من المختصين في الهيئة.

هيئة حقوق الإنسان تمدد مسابقة افضل مقال حول"العنف ضد المرأة"

المصدر : جريدة الرياض الاثنين 23 جمادي الأولى 1430هـ - 18 مايو 2009م - العدد 14938
http://www.alriyadh.com2009/05/18/article430488.html

الرياض - هيام المفلح:

أعلن القسم النسوي بهيئة حقوق الإنسان بالرياض عن تمديد فتر مسابقة أفضل مقال حول موضوع العنف ضد المرأة، وحدد آخر موعد لاستلام المشاركات وفق التمديد وذلك حتى تاريخ ١٠/٦/١٤٣٠هـ .

صرحت بهذا الدكتورة وفيقة الدخيل المشرفة على الفرع وأضافت أن المشاركات سيتم تسليمها في مقر الفرع النسوي للهيئة، وأوضحت أن التمديد جاء لإعطاء الفرصة لأكبر عدد من المقالات .

يذكر أن المسابقة تتضمن اختيار أفضل ثلاث مقالات تتناول رؤية الكاتب عن العنف ضد المرأة، آلية التخلص من العنف ضد المرأة، التوصيات والمرئيات للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، ومن شروط المسابقة أن يكون المقال مبتكراً بعيداً عن النقل والاقتباس، وباللغة العربية، وأن لايقل سن المتقدم والمتقدمة للمسابقة عن ١٨ سنة، وأن لايكون المقال قد سبق نشره، أو سبق فوزه بأي جائزة، وأن يحتوي على المصادر في قائمة مراجع منفصلة، أن لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة ويكتب على الحاسب ويقدم على قرص ممغنط.(CD)

العيبان : الشريعة كفلت حقوق الانسان

رئيس مؤسسة مد الجسور في هولندا : نحترم الاسلام" والاساءة " حالات شاذة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1430-05-24هـ الموافق 2009-05-19م العدد 13122 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13122&P=1&G=2

اليوم ـ الرياض

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بمقر الهيئة أمس رئيس مؤسسة مد الجسور في هولندا البروفيسور كايس فلنترمان والوفد المرافق له.

و رحب رئيس الهيئة في بداية اللقاء بالوفد الهولندي واستعرض معهم أوضاع حقوق الإنسان مؤكدا أهمية التدقيق في تشخيص الانتهاكات باعتباره الأهم لحل هذه الانتهاكات.

وقال الدكتور العيبان خلال اللقاء " إن الإسلام الذي أتى قبل أكثر من ألف وأربعمائة سنة أتى مشرعاً لحقوق وواجبات البشرية جمعاء وشرع معها العقوبات التي تطبق في حالة انتهاك أي حق " وأضاف ان الهيئة تسعى إلى تحديد مفهوم الانتهاك ومن ثم تحديد العقاب على إرتكابه.

وتطرق إلى أهمية التثقيف بحقوق الإنسان على جميع المستويات منذ مرحلة النشء مروراً بجميع المراحل منوهاً بدور الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل الممكنة.

وأشار الى أن الشريعة الإسلامية الغراء كفلت تلك الحقوق ونظمت الواجبات والالتزامات وهو الأمر الذي تطبقه المملكة مع الأخذ في الاعتبار أي سلبيات قد تكون موروثة ولا تتفق مع جوهر الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

كما تطرق الجانبان إلى أهمية المواثيق الدولية والالتزام بها حيث بين رئيس هيئة حقوق الإنسان أن المملكة حريصة على الالتزام بما وقعت عليه من اتفاقيات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

من جانبه أعرب رئيس مؤسسة مد الجسور في هولندا عن سعادته بزيارة المملكة.

وقال خلال اللقاء " إن الشعب الهولندي يحترم الإسلام والمسلمين وان الحالات التي تحدث فيها إساءة للإسلام أمر يرفضه الهولنديون وان هذه الحالات شاذة لا تعبر عن وجهة نظر الشعب الهولندي ".

وتطرق الى تقرير المملكة " سيداو " مبديا اهتمامه بهذا التقرير كونه عضوا في المجلس التحكيمي الخاص بمناقشة هذا التقرير. حضر اللقاء نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين وعدد من المختصين في الهيئة.

العيبان: محاصرة الإرهاب بنشر"الوعي"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 20 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/18494

اعتبر رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان المؤتمر خطوة متقدمة جداً في إطار الجهود الفكرية المبذولة لمحاصرة الإرهاب والفكر المتطرف بالوعي ونشر الأسس والمبادئ الصحيحة التي يقوم عليها الدين الحنيف، وبناء أمن فكري يستظل المجتمع بظلاله يكون سبباً رئيسياً لحلول الأمن بمعناه الشامل.

واعتبر بلاده من أوائل الدول التي نجحت تجربتها في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف من خلال تبني استراتيجية وقائية تتمثل في التركيز على الأمن الفكري كإحدى ركائز الأمن الوقائي وذلك من خلال نشر الفكر الإسلامي السليم وترسيخ منهج الوسطية والاعتدال واستراتيجية علاجية اعتمدت على تشجيع أولئك الذين يتعاطفون مع الإرهابيين وأفكارهم المتطرفة لكي يتخلوا عن آرائهم وذلك من خلال النقاش الصريح لبناء جسور الحوار.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزير العدل: نسعى لقنوات تعين المرأة لإنجاز قضاياها في المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/05/19هـ) 14/ مايو/2009 العدد : 2888
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090514/Con20090514277296.htm

«عكاظ» ـ جدة

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى خلال لقائه اللجنة الوطنية للمحامين في جدة أمس الأول، أن وزارة العدل تسعى جادة لإيجاد قنوات تعين المرأة على إنجاز قضاياها في المحاكم وعموم دوائر القضاء. ويبين ذلك خطأ ما نقل عنوانا في «عكاظ» أمس مفاده، أن هناك قنوات لتعيين المرأة في القضاء ومرد هذا الخطأ هو أن كلمة (تعين) قرأت كـ(تعيين).

مدير عام المستفيدين في الضمان الاجتماعي لـ"عكاظ":

حلول جذرية لأسر الشريط الحدودي

المصدر: جريدة عكاظ (الخميس 1430/05/19هـ) 14/ مايو/2009 العدد : 2888
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090514/Con20090514277306.htm

عبد الرحمن الشمراني ـ هاتفياً ـ الخرخير

يواصل فريق وزارة الشؤون الاجتماعية المكلف بدراسة أوضاع الأسر السعودية على الشريط الحدودي الجنوبي، أعماله لليوم الخامس، بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، حيث أنجز الفريق يوم الاثنين الماضي مهمته في صحراء الخرخير، وأتم دراسة أوضاع حوالي 1500 أسرة تعيش في الخيام، في أوضاع معيشية صعبة، وشرع يوم أمس الأول في العمل داخل المحافظة. رئيس الفريق مدير عام المستفيدين في وكالة الضمان الاجتماعي في الوزارة فالح المزيد قال لـ«عكاظ» في اتصال هاتفي: «الفريق أنجز مهمته في الصحراء على الوجه المطلوب، وتمت دراسة أوضاع كافة الأسر، لتقديم المساعدات العاجلة لها، وتم إعداد تقرير متكامل يتضمن التوصيات الكفيلة بإيجاد الحلول الجذرية لتلك الأسر». وأضاف المزيد، «بدأنا العمل داخل المحافظة، وتوافد إلينا في مبنى المحافظة عدد من الأسر، حيث تمت دراسة أوضاعهم، وسنواصل عملنا في اليومين المقبلين». يذكر أن الأسر التي تعيش في الخيام، تنتمي لقبيلة واحدة، دأبت منذ زمن على التنقل من وقت لآخر في صحراء الخرخير في الربع الخالي، بحثاً عن المياه والمرعى لمواشيهم.

أسـرة تسجـن فتاهـا المعـوق داخـل قفـص حديـدي

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/05/20هـ) 15/ مايو/2009 العدد : 2889
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090515/Con20090515277716.htm

محسن المالكي ـ أضم

ما ذنب المعوق الذي يولد في أسرة، حتى تضيق به كأي ضيف ثقيل الظل غير مرغوب به، فتحاول أن تخفيه عن عيون زائريها وأصدقائها، أو أن تتخلص منه بإيداعه أحد مراكز التأهيل كأنما هو «عار» لا تريد لأحد أن يطلع عليه؟! ومهما أقدمت الأسرة على هذا الفعل، ليصل بها الحال لسجنه بين أربعة جدران حتى تحكم عزلتها عليه ولا يراه الناس. ولكن هذا ما حدث في إحدى الأسر، في وادي غنمى في مركز الجائزة (130 كيلو شرق محافظة الليث) مع ابنها، الذي ولد قبل 20 عاما بإعاقة كاملة في النمو والحركة، وفشلت كل محاولاتها التي استمرت خمسة أعوام بين عدة مستشفيات في علاجه. ويقول الوالد في تبرير حبسه لابنه: عانينا كثيرا من خروجه من المنزل وتعرضه للخطر، فبالإضافة لإعاقته الذهنية هو أبكم لا يكاد يفقه حديثا؛ ولحرصنا وخوفنا عليه من الضياع وضعناه داخل «القفص».

ضمن منتدى الحوار والإبداع الفكري

1500 تربوية يناقشن العنف الأسري وقيم العمل التطوعي

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/05/20هـ) 15/ مايو/2009 العدد : 2889
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090515/Con20090515277716.htm

سالم الجهني ـ جدة

تناقش 1500 مسؤولة في إدارة التربية والتعليم للبنات في محافظة جدة، العنف الأسري بين التنشئة والجريمة والانفتاح وأزمة التربية، والعمل التطوعي بين القيم والتحديات، والاقتصاد ومواجهة الغلاء، خلال جلسات منتدى الحوار والإبداع الفكري للعام الثاني، والذي تنظمة إدارة التربية والتعليم في جدة يومي الإثنين والثلاثاء المقبلين. ويهدف الملتقى المقام في قاعة الشيخ ناصر الراشد، إلى تطوير الإنتاج الفكري لدى الطالبات، وإثبات الذات، وإذكاء روح التنافس الشريف بينهن، و دفعهن للاهتمام بقضايا الوطن ومشكلاته، وتشجيعهن على التصدي للتحديات التي يواجهها، و تعزيز قيم المواطنة وثقافة الاختلاف الإيجابي وتقبل الرأي الآخر. وسيشارك في فعاليات المنتدى مديرات المدارس، و المعلمات، وأمهات الطالبات وعدد من طالبات المرحلة الثانوية. وسيتم خلال المنتدى، تقييم أوراق العمل بعد مناقشتها مع الطالبات، من خلال لجنة تحكيم مختصة، وستحصل النصوص المختارة على فرصة الفوز بدورات تدريبية وتعليمية بالإضافة إلى كمبيوترات وكاميرات رقمية وأجهزة جوال. إلى ذلك تكرم إدارة التربية والتعليم للبنات في محافظة جدة الشهر المقبل، 800 متقاعدة على مستوى المحافظة ممن أحلن للتقاعد خلال العامين من 28 إلى 1429هـ، و من 29 - 1430هـ.

43٪ من المواطنين يضعون "تطوير التعليم" قبل معالجة الفقر والبطالة

المصدر: جريدة المدينة السبت، 16 مايو 2009
http://al-madina.com/node/137844

البندري سعود - الرياض

كشفت دراسة عن أن تطوير مؤسسات التربية والتعليم لمواكبة متطلبات العصر جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 42.6% يليها معالجة القضايا الاجتماعية السلبية "الفقر، البطالة، والتعليم والحد من آثارها بنسبة 20 % ثم تعزيز دور المرأة في كافة المجالات الاجتماعية وإعطاؤها حقوقها وواجباتها بنسبة 6،5 % ثم محاربة عوامل التنافر والتباعد بأشكاله القبلية أو المذهبية أو المناطقية بنسبة 5،3 %، ثم التوازن في توزيع التنمية والخدمات بين المناطق بنسبة 3،7 % ورصد الظواهر المجتمعية السلبية "الجريمة، والإرهاب" ومعالجة أسبابها وآثارها بنسبة 1،6 %.وأكدت الدراسة التي أعدها المقدم خليل بن عبيد الحازمي للحصول على الدكتوراة من جامعة الأمير نايف حول "الحوار الوطني ودوره في تعزيز الأمن الوطني للمملكة أن الحوارات الوطنية الستة اهتمت بالموضوعات التي تعزز الأمن الاجتماعي الذي يعد فقدانه أحد مهددات الأمن الوطني، مشيرة إلى أن الحوار كان غائباً تماماً بين شرائح المجتمع وبعد شروع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في إقامة برامج الحوار أصبحت كثير من قضايا المجتمع قابلة للنقاش والحوار والأخذ والرد. وحول النتائج المتوقعة من الحوار الوطني خلال الثلاث سنوات المقبلة لاسيما أن هناك إشراكًا للمرأة توقعت الدراسة أن يكون أكثر نضجا لأنه سيستفيد من تجاربه الماضية سواء على مستوى اختيار الموضوعات الإعداد أو التنظيم، كما تتوقع أن يكون أكثر انتشاراً في مناطق المملكة وتكون المشاركة أكبر ومن شرائح أكثر شاملة للمرأة التي تشكل نصف المجتمع، مبينة أن حضور المرأة وإشراكها في النقاش يعد استكمالاً للنصف الآخر من قضايا المجتمع، وغيابها يعني إهمال نصف قضايا ومشكلات المجتمع. كما أن مشاركة طبقة المثقفين والمهتمين أمر إيجابي لأنهم سيثرون نقاش لقاءات الحوار وسيساعدون مخططي الحوار على اقتراح موضوعات حوار جديدة ورسم إستراتيجية وطنية للحوار تشمل جميع فئات المجتمع تستشرف المستقبل وبالتالي تحقق أهداف الحوار الوطني التي ينشدها ولاة الأمر بهذه البلاد الطاهرة. وحول البعد الاقتصادي أهمية تنويع وتوسيع التعاون الدولي والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة صناعيا بنسبة 6،4 % يليها موضوع معالجة هموم المواطن المعيشية وتأمين احتياجاته من سلع وخدمات بنسبة 2،6% وجاء في المرتبة الثالثة موضوع تطوير بيئة الاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني وبنسبة 1،6% ثم جاءت على التوالي موضوعات توسيع وتنويع مصادر الانتاج والدخل وتطوير الصناعة الوطنية وضبط الشأن الاقتصادي للمحافظة على المال العام وتعزيز الإصلاح الاقتصادي وإيجاد الإدارة الاقتصادية الواعية في حين جاء تحقيق الشفافية والمحاسبة في المجال الاقتصادي في المرتبة الأخيرة من بين الموضوعات التي تمت مناقشتها في الحوارات الوطنية بنسبة 1،2% مما يشير إلى أن الحوارات الوطنية الستة تناولت الموضوعات التي تعزز الأمن الاقتصادي الذي يعد العمود الفقري للأمن الوطني.

صالح اليوسف لـ"عكاظ": 5 ٪ نسبة قضايا الابتزاز في محاكم الخبر

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/05/20هـ) 15/ مايو/2009 العدد : 2889
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090515/Con20090515277542.htm

طفيل اليوسف ـ الخبر

أكد لـ «عكـاظ» رئيس المحكمة العامة في محافظة الخبر الدكتور صالح بن عبد الرحمن اليوسف، أن نسبة قضايا الابتزاز التي وصلت إلى المحاكم في الخبر، بلغت خمسة في المائة فقط، مشيراً إلى أن هذه النسبة تعتبر الأقل على مستوى المدن الأخرى، التي يساعد في كشفها تقدم أصحابها للجهات المختصة بطلب الحماية من هذه القضايا.

وأوضح الدكتور اليوسف أن الإسلام حث على حفظ العرض والدم والمال، وحذر من انتهاكها أو الإساءة إليها، أو الاستحواذ على الأموال بطريق القهر والغلبة والسرقة، ولذلك فحد الزنا وحد السرقة وحد الحرابة والقصاص؛ هي عقوبات شرعت للحفاظ على الدماء والأعراض والأموال، وأضاف: ظهرت جرائم من نوع جديد في هذا المجتمع وغيره وهي ظاهرة ابتزاز الآخرين وتهديدهم بصور لهم أو مقاطع تسجيل، ومن ثم مساومتهم مقابل المال، أو النيل من العرض أو إخضاع الآخرين لكل مطالبهم والاستحواذ على أموالهم بطريقة دنيئة توحي بانحطاط أخلاق صاحبها وانحرافه وسوء نيته، بطريقة لا يقبلها الدين ولا العقل ولا الأخلاق ولا أدنى متطلبات الرجولة والإنسانية، ولذلك فإن الدولة حريصة كل الحرص على القضاء على ظاهرة الابتزاز، ومعاقبة مرتكبيه وسن العقوبات المناسبة لذلك، نظراً لما ينتج عنها من آثار نفسية وبشرية واجتماعية، وللمحاكم دور في القضاء على الابتزاز بمعاقبة مرتكبي ذلك، وما يساعد في كشفها والقضاء عليها هو تقدم أصحابها ومن يتعرضون لها للجهات المختصة بطلب الحماية من الابتزاز، خصوصا أن أخطر ما فيه المساومة في العرض وطلب التمكين من النفس.

ونصح اليوسف الفتيات والشباب أيضا أن يحفظوا جوانب أنفسهم من الوقوع في مواطن الشبهة، أو الانزلاق في دروب الخطأ، أو ارتكاب المحرمات وتعاطي المسكرات، وعدم التساهل في التصوير أو فعل ما لا يليق، لأنها وسيلة للابتزاز يقع بعدها الشخص فريسة سهلة للعابثين بالأخلاق، ولعلنا نذكر من يقوم بهذه الأفعال غير الأخلاقية، بأن له أبناء وبنات وأما وأخوات وزوجة وعمات، فليتق الله ربه، ومن تتبع عورات الناس تتبع الناس عوراته، وإن الله يمهل ولا يهمل.

ومن جهة أخرى، تعتزم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، خلال الفترة المقبلة إدراج قضايا ابتزاز الفتيات، ضمن الجرائم الكبيرة الموجبة للإيقاف، استنادا إلى المادة الثانية عشرة بعد المائة من نظام الإجراءات الجزائية، وتشديد العقوبة على مرتكبي هذه الجرائم الخطرة، وضرورة مراعاة الملاءمة بين الجريمة والعقوبة، لخطورة وآثار هذا النوع من القضايا، وجاء ذلك بعد دراسة أجراها مركز البحوث والدراسات التابع للجهاز أخيرا.

الرزين: صفع الزوج لزوجته المبذرة جريمة يعاقب عليها

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/05/20هـ) 15/ مايو/2009 العدد : 2889
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090515/Con20090515277551.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أكد قاضي المحكمة العامة في جدة الشيخ حمد الرزين، أن صفع الزوج لزوجته المبذرة جريمة يعاقب عليها، مقترحا إيجاد برنامج مستقبلي تنتهجه المؤسسة القضائية لمكافحة العنف الأسري، من خلال باحثين اجتماعيين متخصصين لدراسة كل قضية عنف أسري، وتشخيص أحوال الأسرة من كل النواحي؛ للوصول إلى دراسات واقعية تنطلق منها الحلول.

وأوصى أثناء مشاركته في ندوة بعنوان دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري، التي عقدت في مقر الغرفة التجارية الصناعية في أبها الأسبوع الماضي، برعاية وحضور الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني، بالتعامل بحزم في قضايا عضل النكاح وقضايا الخلافات الزوجية والحضانة، التي تنطلق منها الشرارة الأولى في العنف الأسري، لافتا إلى أن قضايا العنف الأسري تعالج في المحاكم بالإصلاح، ويلجأ للعقاب في القضايا التي لا يمكن الإصلاح فيها.

وعرض الرزين، إحدى حالات العنف التي اعتدى الزوج فيها على زوجته بالضرب والصفع؛ بسبب تبذيرها لماله، ليصدر حكما بفسخ النكاح بسبب سوء العشرة بين الزوجين، وترك الحكم في الحق الخاص للمحكمة الجزئية بحكم الاختصاص.

15 ألف قضية مماطلة في تنفيذ الأحكام أمام5 قضاة تنفيذيين

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/05/21هـ) 16/ مايو/2009 العدد : 2890
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090516/Con20090516277754.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أوضح وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، أن نقلة تطويرية مقبلة لتنفيذ الأحكام النهائية المتعثرة، لافتاً إلى أن خبراء ومختصين يدرسون النظام الجديد لتنفيذ الأحكام القضائية. ويهدف النظام بحسب مختصين إلى تطويق المحتالين والمتأخرين والمماطلين والمتهربين من تنفيذ الأحكام القضائية. وأكد وزير العدل أن الوزارة تعمل على التوسع في تعيين قضاة تنفيذ لمواجهة تزايد الأحكام المتعثرة والمماطلين في التنفيذ، موضحا أن النظام الجديد يحدد آليات القضاة التنفيذيين واختصاصهم ومهامهم والصلاحيات الممنوحة لهم، وهي صلاحيات واسعة ومهمة لتنفيذ الأحكام المتأخرة على وجه السرعة، لافتا إلى ما اتخذته الوزارة من خطوات مهمة لتعيين قضاة تنفيذ كنواة لدوائر التنفيذ حسبما ينص النظام القضائي الجديد، وزاد: «قريباً ستكون هناك خطوات قادمة نحو إقرار نظام التنفيذ الجديد، كونه أهم مراحل التقاضي لإنهاء معاناة المواطنين مع تنفيذ الأحكام القضائية».

وركز العيسى على أهمية إيجاد مشروع لتسريع إقرار نظام تنفيذ الأحكام أو الديون بأنواعها، لا سيما أن قضاة التنفيذ هم الفصل الأخير من المحاكمات والآن لدينا خمسة قضاة تنفيذ ستعمل الوزارة على إيجاد دوائر تنفيذ جديدة.

وهنا أكدت مصادر قضائية لـ«عكاظ» أن قاضي التنفيذ يختص بسلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه، وتعاونه في ذلك لجان ميدانية من جهات يختارها القاضي وفق الحاجة، وأضافت المصادر: «قضاة التنفيذ مختصون لتنفيذ الأحكام التجارية الصادرة من الدوائر التجارية في ديوان المظالم، ولجان فض المنازعات التجارية والشيكات بدون رصيد والكمبيالات، إضافة لتنفيذ الأحكام المدنية والتي تشمل القضايا العمالية، المصرفية، الحقوقية، عقود الإيجار، والقضايا الزوجية مثل النفقة والحضانة والزيارة فيما يتعذر على قضاة التنفيذ وفق النظام الجديد تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة من الدوائر الجزائية في

ديوان المظالم والمحاكم المختصة، وأوكلت هذه المهمة لوزارة الداخلية، فيما أوكلت مهمة تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة من الدوائر الإدارية في ديوان المظالم بالجهات الحكومية المدعى عليها فلإن ماطلت في التنفيذ تلزم من إمارة المنطقة».
من جهة أخرى، أكدت مصادر «عكـاظ» إن ما يقارب ثلاثة آلاف قضية تنفيذ تسلمها قاضي التنفيذ في جدة خلال عام واحد، وأنهى مئات القضايا المتعثرة التي شهدت مماطلة في التنفيذ من قبل المدعى عليهم من أفراد وشركات وبنوك ومستشفيات خاصة وجهات غير حكومية، وقدرت المصادر، عدد القضايا المنظورة لدى قضاة التنفيذ الخمسة في محاكم المملكة بأكثر من 15 ألف قضية هذا العام، وهو عدد كبير جدا لايشكل سوى 30 في المائة من حجم القضايا المتعثر تنفيذها.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

تم الالتقاء بوالدها الموقوف

الحماية تعقد دراسات بحثية اجتماعية لأسرة الطفلة أشواق بعد خروجها من المستشفى

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 21 جمادى الأول 1430 العدد 13379
http://www.al-jazirah.com/156563/ln67d.htm

الطائف - فهد سالم الثبيتي:
لا زالت الطفلة المُعنفة أشواق والتي حظيت بمُتابعة على مستوى عال خلال متابعتها من المسؤولين بالمحافظة لا زالت تخضع للعلاج الطبي في مستشفى الملك فيصل بعد أن كانت قد دخلته مساء الاثنين الماضي إثر تعرضها للضرب المُبرح من والدها الموقوف حالياً لدى الشُرطة.
وكانت لجنة من الحماية الاجتماعية قد تسلمت حالتها وتُتابعها بعد أن التقت فيها بالمُستشفى في ظل حضور أشقائها وخالها وعمها والذين حضروا يطمئنون على صحتها واكتشافهُم لآثار ضرب وعنف غير حديث على أجساد أشقائها مما يشير إلى أن العنف سابق ومتواصل من قِبل والدهم.
إلى ذلك تصل والدة الطفلة أشواق اليوم السبت حيث تلتقي بمندوبات لجنة الحماية ومنه سيتم بحث أوضاع أبنائها ومناقشة ما حدث بحثاً عن حلول تكفل بقاء الأسرة بأمان دون عنف. وكشف رئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالنيابة في الطائف حسين العبادي أن دراسات وبحوثاً سيتم عقدها من أجل متابعة الطفلة أشواق وباقي الأسرة عن طريق أخصائيات وأخصائيين اجتماعيين سيتناولون وضع الأسرة كذلك يلتقون الأطفال ووالدهُم بنفسه بحضور خالهم وعمهم بهدف الوصول لحلول عاجلة تكفل العيش بهناء وبدون عنف يستطيعون الأطفال التعبير عن أنفسهم دون تخوف أو عُزلة كذلك سيتم إشراك والدتهم المطلقة وتعيش في محافظة جدة فهي عنصر مهم في عملية البحث الاجتماعي الذي ستعكف على عقده الدار.

لتوضيح حقوق المرأة المالية في الإسلام

نادي جدة الأدبي ينظّم محاضرة عن الحقوق المالية

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 21 جمادى الأول 1430 العدد 13379
http://www.al-jazirah.com/156563/ln13d.htm

الرياض - منيرة المشخص:

يستضيف النادي الأدبي الثقافي بجدة مساء اليوم السبت 21-5-1430هـ محاضرة بعنوان (الحقوق المالية التي تكفلها الإسلام في الميراث)، التي يقيمها القسم النسائي بمركز حي الشاطئ.. وستشارك في الندوة كل من الدكتورة وحي لقمان المستشارة القانونية والأستاذة عبير غزاوي الأخصائية الاجتماعية والأستاذة دينا أبو زيد.

وأوضح للجزيرة مسؤول الإعلام والعلاقات العامة بالنادي الأدبي الثقافي بجدة نبيل حاتم زارع أن هذه الأمسية تأتي في إطار حرص النادي على التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني مساهمة منه في تفعيل دور النادي تجاه المجتمع من خلال التنوع في إقامة الفعاليات التي تثري الحركة الثقافية في جدة علاوة على أن النادي يعد منبراً حراً لكافة الأطياف الفكرية بمختلف اتجاهاتها التي تخدم الازدهار الثقافي الذي تشهده المملكة.

من جهتها عبّرت الأستاذة آمنة حماد مديرة مركز حي الشاطئ النسائي عن شكرها لنادي جدة الأدبي على تجاوبه المشكور بإتاحة الفرصة لمركز حي الشاطئ بالمساهمة الفعّالة في نشر الوعي الثقافي للمجتمع وللمرأة بشكل خاص؛ حيث عمد المركز إلى اختيار النادي الأدبي الثقافي لتميزه ولنشاطه الدائم في تنوع الفعاليات ولجمهوره النخبوي الحريص على حضور جميع الفعاليات التي ينظمها في إطار نشاطه الثقافي المتطور والمتنوع. علماً بأن الفعالية للنساء فقط.

من جانب آخر يقيم النادي ضمن فعالياته لهذا الموسم مساء الأحد 22-5-1430هـ احتفالاً (بيوم الأسرة العالمي)؛ حيث ستشارك فيه كل من الأستاذة فريدة فارسي والدكتور صباح الرفاعي والروائي عبده خال. علماً بأن الدعوة عامة للجميع.

بدأ صرفها عبر أجهزة الصراف

أكثر من مليار ونصف المليار ريال لأكثر من مائة ألف معاق

المصدر:جريدة الجزيرة الخميس 19 جمادى الأول 1430 العدد 13377
http://www.al-jazirah.com/178753/ln10d.htm

الجزيرة - الرياض:

أعلن وزير الشؤون الاجتماعية د. يوسف العثيمين عن البدء في صرف إعانات المعوقين السنوية لعام (1430هـ - 1431هـ) الذين بلغ عدد الدفعة الأولى منهم (121.889) مستفيدا بمبلغ إجمالي مقداره (1.470.466.000) ريال من خلال أجهزة الصراف الآلي يقوم المستفيدون والمستفيدات باستلام مخصصاتهم السنوية بواسطتها في جميع مناطق المملكة.

ونوه معاليه أن الوزارة قد قامت هذا العام بتشكيل لجان فنية متخصصة في جميع جهات الصرف البالغ عددها (94) جهة تولت مهمة إعادة الفحوص الطبية والنفسية والاجتماعية لجميع المستفيدين.

كما قامت الوزارة، ولأول مرة، بإجراء عمليات البحث الآلي من خلال شركة العلم لأمن المعلومات لجميع المستفيدين من الإعانات السنوية لذوي الإعاقة وقد نتج عن ذلك إسقاط عدد (2566) حالة غير مستحقة، كما تم تصحيح وضع عدد (23488) حالة بما يتوافق مع إعاناتهم، كما تم إسقاط عدد (2574) حالة وفاة، وقد تحقق نتيجة لذلك توفير مبلغ (15.821.600) ريال، ونوه معاليه بضرورة مراجعة المواطنين الذين لم يراجعوا جهات الصرف في مناطقهم لتحديث بياناتهم حتى تتمكن الوزارة من صرف مستحقاتهم بأسرع وقت ممكن.

قضية "آمنة" تشهد تفاعلا اجتماعيا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 جمادى الأولى 1430 - 14 مايو 2009 العدد 3149 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3149&id=101861&groupID=0

الدمام: نورة الهاجري

شهدت قضية الطفلة "آمنة" والتي انفردت بنشرها "الوطن" في 2009/5/6 تفاعلا اجتماعياً وعربياً بشكل واسع، ونقلت عشرات المواقع الإلكترونية والصحف والقنوات الفضائية ما نشرته "الوطن"، فيما طلب عدد من المنظمات الحقوقية والإنسانية مزيدا من المعلومات عن الطفلة آمنة، فيما اكتفت إدارة المدرسة الابتدائية الثالثة بالثقبة بإجراء تحقيقات تخص معرفة طريقة وصول "الوطن" إلى الطالبة، وإلى تسرب الخبر، ووصوله إلى الإعلام واللجان الحقوقية المختصة.

وشدد رئيس محاكم الخبر الدكتور صالح بن عبدالرحمن اليوسف في اجتماع عقد بعدد من المأذونين على عدم تزويج صغار السن والقاصرات. باعتبار أن المعول عليه في تزويج البنات هو الضابط الشرعي القائم على حق القبول أو الرفض .

كما شدد على نصح الآباء بمراعاة مرحلة النضج والرشد والعقل في بناتهم، لأن الفتاة كلما كانت صغيرة قل تصورها للزواج وإدراكها لحقوقه وواجباته، وطالب الآباء بعدم إجبار بناتهم على الزواج دون موافقتهن.

فيما أعلنت جمعية الدفاع عن حقوق المرأة في المنطقة الشرقية على لسان عضو الجمعية فوزية العيوني أن لجنة حقوقية تتابع قضية آمنة، وترغب في المشاركة في تفعيل قرار يساعدها على تخطي المشكلة أو معالجتها بتأصيلها أو إنهائها، مؤكدة أن الجمعية تقوم حاليا بتنفيذ حملة ضد تزويج الصغيرات. كما أصدرت فيلماً وثائقياً للحد من الظاهرة.

وأوضحت أن الظاهرة تعتبر انتهاكاً سافراً لحقوق الطفولة، حيث وقعت المملكة على وثيقة حقوق الطفل. فضلا عن الأضرار السلبية التي ستقابلها، مشيرة إلى اختلاف الأزمان بما لا يتناسب وتزويج الأطفال، وعدم تحملهم المسؤوليات في السابق.

وانتقدت العيوني غياب دور هيئة حقوق الإنسان في المملكة، مضيفة أن سبب محدودية دور هيئة حقوق الإنسان رغم تواجد أكفاء بها هو غياب الصلاحيات المعطاة لهم، وعدم تمكنهم من تنفيذ القرارات المفترض اتخاذها، واصفة دورهم بأنه غير مرض، مثمنة جرأة جمعية حقوق الإنسان في إصدارها تقارير جريئة تعرض حال المجتمع ومشكلاته بشفافية مطلقة.

وذكرت المرشدة القانونية في جمعية حقوق الإنسان بالمملكة عبيدة الشبل أنها ستقوم حاليا بدراسة الحالة، وإرسال لجنة تبحث في القضية، مستبعدة إلغاء عقد القران أو فسخه، معللة ذلك بأن دور الجمعية متابعة تطبيق النظام ومخاطبة الجهات المختصة.

وأوضح المحامي يوسف النصار أن تلك الزيجات التي تتم لصغيرات السن تعد مخالفة لحقوق الطفل الدولية التي وقعت عليها المملكة عام 1996 فضلا عن معارضتها لحقوق المرأة التي انضمت إليها المملكة عام 2000.

وكانت هيئة حقوق الإنسان في بيان صحفي سابق "قالت إنها تتابع بعض التجاوزات غير الإنسانية التي تتداولها بعض وسائل الإعلام بين وقت وآخر ومنها زواج القاصرات ."

وأكدت سعيها للتعاون مع بعض الجهات ذات العلاقة للحد من انتشارها والتعدي على حقوق الطفل أو الطفلة القاصرين الذي يعد انتهاكا واضحا للطفولة وحقوقها النفسية والمعنوية والجسدية.

وأضافت الهيئة في بيانها أنه يترتب على تلك الزيجات عواقب مثل الحمل والولادة لأم قاصرة وزوج قاصر، مشيرة إلى ما تؤكده اللجان المعنية في وزارة الصحة من أن هناك آثارا صحية بالغة الخطورة تجلب نتائج سلبية على صحة الأم القاصر وعلى أطفالها لاحقاً فضلا عن أنها تسلب حقا مشروعا للطرفين لاختيار شريكة الحياة. خاصة أن القبول أو الرفض شرط أساسي لصحة عقد النكاح .

فتاة العشرين حبيسة "قفص حديدي" منذ الطفولة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 22 جمادي الأولى 1430هـ - 17 مايو 2009م - العدد 14937
http://www.alriyadh.com/2009/05/17/article430135.htm

الفتاة داخل القفص الحديدي

رماح - مناحي الشياني:

فتاة العشرين عاماً تعيش في داخل (قفص) حديدي متنقل نتيجة مرض (نفسي) أصابها منذ الصغر ... «الرياض» زارت المكان الصحراوي القريب من محافظة رماح ووجدت أن الأم وأبناءها يسكنون في الصحراء في الخيام وقد وضعت الأم ابنتها في «قفص» خوفاً من هربها وخطرها على إخوتها، هذه العائلة من أم وست بنات وولد وحيد متزوج ويعمل حارس أمن بمرتب لا يتجاوز ألفي ريال وله ابن، ليس لهم بعد الله سواه، أما الأم والتي تعيش في الصحراء متنقلة تجوب جنوب المملكة وشمالها، جاءت إلى الدهناء قبل شهرين بحثاً عن أماكن الربيع .وتقول: إن ابنتي والبالغة من العمر ٢٠ سنة مريضة منذ صغرها ولها ملف في مستشفى وادي الدواسر والذين طلبوا منا الاعتناء بها والمراجعة كل عام وحيث إن الاعتناء بها يعتبر أمراً في غاية الصعوبة فقد فضلت أن أضع لها قفصاً على شكل شبك للمحافظة عليها وخوفاً من هربها أو إيذائها لأبناء بناتها الصغار الذين يسكنون معهم في الصحراء .وتناشد الأم الشؤون الاجتماعية والدور الصحية والإنسانية وأهل البذل والإحسان بمساعدتها لعلاج ابنتها التي ليس لها حيلة سوى الأمل بالله ثم بأهل الخير من مسئولين .

كاتبا عدل يختلفان في إصدار صك وكالة لزوج أوكل زوجته بتطليق نفسها

المصدر: جريدة الرياض الأحد 22 جمادي الأولى 1430هـ - 17 مايو 2009م - العدد 14937
http://www.alriyadh.com/2009/05/17/article430250.html

الرياض - خالد العوفي:

في قضية غريبة شهدتها كتابة العدل الثانية بالرياض، اختلف كاتبا عدل أمام إصدار صك وكالة خاصة «طلاق بيدها» لمواطن أناب زوجته في إنهاء إجراءات طلاق نفسها طلقة واحدة وإنهاء الإجراءات الشرعية المتعلقة بهذه القضية .وقال المواطن إنه فوجئ برفض كاتب العدل إصدار الوكالة بحجة ان هذا الأمر «غير جائز شرعاً» وأمام إصراره على موقفه، راجع المواطن مساعد رئيس كتابة العدل الذي أكد له ان الأمر جائز شرعاً وقام بإصدار الصك لتنتهي المشكلة .وتساءل المواطن «إلى متى نعيش على الاجتهادات الشخصية ولماذا لا تكون هناك مرجعية واضحة في مختلف القضايا»

في لقاء الخبراء الثاني للعنف الأسري تحت رعاية الأميرة عادلة

وزير العدل: الاستعانة بالعنصر النسائي في مكاتب الصلح بالمحاكم قريباً

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 22 جمادى الأول 1430 العدد 13380
http://www.al-jazirah.com/147426/ln64d.htm

الرياض - منيرة المشخص:

كشف معالي وزير العدل الدكتور محمد العيسى عن الاستعانة بالنساء الخبيرات في مكاتب الصلح داخل أروقة المحاكم قريبا، وقال في كلمته التي كانت ضمن فعاليات لقاء الخبرات الثاني حول العنف الأسري الذي أقيم تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز وذلك بقاعة مكارم بفندق الماريوت بالرياض، أن مكاتب الصلح في المحاكم حققت نجاحا كبيرا حيث حلت الكثير من المشاكل الأسرية قبل وصولها للقضاء، واعترف بقصور في قضايا العنف في المحاكم. من جانب آخر قال الدكتور ماجد العيسى عضو برنامج الأمان الأسري الوطني أن 23% من التوصيات التي خرج بها لقاء العام الماضي لم تتحقق نهائيا (بسبب عدم تفاعل الجهات لتفعيلها سريعا) من أبرزها إصدار فتوى شرعية حول حكم ممارسات العنف الأسري كذلك تحديد مفاهيم الولاية والقوامة في الشريعة، وأشار الدكتور العيسى إلى أن ما تم تحقيقه من هذه التوصيات قرابة 9% وما يتم تطبيقه حاليا بنسبة 18% وما تحقق منه هو بنسبه محدودة بقرابة 59% وذكر أنه لا يوجد يوجد استجابة للبلاغات من جانب الأمني في حالة تلقيها، جاء ذلك في ورقته والتي جاءت بعنوان (دور القطاعات المختلفة في التصدي للعنف الأسري في المملكة) والتي قدمها في (لقاء الخبراء الوطني الثاني حول العنف الأسري) بفندق ماريوت بالرياض، بحضور وزير العدل والأميرة ونائبة رئيس البرنامج الأميرة عادلة بنت عبدالله. وقالت الأميرة عادلة بنت عبدالله في كلمتها أن حضور وزير العدل فرصة للتأكيد على الدور المهم والفاعل للأحكام القضائية للحد من حالات العنف الأسري كون القضاء هو الفيصل الضابط لإصدار الأحكام وإلزامية تطبيقها لردع المعتدين، مشيرة إلى إعلان وزارة الشؤون الاجتماعية عن قريب صدور نظام حماية المرأة والطفل والذي يتضمن إجراءات واضحة لحماية ضحايا العنف ومن أبرز مواده تحديد مفهوم العنف الأسري ومعنى الإهمال والاستغلال وإلزام الإبلاغ عن العنف من قبل المقربين من الضحية ومعاقبتهم إذا لم يتم التبليغ، ومن خلال ذلك نطمح إلى تكاتف المساعي من قبل الجهات المعنية من إمارات المناطق والجهات الأمنية مع وزارة الشؤون الاجتماعية ودور الحماية الاجتماعية لتطبيق بنود النظام وتفعيلة والتنسيق فيما بينها بما في يتضمن الحد من حالات العنف الأسري.

وذكرت مشرفة برنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن لقاء الخبراء الثاني يأتي برؤية جديدة لضمان مشاركة أكثر تفاعلية من الخبراء في هذه لقضية وتحديد أبرز المعوقات التي تعترض جهود التصدي للعنف الأسري في المملكة وطرح الحلول لها. إلى جانب ذلك ركزت أبرز المداخلات على المطالبة بتحديد مفهوم واضح للعنف وآلية التعامل معه وحاءات المطالبة من الجانب النسائي والبعد عن إبراز جهود الجهات المعنية فقط دون نتيجة، حيث طالبت الأستاذة وفيقة الدخيل من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من توضيح ما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات في الجمعية، وقالت الدكتورة عزيزة المانع من جامعة الملك سعود أن بعد الفقهاء ورجال الدين عن العنف الأسري على الرغم من أثره الإيجابي سواء بالتعجيل في تعديل الأنظمة ووضع أنظمة جديدة في مسألة العنف من ولي الأمر وحقه في الولاية، ودعت إلى توضيح كيفية حماية المبلغة والتي تتعرض للعنف وكيف تعود للأسرة وهي من بلغ عن العنف التي تتعرض له من أسرتها. وطالبت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين بإيضاح نصوص القرآن والسنة التي تتعلق بالولاية والقوامة، وتبيان النصوص الصحيحة حول ذلك.

3600 عاطلة سعودية بالدكتوراه والماجستير

المصدر: جريدة الوطن الأحد 22 جمادى الأولى 1430 - 17 مايو 2009 العدد 3152
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3152&id=102359&groupID=0

الدمام: فهد العيلي

قالت الدكتورة هتون الفاسي الأكاديمية في جامعة الملك سعود والباحثة الاجتماعية في قضايا المرأة إن هناك 600 سعودية يحملن درجة الدكتوراه في قائمة العاطلات عن العمل بالإضافة إلى 3000 فتاة أخرى يحملن درجة الماجستير في القائمة ذاتها و200 ألف يحملن درجة البكالوريوس.

وأضافت الفاسي أن هذه الأرقام وفقا لآخر الإحصاءات الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة وهي أرقام مزعجة جدا ولا يمكن قبولها وهي معروفة لجهات كثيرة تلتزم الصمت حيالها مثل وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية.

وأضافت الفاسي على هامش مشاركتها في منتدى المرأة الاقتصادي الذي نظمته الغرفة التجارية في الشرقية أن المسؤولية مشتركة بين الجهات التنفيذية والجهات التشريعية .

القضاء يعيد النظر في لعان فاطمة

المحاكم تستعين بخبيرات في أعمال الصلح

المصدر: جريدة الوطن الأحد 22 جمادى الأولى 1430 - 17 مايو 2009 العدد 3152
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3152&id=102328&groupID=0

الرياض: فداء البديوي، ماجدة عبدالعزيز

قالت نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الأميرة عادلة بنت عبدالله لـ"الوطن" أمس إنه تم إرسال قضية فتاة اللعان "فاطمة" للجهات العليا حتى يعيد القضاء النظر فيها. ورأت الأميرة عادلة التي كانت تتحدث على هامش مؤتمر العنف الأسري في الرياض أنه كان يجب ألا يكتفى بأخذ شهادة الشهود فقط، بل اعتماد التقنية الحديثة واستخدام تحليل DNA لإثبات الحقيقة.

إلى ذلك، كشف وزير العدل الدكتور محمد عبدالكريم العيسى عن استعانة الوزارة بخبيرات في المجال الاجتماعي والأسري للعمل جنبا إلى جنب في دعم مكاتب الصلح والوساطة في المحاكم. وتمنى الوزير الذي كان يتحدث في ذات المؤتمر أن يصدر نظام للوساطة والصلح يجعل من مهام أحكامه تسليط الضوء على مشكلات العنف الأسري.

كشف وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أمس عن استعانة "العدل" بخبيرات في المجال الاجتماعي والأسري للعمل جنبا إلى جنب في دعم عمل مكاتب الصلح والوساطة في المحاكم، مشيرا إلى وجود تعاون مبدئي يجمع وزارته مع وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم مكاتب الصلح والوساطة بالمحاكم بأخصائيين اجتماعيين، وبيّن النجاحات المتواصلة وغير المتوقعة التي حققتها تلك المكاتب، وإسهامها في الحد من وصول كثير من المشاكل إلى القضاة. من جانبها قالت نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني الأميرة عادلة بنت عبدالله لـ"الوطن" إنهم يتابعون باهتمام قضية فتاة اللعان فاطمة وتم

إرسالها للجهات العليا على أن يعاد النظر فيها في القضاء، مشيرة إلى أنه تم التوجيه والتوصية عليها، وتابعت "لأن هذه القضية لم تأخذ حقها الطبيعي".
وأضافت الأميرة عادلة بنت عبدالله "كان يجب ألا يكتفى بأخذ شهادة الشهود فقط بل يعتمد في القضية على التقنية الحديثة واستخدام تحليل الدي إن إيه لإثبات الحقيقة"، مشيرة إلى السعي لتفعيل توظيف المكاتب الاستشارية في وزارة العدل لحل المشكلات الأسرية.
وفي إشارة من العيسى إلى تقنين عمل الوساطة والصلح للحد من تصاعد القضايا والحد من المشاكل والعنف الأسري (خلال كلمته التي افتتح بها مؤتمر العنف الأسري أمس في الرياض)، قال "نتمنى أن يصدر نظام للوساطة والصلح؛ يجعل من مهام أحكامه تسليط الضوء على الحد من المشكلات والعنف الأسري"، مضيفا ما شاهده من تنامي نسب الإصلاح، التي حدت من وصول القضايا (المتوقعة) للمحاكم.
ولفت العيسى إلى أنه لا يوجد أفضل من لم شمل الزوج وزوجته وأولادهم وعودتهم إلى بيت الزوجية ونفوسهم صافية وخلافاتهم منتهية، واعترف في الوقت نفسه بوجود قصور في الاطلاع بمهمة الوعي بالمجتمع، وقصور الوعي بشأن العنف الأسري، داعيا إلى "تضافر جهود المعنيين وشعور كل فرد منا بأهميته وسط مجتمعه، بكل ما أوتي، وإلا فلن نحقق النتائج التي نرغب ونحب". وتتجه "العدل"، وفقا لما أكده العيسى، إلى أن يكون عملها مؤسسا ومنظما للقيام بعلاج ظاهرة العنف الأسري التي وصفها بالمهمة؛ سعيا منهم إلى الوصول إلى نتائج تحتويها. واستشهد العيسى بعدد من الأحكام في قضايا زوجية وتُسقط فيها الحضانة عن الأب أو الأم، بسبب العنف الأسري؛ صكوك شرعية صدرت بسبب هذا العنف (واصفا تلك المواقف بالمؤلمة لمن يشهدها).
ويصف العيسى تجمع المؤتمر بأنه يعكس أهمية ظاهرة العنف الأسري في المجتمع؛ مستدركا أنها لا تمثل في مجتمعنا المسلم العربي بقيمه وأصالته ونبله ظاهرة مزعجة، كما هو الحال على المستوى الدولي؛ مرجعا تقديره ذلك إلى عدم انطباق مقاييس ظاهرة العنف بالمملكة على المقاييس الدولية للعنف.
مشيرا إلى أن استقراء الوضع الأسري، يتم غالبا عبر المحاكم، مؤكدا عدم إخفائهم الحقائق، موضحا أن الدافع للمشاكل الأسرية في المحاكم غالبا مشكلة العنف الأسري. ملمحا إلى تفاوت حجم المشكلات الناتجة عن القضايا الأسرية وقضايا الحضانة.
ولفت العيسى إلى انتهاج "العدل" حاليا لاتخاذ إجراءات وقائية في هذا الجانب، للحد من العنف، آسفا على إنتاج العنف لنسب مرتفعة من حالات الطلاق بلغت أعدادا لا تُحمد؛ وفقا لتعبيره. ويؤكد العيسى أن الجهود التي تعمل عليها الجهات المعنية، تسعى لاحتواء هذه النسبة المطردة في حالات الطلاق، مشيرا إلى مشاهداته خلال زياراته الميدانية لبعض المحاكم، والعمل على الحد من تصعيد قضايا الأحوال الشخصية بمبادرات تتوخى العمل الخيري وليست على مستوى رسمي؛ مؤكدا حرص "العدل" على إيجاد قنوات مهمة في عمل المحاكم، للقيام بدورها في رفع مستوى وعي المجتمع والحد من تدفق القضايا إلى المحاكم، في الوقت الذي يمكن فيه حلها واحتواؤها، في حين يُفترض أن يتم تصفيتها في بيت الزوجية قبل أن تصل إلى مكاتب الصلح والوساطة، فضلا عن القضاء.
ويرجع العيسى أسباب تصاعد المشكلات الأسرية إلى قضايا في المحاكم، إلى تدني مستوى الوعي لدى بعض الأسر مما أنتج هذه المشكلة، إلا أنه تفاءل باحتوائها وعلاجها بالسير في الطريق الصحيح، من خلال اللقاءات وتفعيل التوصيات، وإحساس وجهاء المجتمع بأهمية دورهم في هذا المجتمع، راجيا أن تُكلل جهود جميع الجهات بالتوفيق والنجاح، وأن تتقلص معدلات القضايا الأسرية في التقارير التي سترصدها "العدل" مستقبلا، لتحقيق الوصول إلى مستوى الطموح والتطلعات.
وقال عضو برنامج الأمان الأسري الوطني الدكتور ماجد العيسى إن 23% من التوصيات التي خرج بها لقاء العام الماضي لم تتحقق نهائيا أبرزها المطالبة من الإفتاء بصدور فتوى تتعلق بممارسات العنف الأسري وبيان أحكامها الشرعية وتحديد مفاهيم الولاية والقوامة في الشريعة، إلى جانب مطالبة الأمن بالاستجابة للبلاغات عند تلقيها خصوصاً في ظل عدم الالتزام بالبلاغات.
وأضاف العيسى أنه تحقق 9% فقط من توصيات العام الماضي منها 18% في بداياتها الأولى فيما تحقق 59% وبنسبة محدودة ،من جملة التوصيات التي بلغ عددها 22 توصية.
إلى ذلك، ركزت أبرز المداخلات على المطالبة بتحديد مفهوم واضح للعنف وآلية التعامل معه من الجانب النسائي والبعد عن إبراز جهود الجهات المعنية فقط دون نتيجة، فيما قالت الدكتورة عزيزة المانع من جامعة الملك سعود أنه يجب التعجيل في تعديل الأنظمة ووضع أنظمة جديدة في مسألة العنف من ولي الأمر وحقه في الولاية، كما دعت المداخلات إلى توضيح كيفية حماية المبلغة والتي تتعرض للعنف وكيف تعود للأسرة وهي من بلغ عنها.

الأميرة عادلة لـ"الوطن": لا مانع من مساندة المرأة للقضاة

اعتبرتها عنصراً أساسياً في المجال القضائي

المصدر: جريدة الوطن الأحد 22 جمادى الأولى 1430 - 17 مايو 2009 العدد 3152
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3152&id=102313&groupID=0

الرياض: فداء البديوي

لم تجد نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الأميرة عادلة بن عبدالله، مانعا في مساندة المرأة للقضاة في مكاتبهم كمستشارة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية.

ويأتي تصريح الأميرة عادلة ردا على تساؤل "الوطن"، بشأن تأثير دور المرأة عند دخولها للمجال القضائي في عملها، ومساندتها للقضاة في مكاتبهم بالاستشارة، إلى جانب الاستعانة بها داخل مكاتب الصلح والوساطة.

وأضافت الأميرة عادلة أن عمل المرأة في المجال القضائي يأتي لكونها عنصرا أساسيا؛ كما أنها أحد المستفيدين من خدمات قطاعات وزارة العدل، مشيرة إلى ضرورة وجود من تمثلها داخل القضاء ، داعية إلى الاستفادة من خريجات الحقوق والقانون، ودعم ذلك بتدريبهن.

وقالت: لا أعتقد أن هنالك مانعا أبدا في مساندتها للقاضي في مثل ذلك،مشيرة إلى ارتفاع نسبة حل وعلاج القضايا التي ستشارك المرأة في التدخل فيها بكفاءتها كشريك للكادر القضائي والعدلي، من خلال تفهم وجهات النظر، التي لا تفهمها إلا النساء فقط، فتعمل على تقريب وجهات النظر أمام القاضي.وأوضحت الأميرة عادلة أن الأهمية هنا تكمن في تقديم الكفاءة على كونها من رجل كان أو امرأة؛ خاصة في ظل وجود الحاجة، منبهة إلى عدم تعطيل كفاءة المرأة .كما أشارت الأميرة عادلة إلى أهمية تواجد المرأة أيضا في مكاتب الصلح كأخصائيات اجتماعيات وأسريات، يعملن على علاج المشكلات الأسرية قبل تصاعدها، والحد من وصولها إلى القضاء.

ولفتت إلى أهمية دعم كفاءتهن في العمل بالتدريب تحت إشراف خبراء اجتماعيين، لإنهاء العديد من الصراعات الأسرية قبل وصولها إلى القضاء .

اللائحة التنفيذية: 3 سنوات فترة انتقالية لتطبيق مشروع القضاء الجديد

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 17 مايو 2009
http://al-madina.com/node/138215

المطوع لطفي عبد اللطيف - خالد - الرياض

حددت اللائحة التنفيذية للنظام القضائي الجديد فترة انتقالية مدتها 3 سنوات للبدء في تطبيق النظام وذلك من تاريخ تعديل المرافعات الشرعية والاجراءات الجزائية وصدور نظام المرافعات أمام ديوان المظالم والعمل بموجبه. واشارت الى قيام المجلس الاعلى للقضاء بعد مباشرة مهامه باجراء دراسة شاملة لوضع اللجان المستثناة (البنوك والسوق المالية والقضايا الجمركية) وتشغيل لجنة من مختلف القطاعات ذات العلاقة لدراسة انشاء مقار دائمة للمجلس الاعلى للقضاء والمحكمة العليا وديوان المظالم والمحاكم الادارية ومحاكم الاستئناف.

وتتولى اللجنة المشكلة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء مراجعة الانظمة التي تأثرت بالترتيبات التنظيمية لاجهزة القضاء وفض المنازعات.

كما تقضي اللائحة باستحداث 120 وظيفة للقضاة في محاكم الاستئناف و 30 وظيفة لمحاكم الاستئناف حيث يقضي النظام بانشاء محكمة في كل محافظة بالاضافة الى زيادة عدد الدوائر في محكمتي الرياض ومكة المكرمة.

ويقضي النظام بتحويل محكمتي التمييز في الرياض ومكة الى محكمتي استئناف وانشاء محاكم استئناف في الدمام والقصيم وعسير والجوف.

ابن حميد: المحاكم المتخصصة أمام الشورى .. ولا ندعي العصمة لأحد في القضاء

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 17 مايو 2009
http://al-madina.com/node/138219

لطفي عبد اللطيف - خالد المطوع - الرياض

جدد رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ صالح بن عبدالله بن حميد ثقته في القضاء السعودي وتأهيل القضاة، وقدرتهم على مواكبة مسيرة الإصلاح في البلاد. واضاف ان نظام المحاكم المتخصصة لا يزال يدرس بمجلس الشورى مؤكدا الاستعداد الفورى لتفعيله بعد الانتهاء منه . جاء ذلك خلال ملتقى القضاء وأنظمته الجديدة والذي أقيم أمس بالرياض مشيرا الى توزيع استبانة على جميع القضاة الحاليين من اجل النظر لرغباتهم وميولهم نحو العمل في المحاكم المختلفة عند توزيعهم على المحاكم.واكد ان الانظمة القضائية الجديدة عمقت ثوابت استقلال القضاء، وأخذت وأكدت على مبدأ التخصص النوعي، واعتنت بقضاء التنفيذ، واجراءات فض تنازع الاختصاص، ورفعت مستوى الضمانات القضائية من خلال ايجاد محاكم الدرجة الأولى، ومحاكم الاستئناف، والمحكمتين العليين في القضاء العام والقضاء الاداري. وأضاف نسعى للتطور نحو الأفضل والأحدث، والاستفادة من كل جديد، لتسهيل الآليات والإجراءات الموصلة إلى الحق والعدل. جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها في افتتاح ملتقى القضاء وأنظمته الجديدة الذي نظمته الغرفة التجارية في الرياض ومركز الحقوق للتدريب والاتصال السعودي أمس بفندق الانتركونتيننتال بحضور عدد كبير من القضاة والمحامين والمراكز الحقوقية، وتناول الملتقى ستة محاور، الأول عن المجالس القضائية العليا، وتناول موضوعان، الأول المجالس القضائية العليا وتشكيلها واختصاصاتها للشيخ عبدالله اليحيى الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء، والثاني التفتيش على أعمال القضاء للشيخ عبدالمجيد الدهيش، والمحور الثاني (المحاكم العليا) وتناول المحكمة العليا تشكيلاتها واختصاصاتها للشيخ عبدالعزيز الحميد، والمحكمة الإدارية العليا تشكيلها واختصاصاتها للشيخ إبراهيم السويلم، أما المحور الثالث فتناول محاكم الاستئناف وشمل الفرق بين قضاة الاستئناف وقضاة التمييز والتدقيق للقاضي علي السعوي، ومحاكم الاستئناف في وزارة العدل وتشكيلها واختصاصاتها للقاضي د. ناصر المحيميد، ومحاكم الاستئناف في ديوان المظالم (تشكيلاتها واختصاصاتها للقاضي عبدالإله السليمان.(

وشمل المحور الرابع (محاكم الدرجة الأولى) محاكم الدرجة الأولى بوزارة العدل للقاضي د. أحمد العريني، ومحاكم الدرجة الأولى بديوان المظالم القاضي د. عبدالله البشر، أما المحور الخامس (تنازع الاختصاص) فتناول مفهوم وأنواع تنازع الاختصاص، للقاضي د. احمد الصقية، وإجراءات فض تنازع الاختصاص للقاضي د. أحمد الخضيري، والمحور السادس والأخير (آلية العمل التنفيذية) وشمل: المحاكم المستحدثة للقاضي أحمد الزين، والقواعد المنظمة لنقل القضايا للقاضي أحمد الزين. وقال رئيس المجلس الأعلى للقضاء في كلمته بافتتاح الملتقى أن قضاتنا- على مستوى التأهيل والأهلية في العلم والفضل، والكفاءة وتحمل المسؤولية، ونحن نقول ذلك ولا ندعي العصمة لاحد، ونقول ايضا أن الأخطاء لا يسلم منها بشر، ولكن مسيرة الإصلاح في بلدنا مستمرة بعون الله تعالى وتوفيقه، ثم برعاية ودعم ولاة الأمر وجهود المخلصين من أبناء هذا البلد المعطاء، . واضاف ان المشروع المتكامل لتطوير مرفق القضاء، ياتي في اطار سعي حثيث نحو الأفضل والأحسن، والاستفادة من كل جديد مفيد، من غير اخلال بشرع الله الحكيم، ولا تعارض معه، بل لمزيد من ترسيخ الشرع والعمل بأحكامه، وتسهيل الآليات والإجراءات الموصلة الى الحق والعدل، واضاف ان الدولة أنزلت القضاء ورجاله المنزلة الكبرى، والمكانة العليا، يعكس ذلك المبالغ الكبيرة التي رصدت لتطوير هذا المرفق الحساس، في تطلع كريم لمزيد من ترسية قواعد العدل المبنية على شرع الله المطهر، وتوسيع قاعدة التقاضي سواء في القضاء العام او القضاء الإداري، بإنشاء المحكمتين العليين.

مرشدة تعاقب طالبة بالاحتجاز والجوع

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/05/22هـ) 17/ مايو/2009 العدد : 2891
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090517/Con20090517278129.htm

فهد الرياعي ـ أبها

رفع ولي أمر طالبة تدرس في الابتدائية الثانية للبنات التابعة للمدينة العسكرية في خميس مشيط شكوى لإمارة منطقة عسير يتهم فيها المرشدة الطلابية في المدرسة باحتجاز ابنته داخل غرفة المرشدة للتحقيق معها إثر خلاف دار بينها وبين زميلتها في الفصل المدرسي.وطالب عون الدوسري ولي أمر الطالبة بالتحقيق مع المتسببة في حبس ابنته وإثارة الرعب في نفسها بحبسها وتخويفها وحرمانها من الأكل والشرب لمدة يوم دراسي كامل .من جانبها أكدت لـ"عكاظ" مديرة المدرسة شريفة فهران أن "الطالبة أروى الدوسري اختلفت مع زميلتها في الصف وتقدمت بشكوى للإدارة وجرى التحقيق مع الطالبتين وأخذت التعهدات إلا أن المشتكية أصرت على البقاء في حجرة المرشدة طوال اليوم الدراسي ."وأضافت فهران "أن تحقيقا جرى في الموضوع من قبل مشرفة من إدارة تعليم البنات وأخذت أقوال المعلمات والطالبتين "، قائلة: «لا يمكن أن نرضى الظلم على أي طالبة لأنها في معقل تربية وتعليم ولسنا في مكان لتعذيب الطالبات أو المساس بكرامتهن .«

منظمات لحقوق الانسان تنتقد الابقاء على المحاكم العسكرية في الولايات المتحدة

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-05-22هـ الموافق 2009-05-17م
http://www.alyaum.com/issue/search.php?sT=1&sB=%CD%DE%E6%DE+%C7%E1%C7%E4%D3%C7%E4+&sBT=0&sA=0&sP=0&sO=1&sS=1

ا ف ب - واشنطن

المحاكم العسكرية غير شرعية وغير دستورية وغير قادرة على اصدار احكام موثوقة

عبرت منظمات لحقوق الانسان الجمعة عن استيائها وخيبة املها من قرار الرئيس الامريكي باراك اوباما احياء المحاكم العسكرية الاستثنائية التي اقامتها ادارة جورج بوش لمحاكمة معتقلين في جوانتانامو.

وكان اوباما اعلن امس الاول احياء هذه المحاكم التي ستطبق اولا على المتهمين الخمسة بتنظيم اعتداءات 11 سبتمبر 2001، وتغييرا في قواعد عملها خصوصا لتعزيز حقوق المشتبه بهم.

وقال اوباما في بيان ان من شأن هذه الاصلاحات ان تعيد الى المحاكم العسكرية "دورها كمنبر يؤدي في شكل قانوني الى خدمة العدالة مع جعلها تحت سلطة القانون."

لكن اعلان تغيير القواعد اثار استياء منظمات الدفاع عن الحريات، وخصوصا ان اوباما سبق ان اكد تصميمه على التخلي عن الممارسات التي اعتمدتها الادارة السابقة.وقال كينيث روث المدير التنفيذي لمنظمة "هيومن رايتس ووتش" ان "نظام اللجان العسكرية لا يمكن اصلاحه". واضاف "باحيائه هذه الفكرة الفاشلة لادارة بوش يتراجع اوباما بشكل خطير عن برنامجه للاصلاح."من جهته، قال مدير الاتحاد الامريكي للحريات المدنية انتوني روميرو ان "اللجان العسكرية غير شرعية بطبيعتها وغير دستورية وغير قادرة على اصدار احكام موثوقة".واضاف ان "تغيير قواعد هذه المحاكم التي فشلت في تأمين عدالة افضل امر عبثي. التفسير الوحيد لاحياء هذه المحاكم هو التكيف مع الاضرار التي سببتها سياسة التعذيب والاعتقال غير الشرعي ورفض محاكمات عادلة لادارة بوش ."وتابع ان "التكيف مع هذا الوضع واقراره اسوأ من وراثته."اما لاري كوكس مدير فرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة فقد قال "ايا تكن التغييرات هذا لن يغير شيئا من واقع ان اللجان العسكرية لا تقدم اي ضمانات كافية للعدالة للمعتقلين ولضحايا الارهاب على حد سواء".واضاف "ماذا حصل لثقة الرئيس اوباما في قدرة النظام القضائي الامريكي على محاكمة المعتقلين؟"، مشيرا الى ان اوباما "قال انه لا حاجة للتخلي عن مئتي سنة من القضاء لمكافحة الارهاب."ولقي قرار اوباما تأييد جون ماكين اعلى مسؤول جمهوري في لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الذي قال "ادعم الادارة في نيتها الالتزام بمحاكمة معتقلين في جوانتانامو من قبل محاكم عسكرية".واضاف "بقيت مشاكل عديدة تتعلق بمستقبل السياسة الامريكية بشأن المعتقلين وخصوصا مكان سجنهم ومحاكمتهم وكذلك معاملة السجناء في قاعدة باغرام الجوية في افغانستان.

محامون سعوديون يدافعون عن المتهمين بالإرهاب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 23 جمادى الأولى 1430 - 18 مايو 2009 العدد 3153 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3153&id=102541

جدة: وائل مهدي

ليس مستغرباً أن نسمع عن محامين ترافعوا عن مروجي المخدرات أو القتلة أو السارقين أمام القضاء ولكن هل سمعتم يوماً بمحامي يدافع عن إرهابي؟

يواجه المحامون تحديات كثيرة عندما يترافعون عن أصحاب الجرائم المختلفة ولكن عندما تتعلق الجريمة بالإرهاب فالوضع مختلف تماماً حيث إن قضية الإرهاب هي قضية ذات حساسية وطنية قد تضر كثيراً بسمعة ومهنية ووطنية من يترافع عنها.

وتختلف نظرة المحامين إلى قضية الإرهاب، فالبعض يعتقد أنه لمجرد "محاكمتهم" أمام قضاة متخصصين فإنهم بذلك حصلوا على محاكمة عادلة، فيما يعتقد البعض الآخر أنه لا يمكن أن تكون هناك محاكمة عادلة بدون أن يحصل المتهم أياً كانت جريمته على حق تنصيب محام للدفاع عنه.

وأمام هذه التحديات، يرى المحامي الشيخ عبدالعزيز القاسم أن الدفاع عن المتهمين واجب أخلاقي تفرضه أخلاقيات المهنة ولهذا لا يمكن استثناء الإرهابي فقط لأن جريمته كانت أكبر أو أفظع.

ويقول الشيخ القاسم: "الأصل في المتهم البراءة، فالمتهم بريء حتى يصدر حكم القاضي بإدانته، ويجب على المحامي أخلاقياً الدفاع عن المتهم".

وإضافة إلى رفضهم للتشكيك في مهنية وأخلاقيات المحامين الذين لا يجدون حرجاً في الترافع عن الإرهابيين، يرفض بعض المحامين التشكيك في وطنيتهم لمجرد قبولهم بالترافع عن هذه الفئة التي يرفضها المجتمع بالكلية.

ويرفض المحامي وليد أبو الخير أن ينظر الجميع إلى المحامين الذين لديهم الاستعداد للوقوف والدفاع عن أشخاص هددوا أمن المجتمع وخربوا ممتلكاته، على أنهم أشخاص لا يمتلكون أي وطنية إذ إن الدفاع عن أصحاب الجرائم لا يعني بأي حال من الأحوال الاقتناع بها.

ويقول أبو الخير الذي يدين كل صور الإرهاب: "أنا ضد الإرهاب تماماً، فأنا أحد الأشخاص الذين أبلغوا الجهات الأمنية في أحد الأيام عن أحد الإرهابيين وكان من أعز أصدقائي، ولكن هذا لا يعني أني لن أترافع عن أي إرهابي فالإرهابي مواطن من حقه أن تكون له محاكمة عادلة".

ويوضح أبو الخير: "أنا لا أشكك في القضاء ولكن من أبسط حقوق المتهم في المحاكمات العادلة أن يكون لديه محام يترافع عنه".

ويضيف أبو الخير: "يأتي إلي العديد من أصحاب الجرائم المختلفة للدفاع عنهم، وأنا أضطر للدفاع عنهم لأنهم من حقهم أن يوجد من يدافع عنهم وليس لاقتناعي بجرائمهم، ولا أرى لماذا لا يكون للإرهابي نفس هذا الحق خاصة أن المخدرات والسرقة والرشوة كلها جرائم تضر بالوطن مثلها مثل الإرهاب".

وفي الجهة المقابلة لأبو الخير يقف هناك محامون آخرون لا يؤمنون بنفس ما يؤمن به، ويرون أن الوطنية تستوجب أن لا يترافع عن الإرهابيين أحد، خاصة وأن القضاء السعودي أصبح متخصصاً في محاكمة الإرهاب وهناك محاكم خاصة وقضاة متخصصون للفصل في قضايا الإرهابيين.

ويرى نائب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين رئيس لجنة المحامين بالمدينة المنورة المحامي سلطان بن زاحم أن اعتذار المحامين للدفاع عن متهمي الإرهاب واجب وطني ومقصد مهني لا سيما أن التحقيق وأسلوب المحاكمات دقيق جداً في حالات الإرهاب.

الفصل الأسرع

ويتحدث بن زاحم عن محاكمة الإرهابيين قائلاً: "المحاكمة ليست جديدة على قضائنا من الناحية الموضوعية، فقد شهدت المملكة حالات مشابهة لهذه الأحداث في فترات سابقة وتمت محاكمة المتورطين منهم، كل على قدر جرمه، أما الجديد في هذه المحاكمة فهو من الناحية الشكلية، بتنظيم هذه المحاكمة بشكل متخصص وأكثر حيادية وأسرع في الفصل".
ويعتقد ابن زاحم أن وجود جهة قضائية تختص بنظرها لمتابعة الإرهاب هو يشكل بحد ذاته محاكمة عادلة، إذ إنه يرى أن المحاكمة العادلة هي المحاكمة المتخصصة التي تضمن حياد الخصوم بين يدي القاضي.
ويقول ابن زاحم إن المبدأ الأساسي الذي تعول المملكة عليه هو حق التقاضي للمتهمين، بتوفير جهة قضائية، تنظر وقائع الاتهام والمستمسكات الموجهة ضد الجاني ليتحقق عليه العقاب الملائم للجرم المقترف ولذا تم تخصيص المحكمة الخاصة.
ويستنكر الصحفي المتخصص في القضايا الإسلامية الدكتور عبدالعزيز قاسم الدفاع عن الإرهابيين ولكنه يرى في نفس الوقت أن من حق الإرهابيين في المملكة أن يحاكموا بنفس الطريقة التي تنص عليها القوانين الدولية المتعلقة بالإرهاب والتي تستوجب محاكمة عادلة.

من حقنا إدانتهم

وشدد الدكتور قاسم الذي يرأس القسم الإسلامي في صحيفة عكاظ على أهمية إدانة المجتمع للإرهابيين حتى وإن كان من حقهم الدفاع عن أنفسهم قائلاً: "من حقنا كمجتمع أن ندينهم حتى ولو كانت هناك محاكمات عادلة لهم".
وفي نظر الدكتور قاسم فإن المحاكمة العادلة هي المحاكمة المستقلة التي تتم في محاكم مستقلة ومتخصصة على أيدي قضاة متخصصين ويجب أن تكون خاصة لا يطلع الجمهور عليها.
وإنشاء المحاكم المتخصصة بقضايا الإرهاب هو جزء من التوجه الجديد لدى الحكومة السعودية التي تعكف حالياً على إنشاء العديد من المحاكم المتخصصة وذلك ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير القضاء.
ويقول ابن زاحم إن إنشاء محاكم الإرهاب المتخصصة وغيرها من المحاكم المتخصصة جاء موافقاً للمواثيق الدولية الصادرة من الأمم المتحدة، ولمنظمة حقوق الإنسان الدولية والتي تعتبر السعودية عضوا فيها.
وأما تسميتها بالمحاكم الخاصة، فقد جاء مقابلة بقرينتها المحاكم العامة التي تنظر في عموم القضايا على اختلاف أنواعها وتعدد أحجامها. ومن أبرز ما يميز المحاكم الخاصة هي أن الترافع فيها يكون على درجة واحدة ويفصل في قضاياها قضاة هم على أعلى درجات السلك القضائي من ناحية الخبرة.
وتفاوتت الأحكام الصادرة بحق الإرهابيين في المملكة بين تنفيذ حد الحرابة إلى أحكام بالسجن أو الاكتفاء بما تم من سجنه وغير ذلك.

لوائح الاتهامات

ويشرح ابن زاحم طريقة محكامة الإرهابيين في السابق قائلاً إنه في السابق كانت لوائح الاتهامات ترفع من قبل إدارة المباحث العامة باعتبارها مدعيا عاما (بموجب نظام حدد هذه الإجراءات) لدى المحاكم العامة تنظر من قبل ثلاثة قضاة (مشتركة) حرصاً من الدولة بأن تكون المحاكمة وفق حياد تام وأكثر دقة من كونها تنظر من قاض واحد.
ويضيفا بن زاحم أنه في حال أن أحد الخصوم (المدعي العام أو المتهم) أو كليهما لم يقتنع بالحكم يمكن الاعتراض عليه (بحرية تامة) ويرفع الحكم متضمنا لائحته الاعتراضية لمحكمة التمييز وينظر من قبل خمسة قضاة لهم خبرة أكثر من قضاة الدرجة الأولى، ليقرروا رأيهم في الحكم الصادر، فإما أن يوافقوا عليه أو يروا تعديله إما بتخفيف العقوبة أو تشديدها.ويوضح الدكتور عبدالعزيز قاسم سبب اقتناعه بمحاكمة الإرهابيين في جلسات خاصة ومغلقة قائلاً: "إن لبعض هؤلاء الإرهابيين حججاً قد تؤثر على عقول بعض الشباب الذين لا يعرفون حقيقة تفكيرهم وقد يقتنعون بها".
ولكن المحامي وليد أبو الخير يرى بأهمية محاكمة الإرهابيين علناً حتى يتعرف المجتمع على حقيقتهم ويطلع على أفكارهم.ويقول أبو الخير: "أنا متأكد من أن الشعب السعودي لو اطلع على محاكمات هؤلاء الإرهابيين وعلى ما ارتكبوه من جرائم واتهامات موجهة إليهم، فإن الشعب ستزيد مقاومته للإرهاب".وكانت المملكة قد بدأت في محاكمة مئات الإرهابيين منذ شهر أكتوبر الماضي. وسبق أن قرر مجلس القضاء الأعلى تحويل الدائرة المختصة بالنظر في القضايا الأمنية بالمحكمة العامة في الرياض إلى محكمة مستقلة أطلق عليها اسم "المحكمة الجزائية الخاصة"، واعتمد القاضي عبدالمحسن بن إبراهيم آل الشيخ رئيساً لها.وتتخذ المحكمة الأمنية الجديدة مقرها المؤقت في مبنى المحكمة العامة بالرياض مستحوذة على 3 أدوار من المبنى وذلك لمدة عام كامل. ومن المتوقع أن تستقل المحكمة الأمنية الجديدة في مبناها الخاص في عام 1431، وستتم زيادة عدد الموظفين العاملين في الدائرة الأمنية بعد تحولها إلى محكمة مستقلة.

السجون تقطع شبكات الاتصال بالعنابر

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 23 جمادى الأولى 1430 - 18 مايو 2009 العدد 3153 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3153&id=102541

الدمام: سفر العزمان

بدأت المديرية العامة للسجون تنفيذ مشروع يستهدف قطع شبكات الاتصال داخل عنابر الإصلاحيات. ويأتي ذلك إثر ازدياد عمليات تهريب الهواتف النقالة بين النزلاء، واكتشاف عصابات إجرامية تدار بواسطة مجرمين يقضون محكومياتهم داخل العنابر.

بدأت المديرية العامة للسجون في تنفيذ مشروع تأمل من خلاله المساهمة في قطع شبكات الاتصال داخل العنابر بجميع الإصلاحيات بتكلفة تزيد عن مليون ريال لكل إصلاحية.

ويأتي هذا الإجراء بعد أن زادت عمليات تهريب الهواتف النقالة بين النزلاء في الإصلاحيات، إضافة إلى اكتشاف عدد من العصابات الإجرامية التي تدار من قبل مجرمين يقضون محكومياتهم داخل العنابر.

ونفذت المديرية هذا المشروع في 10 إصلاحيات حتى الوقت الحالي، ويجري العمل حالياً على توفير هذه التقنية في جميع إصلاحيات المناطق، كما سيتم إيجاده في جميع المدن التي سيتم إنشاؤها خلال الفترة المقبلة. وأكد مدير إدارة العلاقات العامة والناطق الإعلامي بالمديرية العامة للسجون المقدم الدكتور أيوب بن حجاب بن نحيت لـ"الوطن" ذلك، وقال إن نظام المديرية ممثلة في إداراتها المختلفة حرص على رصد مؤشرات احتمال وقوع الجرائم من خلال إعداد سياسات وخطط وآليات إصلاحية في سبيل الحد من استفحال الظاهرة الإجرامية.

وأشار إلى أن أجهزة الاتصال اللاسلكي إحدى الأدوات الممنوعة التي يحاول السجناء إدخالها بشكل غير شرعي من خلال إخفائها عند حضورهم إلى السجون أو عند عودتهم من الإجازات العائلية الشهرية أو من خلال الزائرين أو الزائرات، ولذلك تقوم المديرية بتدريب العاملين لديها على الطرق الكفيلة والتي من شأنها القضاء على تمرير مثل هذه الممنوعات وغيرها. وبين أنه لا يكاد يخلو يوم دون أن يتم القبض على أحد السجناء أو الزوار متلبساً بمحاولة تهريب جهاز اتصال لاسلكي أو شرائح اتصال، وفي هذا السياق نقوم على الفور بإثبات هذه المخالفة وسرعة تسليم الجاني إلى الجهات الأمنية ذات العلاقة لاستكمال إجراءات التحقيق معه في سبيل تقديمه للمحكمة.

وكشف المقدم أيوب عما تقوم به المديرية العامة للسجون في إطار سعيها للقضاء نهائياً على هذه الظاهرة السلبية من خلال القيام بتزويد الإصلاحيات في أغلبية المناطق بتقنية حديثة تساهم في قطع شبكات الاتصال، تسمى أجهزت "قواطع الاتصال ". وأضاف أنه يجري حاليا العمل على تعميمها لقطع الطريق على كل من تسول له نفسه العبث بأمن السجون الذي يعد امتداداً لأمن وطننا، مؤكداً أن الدولة قد رصدت موارد مالية كافية وخاصة لتأمين هذا المشروع التقني. وأهاب من جميع النزلاء في الإصلاحيات ضرورة الالتزام بالضوابط والأنظمة والقوانين التي وضعتها المديرية لهم، والعمل على الاستفادة من فترة محكوميتهم في كل ما يساهم في إعادة تأهيلهم وتدريبهم حتى يكونوا عناصر منتجة في مجتمعهم ويساهموا في رقيّه.

النساء في المدينة الأكثر تعرضا للعنف

112 حالة اعتداء رصدت من أصل 134 حالة سجلت في الأعوام الثلاثة الأخيرة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 23 جمادى الأولى 1430 - 18 مايو 2009 العدد 3153 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3153&id=102420&groupID=0

المدينة المنورة: علي العمري

كشفت دراسة حديثة تناولت العنف الأسري في منطقة المدينة المنورة حيث تعد الدراسة الأولى على مستوى منطقة المدينة المنورة أن النساء هن الأكثر عرضة للعنف الأسري في منطقة المدينة المنورة بواقع 112 حالة اعتداء رصدت من أصل 134 حالة عنف أسري سجلت خلال الأعوام الثلاثة الماضية، في حين أن الفئات العمرية الممتدة من عمر 22 إلى 28 عاما هي الأكثر تعرضا للعنف الأسري بشتى صوره والتي تبدأ بالعنف اللفظي وتنتهي بجريمة إزهاق النفس.وتبرز مشكلة الدراسة وفقا للباحث في شرطة المدينة المنورة العقيد الدكتور نايف بن محمد المرواني في أن بعض الثقافات إن لم يكن أغلبها لديها اتجاهات إيجابية نحو العنف وتشجع على العنف في ظروف عدة، وتحتم تلك الثقافات على الذكر أن يكون عنيفا عدوانيا نحو أي نظرة أو هفوة أو تجاوز يحدث من قبل أي ممن يعول سواء الزوجة أو الأبناء أو غيرهم ، في حين أن ضحكة ساخرة أو الإدلاء برأي غير مناسب يعد تبريرا للرجل بأن يضرب وأحيانا ما يصل ذلك العقاب إلى حد الموت، فيما يبرز الوجه الأخطر في المشكلة في أن أغلب النساء اللاتي تعرضن للضرب وإشعال النيران في أجسادهن لا يلجأن إلى السلطات الأمنية المحلية خشية الطلاق و الحرمان من الأطفال وقد يترتب على ذلك من انتقال الأبناء إلى أكناف زوجة الأب، وذلك وفقا لتقرير هيئة الأمم المتحدة الصادر لعام 2001 م والذي استشهد به الباحث في دراسته.ويبرر الباحث المرواني في دراسته تعرض النساء من الفئة العمرية الممتدة من 22 إلى 28 عاما للعنف الأسري لأسباب عدة يأتي في مقدمها أن تلك المرحلة عادة ما تكون السنوات الأولى من الحياة الزوجية التي تشهد غالبا مرحلة تجربة بين الزوجين يكثر معها عدم التوافق وفهم كل طرف للآخر، إضافة إلى ما يتبع ذلك من تحمل المسؤولية الأسرية المتزامنة مع الإنجاب ومتطلبات التربية والالتزامات المالية، وهو الأمر الذي يؤخر أو يبطئ التوافق بين الزوجين بالصورة المنشودة، ثم إن تلك المرحلة العمرية تكون الفتاة قد أنهت فيها الدراسة الجامعية تمهيدا لدخول الحياة العملية أو البقاء في المنزل نتيجة لعدم وجود فرص عمل أو لكونها مطلقة، الأمر الذي يزيد من أعباء الأسرة تجاه رعاية بناتهن وتهيئتهن للزواج وربما قد لا تجيد بعض الأسر التعامل مع الفتاة في هذه المرحلة مما يؤجج حالة من الصراع الداخلي من وجهة نظر رب الأسرة دفاعا عن منظومة القيم الاجتماعية، بينما من جهة الفتاة المطالبة بحقوقها الشرعية أو حتى أدناها، وفي الغالب تكون المعالجة من قبل رب الأسرة باستخدام العنف إما الجسدي أو النفسي أو كليهما، وأحيانا ما يضطر رب الأسرة إلى الحرمان من حق الأخيرة في التعليم.ويقدم العقيد الدكتور المرواني مفهوم العنف الأسري على أنه سلوك عدواني بغيض يتسبب في إحداث إصابات أو أذى أو إذلال، وفي بعض الأحيان يصل إلى حد الموت، وما يصاحب ذلك من السلوكيات من حدوث إيذاء جسدي أو اغتصاب أو الحرمان من الأساسيات المشروعة، غير أن مفهوم الأسرة في كثير من الدراسات والبحوث لم يكن يتسم بالوضوح بحكم خصوصية الأسرة في المجتمع من حيث البناء والنسق القرابي الذي يجمعها. ويلفت الباحث إلى أن ظاهرة العنف في المدينة المنورة لم تكتسب صفة الظهور الحقيقي ومرد ذلك إلى تأخر ظهور مشكلة العنف الأسري في المجتمع ولعدم توفر بيانات إحصائية ذات طابع رسمي وعلمي وموثوق إضافة إلى خصوصية المجتمع ونظرته للعلاقات الأسرية وشيوع ثقافة "العيب" واعتبار أن ما يحدث داخل الأسرة من عنف هو من ضمن الأدوار أو المسؤوليات التي يمارسها رب الأسرة أو الأخ أو الزوج أو صاحب الولاية، وذلك يشكل عائقا كبيرا أمام الوصول إلى الحالات التي تعرضت للعنف وفي المقابل عدم لجوء المعتدى عليه إلى الإبلاغ عن المتسبب في العنف خوفا من ردة الفعل.

القصيبي في حوار لـ"عكاظ":

لاتراجع عن توظيف المرأة و9 إجراءات لتوسيع فرصها

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/23هـ) 18/ مايو/2009 العدد : 2892
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090518/Con20090518278208.htm

حوار : منال الشريف

كشف وزير العمل الدكتور غازي القصيبي عن دراسة مشتركة بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة العمل، يجري إعدادها من خلال أحد بيوت الخبرة العالمية للتعرف على مدى إمكانية وملاءمة وضع وتطبيق حد أدنى للأجور في المملكة. وأكد في حوار أجرته معه «عكاظ» أنه لا تراجع عن تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (120).. لافتا إلى أن هذا القرار يضم تسعة إجراءات لتوسيع فرص ومجالات عمل المرأة، ومنها الإجراء الخاص بقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، وبين أن المرأة قادرة على العمل في تقنية المعلومات والاتصالات والصناعة، وقال إن نظام العمل تضمن قواعد تتعلق بتشغيلها في القطاع الخاص مراعاة لظروفها، ومنها حظر تشغيلها في الأعمال الخطرة وفي المساء ومنحها إجازة وضع طويلة تمتد لأربعة أسابيع قبل الوضع وستة بعده.

وقال إن السعودة في القطاع الخاص دون الطموح لارتفاع معدل الاستقدام.. لافتا إلى أن السوق السعودية تستوعب حاليا 3.7 ملايين مواطن وستة ملايين وافد، وبين أن مجلس الوزراء يدرس حاليا لائحة لإنشاء شركات كبرى للاستقدام.

وأكد أن وزارة العمل من أهم الجهات التي ساهمت في معالجة خطط التنمية المتعاقبة بتوسيع دائرة مشاركة الرجل والمرأة في سوق العمل، فإلى نص الحوار:

الحد الأدنى للأجور

أشارت التقديرات العالمية إلى أن هناك أكثر من ثلاثة بلايين من البشر يعيشون ضمن حد الكفاف، فهل هناك توجه لتخصيص حد أدنى للأجور في المملكة؟

ـــ يجيز نظام العمل من حيث المبدأ وضع حد أدنى للأجور عند الاقتضاء، وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير العمل، وأصبح موضوع الحد الأدنى للأجور يثار بشكل متكرر في وسائل الإعلام والندوات والمنتديات وخصوصا في الآونة الأخيرة. وقد تترتب عليه آثار وانعكاسات سلبية كثيرة على الاقتصاد الوطني، ولذلك يحتاج هذا الأمر إلى تبصر وروية وتعمق، وهناك حاليا دراسة مشتركة بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة العمل يجري إعدادها من خلال أحد بيوت الخبرة العالمية بغرض التعرف على مدى إمكانية وملاءمة وضع وتطبيق حد أدنى للأجور في المملكة والإيجابيات والسلبيات التي قد تصاحب ذلك، ونأمل أن تساعد نتائج هذه الدراسة في توضيح الرؤية وتحديد التوجه المستقبلي في هذا المجال.

فروع نسائية

هل تنظر وزارة العمل للنساء كونهن (منتجات)، وأين موقعها في مكاتب وزارة العمل؟

ـ المرأة السعودية لها دور كبير ومهم يمكن أن تقوم به في وزارة العمل لتقديم الخدمات العمالية للنساء العاملات في القطاع الخاص، وكذلك للراغبات في العمل في هذا القطاع ولسيدات الأعمال ولذلك فقد أنشأت الوزارة فروعا نسائية لمكاتب العمل في الرياض وجدة والدمام، وتقوم هذه الفروع بجميع المهام والأعمال والخدمات التي تقوم بها مكاتب العمل الخاصة بالرجال، ولكن نظرا لحداثة إنشاء هذه الفروع في الوزارة فإنها تحتاج إلى بعض الوقت ليكون لها صوت أعلى وأثر أكبر، وتسعى الوزارة إلى التوسع في افتتاح المزيد من الفروع النسائية بحيث يكون هناك فرع في كل منطقة يوجد بها مكتب عمل في المستقبل مع تدريب وتهيئة أعداد كافية من السعوديات لإدارة هذه الفروع.

النظام مهتم بالمرأة

أصبح هناك اتجاه في العالم المعاصر للتمييز بين العمل الإنتاجي والعمل الإنجابي للمرأة وتلك هي أحد أسباب فشل المرأة في المشاركة في الاقتصاد الرسمي وبالتالي يصعب عليها المساواة بالرجل في ساعات العمل، فهل هناك أي توجه بشكل لا يؤثر على أمومة المرأة؟

ـ لقد أولى نظام العمل اهتماما كبيرا بهذا الجانب، وخص المرأة بنصوص كثيرة تتضمن قواعد إضافية تتعلق بتشغيلها في القطاع الخاص مراعاة لظروفها وخصوصيتها ولتوفير المزيد من الحماية لها بما يمكنها من أداء دورها كأم وزوجة وربة أسرة، ومن أهم النصوص التي تضمنها النظام حظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة، وحظر تشغيلها ليلا، ومنحها إجازة وضع طويلة تمتد لأربعة أسابيع قبل الوضع وستة أسابيع بعده، وضمان حق المرأة في الحصول من صاحب العمل على رعاية طبية أثناء الحمل، وفترات راحة لإرضاع الطفل، إلزام المنشآت التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر بتهيئة مكان ومربيات لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات.

وبالاضافة إلى ذلك فإن قرار مجلس الوزراء رقم (120) 1425/1284هـ الخاص بزيادة فرص ومجالات المرأة السعودية قد وجه بتنفيذ أسلوب العمل عن بعد وبرامج الأسر المنتجة وتوفير الدعم اللازم لإنجاحها وذلك باعتبارهما مجالين ملائمين للمرأة ويتوافق عملها فيهما مع مسؤولياتها الأسرية ودورها الإنجابي.

تأجيل التشهير

صدر قراركم بكف يد موظف لديكم وإحالة أوراقه إلى هيئة الرقابة والتحقيق لإنجازه معاملات غير نظامية مقابل مبالغ مالية، ألا ترون أنه آن الأوان بأن يشهر الفاعل باسمه خاصة أننا مجتمع يخشى كثيرا من (العيب) أكثر من العقاب الجسدي أو المالي، وهناك ضرورة حتمية للتشهير بالمفسدين والمجرمين والمخالفين والمتسترين والعابثين، فما رأيكم؟

ـــ تحرص وزارة العمل على اتخاذ القرارات الإدارية والإجراءات النظامية المخولة لها بموجب النظام لمنع كل أشكال الفساد الإداري والممارسات غير النظامية التي قد يرتكبها بعض ضعاف النفوس من الموظفين، وسبق أن اتخذت الوزارة قرارات وإجراءات إدارية لتحقيق هذه الغاية، إلا أن عقوبة التشهير يجب أن تؤجل حتى يصدر حكم قضائي بالإدانة.

لا تأجيل للقرار 120

عدم تفعيل قرار 120 حتى الآن له أثر كبير في نفوس النساء السعوديات وخاصة أننا الدولة الوحيدة في العالم التي تباع فيه احتياجات المرأة من خلال الرجال، فما السبب الذي يعطل هذا القرار؟ وهل هناك سلطة أخرى تقف عثرة أمام التنفيذ، أم هناك تراجع منه رغم أنه قرار سوف يوظف أكثر من مليوني سيدة وهو يعتبر أكبر مشروع إحلال للسعودة؟

ـ أود في البداية أن أشير إلى أنه لا يوجد تراجع عن تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (120) المشار إليه، فالقرار يضم تسعة إجراءات لتوسيع فرص ومجالات عمل المرأة، ومنها الإجراء الخاص بقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، ويجري حاليا العمل على تنفيذ العديد من الاجراءات التي تضمنها القرار مثل إنشاء وحدات وأقسام نسائية في الجهات التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة، وإجراءات تنفيذ أسلوب العمل عن بعد، وبرامج الأسر المنتجة، والتدريب، أما في ما يتعلق بعمل المرأة السعودية في محلات بيع المستلزمات النسائية فقد تم تأجيل تطبيق هذا الإجراء بسبب عدم جاهزية بعض أصحاب الأعمال التطبيقية، وكذلك بسبب اللبس وعدم الفهم لهذا القرار من قبل بعض شرائح المجتمع رغم جهود وزارة العمل في إيضاحه وبيان تطبيقه وفق الضوابط المقررة وبما لا يتعارض مع المثل والقيم والثوابت التي يتمسك بها المجتمع السعودي.

فكرة وضع جائزة الأمير نايف للسعودة رائعة بكل المقاييس بالرغم من تكدس الكوادر غير السعودية والتي تزاحم السعوديين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص؟ كيف يمكن أن نصف مشروع السعودة اليوم؟ وهل أتى بثماره المرجوة أم لانزال نقف أمام مرمى المحاولات؟ وكم من الشركات التي شاركت في الجائزة من أجل الفوز بها؟

ـــ حققت الجهود الحثيثة التي بذلت خلال السنوات القليلة الماضية لاستقطاب وتدريب وتوظيف طالبي العمل في القطاع الخاص، نتائج إيجابية تتمثل في زيادة الأعداد المطلقة للسعوديين العاملين في هذا القطاع، وقد أسهم ذلك في تخفيض معدل البطالة حيث انخفضت النسبة العامة للبطالة من 12 في المائة في عام 1427هـ إلى 10 في المائة في عام 1429هـ بينما انخفضت نسبة البطالة للذكور من 9.1 في المائة إلى 6.8 في المائة خلال هذه الفترة، ورغم هذه النتائج الإيجابية فإن النسبة العامة للسعودة في القطاع الخاص مازالت دون ما تطمح إليه الوزارة، ويرجع ذلك لاعتبارات منها عزوف بعض منشآت القطاع الخاص عن توظيف المواطنين السعوديين، وعزوف بعض الشباب عن العمل في القطاع الخاص، واستمرار الاستقدام بمعدلات مرتفعة، أما في ما يتعلق بجائزة الأمير نايف للسعودة فهي جائزة تقديرية تمنح للمنشآت الخاصة التي تحقق إنجازا متميزا في استقطاب وتدريب وتوظيف العمالة الوطنية وتحقق معدلات سعودة عالية، وتهدف الجائزة إلى التعبير عن تقديم الدولة للمنشآت المتميزة والرائدة في مجال السعودة وتشجيع وحفز غيرها من المنشآت لتحذو حذوها

فتحقق المزيد من فرص العمل للعمالة السعودية، ومنذ إيجاد الجائزة في عام 1419/1418هـ فازت بها (186) منشأة في قطاعات اقتصادية مختلفة، وتشير الأعداد إلى اهتمام المنشآت الخاصة بالجائزة وحرصها على التميز في مجال السعودة، ويعول أن يستمر هذا التوجه ويتسع ليعمل كل القطاع الخاص جاهدا لتقليص الاعتماد على العمالة الوافدة والاستفادة الكاملة من العمالة الوطنية بصورة تحقق المصلحة الوطنية، وتعمق روح المبادرة والتميز ليس للمنشآت الفائزة فقط وإنما أيضا للمنشآت الأخرى التي تتطلع إلى تحقيق الفوز والتميز.

يذكر أن عدد المبتعثين السعوديين للدراسة في الخارج بلغ أكثر من 50 ألف مبتعث، أي نحن بحاجة لتوفير ما بين ثلاث إلى خمس سنوات 80 في المائة من هذا العدد وظائف.. فهل السوق السعودية ستستوعب هذا العدد الهائل؟

ـ ليس لدينا شك في قدرة سوق العمل في المملكة على استيعاب أعداد من العمالة الوطنية سنويا تفوق كثيرا أعداد المبتعثين فسوق العمل في المملكة تستوعب حاليا أكثر من 3.7 ملايين من العمالة الوطنية وأكثر من ستة ملايين من العمالة الوافدة، كما إن تأشيرات العمل الجديدة التي أصدرت لمنشآت القطاع الخاص بلغت في المتوسط أكثر من 1.2 مليون تأشيرة سنويا خلال العامين الماضيين، وتدل هذه الأرقام على أن الاقتصاد الوطني قادر على توفير فرص عمل كافية للمواطنين المبتعثين وغير المبتعثين سواء من خلال إحلال العمالة الوطنية المدربة في الوظائف المشغولة بعمالة وافدة أو غير ذلك.

معالي الوزير: لقد ارتديت منذ عام قبعة "الشيف" التي أحدثت بدورها صدى كبيرا بين أوساط الشباب في المملكة وأصبح هناك إقبال كبير على مهنة الجرسون.. فما المجال الذي يراه معالي الوزير صالحا للمرأة السعودية بأن تقتحمه ولم يفصح عنه حتى الآن؟

ـ للمرأة دور حيوي ومهم في العملية التنموية ولها قدرات وطاقات كبيرة تمكنها من الإسهام بشكل فعال في تنمية المجتمع وتطوره، إذا ما أتيحت لها فرص التأهيل والتدريب والعمل في المجالات المناسبة التي يمكن أن تستخدم فيها تلك القدرات والطاقات بفعالية، وبالتالي فإنني أعتقد أن المرأة السعودية قادرة على المساهمة الفاعلة في معظم المجالات والأنشطة كقطاع تقنية المعلومات والاتصالات والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات بمختلف أنشطته ومجالاته، وغير ذلك من الفرص المتاحة في سوق العمل السعودية، خصوصا أن التطور التقني في مجال المعلومات والاتصال يفتح آفاقا واسعة لها للمساهمة الفعالة في المهن والقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

لا يزال ملف العمالة الوافدة وهروبها مصدر قلق للكثير من الأسر السعودية.. ألا توجد أي مستجدات حول الحد من هذه الظاهرة؟

ـــ تتعامل وزارة العمل مع موضوع استقدام العمالة المنزلية بجدية كبيرة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وإنسانية وأمنية عديدة، ولذلك بدأت الوزارة منذ شهر ذي القعدة 1426هـ في تطبيق ضوابط محددة لترشيد وتنظيم استقدام العمالة المنزلية ومن في حكمهم بغرض تحديد حقوق وواجبات هذه الفئة من العمالة وتنظيم العلاقة بينها وبين مستخدميها، وقد رفعت هذه اللائحة إلى الجهات المختصة لاستكمال إجراءات الدراسة والاعتماد كما إن الدولة بصدد إنشاء شركات كبرى للاستقدام لتتولى ضمن مهامها الأخرى، استقدام عمالة منزلية لحسابها وتأجير خدماتها لمن يحتاج إلى ذلك، وسوف يتم إنشاء هذه الشركات بموجب لائحة تدرس حاليا في مجلس الوزراء ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات مجتمعة إلى تنظيم استخدام العمالة المنزلية بصورة فعالة ومعالجة القضايا المختلفة المرتبطة باستقدام هذه العمالة بما في ذلك ظاهرة الهروب.

معالجة البطالة

ما هو الجديد في أجندة معاليكم والاستراتيجيات الجديدة لهذا العام وخاصة في ما يتعلق بمجال التوظيف وخلق فرص جديدة للشباب والشابات للقضاء على البطالة؟

ـ القضية الأولى التي تهمنا وتشكل التحدي الأكبر في سوق العمل هي مشكلة البطالة، وفي سبيل معالجة هذه المشكلة تسعى الوزارة إلى الاستمرار في تنفيذ سياسات عديدة منها الحد من الاستقدام بشكل منهجي متدرج لا يضر بالتنمية ويأخذ الاحتياجات الحقيقية بعين الاعتبار، وتكثيف المساعي مع القطاع الخاص لتوفير بيئة عمل مناسبة لاستقطاب المواطن للعمل المنتج ومضاعفة برامج التدريب وما تقود إليه من فرص وظيفية، والتأكيد على الشباب بضرورة الانخراط في البرامج التدريبية المتوفرة في القطاع الخاص ومؤسسات التدريب الحكومية، وتشجيع التوجه الحالي لدى الشباب للعمل في المهن والأعمال الحرفية واليدوية، وإيجاد شراكة حقيقية وكاملة مع القطاع الخاص بما يراعي متطلبات واحتياجات هذا القطاع ويتيح فرص التدريب والتوظيف المنتج للعمالة الوطنية، وتطبيق الحكومة الإلكترونية لتيسير تقديم الخدمات العمالية وخدمات التسجيل والتوظيف لطالبي العمل من السعوديين والسعوديات.

مشيرا إلى أن الديوان يعمل بلوائح صادرة قبل 30 عاما.. فقيه:

أجهزة حكومية تتجاهل ملاحظات 'المراقبة' ولاترد عليها

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/23هـ) 18/ مايو/2009 العدد : 2892
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090518/Con20090518278397.htm

محمد الغامدي ـ الرياض

أكد رئيس ديوان المراقبة العامة أسامة جعفر فقيه، أن ديوان المراقبة لا يراجع الحساب الختامي للدولة، على الرغم من أن النظام كفل له ذلك، مطالبا الإسراع في إصدار النظام الجديد، الذي رفع من 12 عاما، إذ أن الديوان يعمل بلوائح صادرة قبل نحو 30 عاما. وأوضح فقيه، أثناء استضافته في جلسة مجلس الشورى أمس، لم يسمح للإعلاميين حضورها، أن المبالغ المرصودة من الديوان على الأجهزة الحكومية دون سند نظامي، تبقى كعهد لديهم وتدور من سنة لأخرى، ولا تعتبر مفقودة، مشيرا إلى أن بعضها قد يكون صرف دون وجه حق، إذ أن الديوان مستمر في المطالبة بها.

ولفت إلى أن دور الديوان في الرقابة على الأجهزة الحكومية للصرف لاحق وليس سابقا، ولا يملك صلاحية إيقاع العقوبة على الأجهزة المخالفة، إنما ترفع المخالفات لولي الأمر حتى في حالة تكرارها، مؤكدا وجود أجهزة حكومية تتجاوب مع الديوان، وأخرى لا تعطي الملاحظات الصادرة من الديوان أي اهتمام أو ترد عليها.

وأقر رئيس الديوان بأن جهازه يعاني من مشكلة تنازع الاختصاص مع بعض الجهات الحكومية المتداخلة مع الديوان، موضحا في رده على تساؤل عن إيداع مواطنين لمبالغ في عهدهم تصل لنحو 158 مليون ريال في خزينة الدولة، الأمر الذي يعد مؤشرا لغياب الديوان في كشف مثل هذه التجاوزات في وقتها، أن كشف المخالفات للأجهزة الحكومية يعتمد على العينات، إذ يصعب تدقيق ما تصرفه تلك الأجهزة سنويا.

وكان فقيه استعرض في بداية الجلسة، إنجازات الديوان والأدوار التي تقع على عاتقه كجهاز يرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، فيما نوه رئيس مجلس الشورى عبد الله آل الشيخ في كلمته الافتتاحية بالدور الإيجابي لديوان المراقبة العامة، ومتابعته للأجهزة الحكومية.

تنظيف مدرستهم بدلا عن السجن

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/23هـ) 18/ مايو/2009 العدد : 2892
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090518/Con20090518278346.htm

ثامر قمقوم ـ عرعر

استبدل القاضي في محكمة عرعر العامة عبيد بن عبد السلام القبيسي، حكماً على أربعة شبان بالسجن ستة أشهر دينوا بالتخريب والعبث بمقتنيات مدرستهم، بحكم آخر يقضي بتنظيف المدرسة ذاتها لمدة أربعة أسابيع، بواقع ثلاث ساعات في الأسبوع الواحد. وأوصى الحكم الذي وصفه أهالي المنطقة بالبديل، بأن تكون عملية التنظيف في غير ساعات الدوام الرسمي، مبرراً ذلك بأنه «مراعاة لمشاعر الطلاب أمام زملائهم».

وأكد الحكم على أنه في حالة عدم التزام المحكومين بالتنظيف في الفترة المحددة تحت إشراف الجهات الرسمية، فإنه ينفذ بحقهم الحكم الذي صدر سابقاً بالسجن مدة ستة أشهر.

يذكر أن القاضي القبيسي بدأ منذ فترة، إصدار أحكام بديلة أسهمت بحسب أهالي عرعر في التخفيف على المدعى عليهم بهدف الإصلاح والتهذيب، وسط ترحيب الأوساط الاجتماعي في منقطة الحدود الشمالية

الحكم بنفقة ليلى وطفليها

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/05/23هـ) 18/ مايو/2009 العدد : 2892
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090518/Con20090518278345.htm

عبدالرحمن القرني ـ عسير

أصدر قاضي محكمة محافظة خميس مشيط الشيخ فهد التويجري أمس، حكماً يلزم زوج ليلى بدفع 500 ريال نفقة شهرية لها، و700 ريال إيجاراً شهرياً للشقة، التي تسكن فيها وطفلاها، كما ألزمه القاضي باستخراج شهادات ميلاد ودفتر عائلة.

ومن غرفة التوقيف أبلغ «عكاظ» الزوج عبد الله سفر الشهراني، أن القاضي حكم بمصروف وإيجار للشقة، ولم يعلم أنني عاطل عن العمل وتهربت سبع سنوات من زوجتي وأبنائي بسبب ذلك. وقال «أعترف بالخطأ الذي ارتكبته بالزواج من اليمن دون أن استخرج تصريحاً رسمياً من وزارة الداخلية، واضطررت إلى ذلك؛ لعدم قدرتي على دفع المهر هنا في المملكة»، مشيراً إلى أنه تزوج ليلى بألفي ريال. ويأمل الشهراني تصحيح وضعه وتمكينه من استخراج أوراق رسمية لطفليه، معلناً تمسكه بزوجته وطفليه، معتذراً لما بدر منه، مؤكداً أن المشكلة ليست في المصروف بالدرجة الأولى بل في كيفية إثبات أولاده كسعوديين من زوجة يمنية.

خبراء العنف الأسري يعلنون المعوقات من خلال جلسات العصف الذهني

المصدر : جريدة الرياض الاثنين 23 جمادي الأولى 1430هـ - 18 مايو 2009م - العدد 14938
http://www.alriyadh.com/2009/05/18/article430520.html

الرياض - شريفة الأسمري:

شهدت الجلسات الختامية لفعاليات لقاء الخبراء الوطني الثاني حول العنف الأسري، الذي اختتمت فعالياته أول من أمس برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وبحضور معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى والذي ينظمه للعام الثاني على التوالي برنامج الأمان الأسري الوطني والشؤون الصحية للحرس الوطني بمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين في مجال الوقاية والتصدي للعنف الأسري من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية في المملكة، إعلاناً بوجود عدد من المعوقات التي تعيق جهود التصدي للعنف الأسري التي أقرها المجتمعون، مع الدعوة لإيجاد الحلول اللازمة لها وذلك عبر إقامة مثل هذه الملتقيات والجلسات .

يذكر انه شارك في العصف الذهني لهذه الجلسات عدد من الخبراء في مجال الحماية والتصدي للعنف، ومن خلال حوار حول المائدة المستديرة في تحديد أبرز (٥) معوقات تعترض جهد التصدي للعنف الأسري في المملكة وطرح (٥) حلول شاملة ومتكاملة لتجاوز هذه العقبات .

وكان أبرز هذه المعوقات على النحو التالي :

عدم وضوح مفهوم العنف الأسري في مجتمعنا ووجود سوء فهم لبعض النصوص الشرعية المرتبطة به مثل التأديب والولاية .

قصور برامج التوعية المتكاملة والجادة بين المهنيين والعامة بمختلف شرائحها .

عدم وجود قاعدة بيانات وإحصائيات موحدة وعدم كفاية الدراسات .

عدم وجود نظام شامل ودليل إجرائي موحد للحماية من العنف الأسري في المملكة يشمل التبليغ والاستجابة والتدخل والتأهيل .

عدم وجود جهة متخصصة تتولى متابعة المستجدات بشأن العنف الأسري وتفعيلها وتنسيق جهود العمل المشتتة بين مختلف الجهات.

أمانة جدة" تطالب بإخلاء مسجد النخيل رغم صدور حكم قضائي

المصدر : جريدة المدينة الاثنين، 18 مايو 2009
http://al-madina.com/node/138667

هتان أبو عظمة- جدة

ما زال الأخذ والرد في قضية مسجد النخيل قائماً حتى بعد صدور حكم قضائي من المحكمة العامة بجدة بوقف إزالته بعد إثبات صفة " الهبة " من مالك الأرض ، وفي خطوة مفاجئة كتبت الأمانة أول أمس على جدار المسجد عبارة تطالب بإخلاء المسجد من المصلين قبل موعد الإزالة ، وجاء ذلك بعد صدور الحكم القضائي.
وذكر محامي إدارة الأوقاف و المساجد بمنطقة مكة المكرمة علي الزهراني : هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيه الأمانة بهذا العمل و إنما مرات عديدة و هي غير متعاونة و متجاهلة لأمر المحافظ الذي أمر بايقاف الإزالة حتى صدور حكم شرعي، مشيراً ان هناك خطابا من المحافظة صادر في 3/18 يوضح فيه هذا الأمر.
ومن جهته نوّه وكيل المواطنين سعيد الأسمري : الأن كل شئ قد انتهى و لم يتبق إلا أن تقوم المحكمة بطلب الصك من كتابة العدل لتوثيق الحكم منوهاً ان البلدية طالبت من المواطنين خطاباً من المحكمة لوقف الإزالة على المسجد.
وذكر مصدر في بلدية ام السلم الفرعية بجدة : أن المواطنين قاموا بزيارة الأمانة للتوثق من أمر الإزالة منوّهاً أن هذه الكتابة الهدف منها زيارة المواطنين لإيضاح الأمر منهم و علمنا أن هناك حكما من المحكمة بهذا الأمر و طلبنا خطاباً من المحكمة بصيغة الحكم حتى يتم العمل بموجبه.

81 مليون ريال لمكافحة الإيدز خلال 5 سنوات

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 23 جمادى الأول 1430 العدد 13381
http://www.al-jazirah.com/139304/ln28d.htm

رفحاء - حماد الرويان:
وافقت منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز UNAIDS على الإستراتيجية الجديدة للبرنامج الوطني السعودي لمكافحة الإيدز التي رفعتها إدارة البرنامج التابعة للوكالة المساعدة للطب الوقائي بوزارة الصحة، والذي بدأ العمل به من أول يناير للعام الحالي ويستمر لمدة 5 سنوات من 2009 وحتى 2014م،
وقدرت التكلفة المرحلية الإجمالية المتوقعة للإستراتيجية بحوالي 81 مليون ريال سعودي.
وقال مصدر مسؤول بوزارة الصحة إن الإستراتيجية تهدف إلى الحد من انتشار عدوى الإيدز ورعاية المصابين من خلال تحقيق واستخدام خدمات وقائية وعلاجية ورعاية. وبيّن أن رؤية الإستراتيجية هي اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية للحد وتقليل معدل انتشار مرض الإيدز في المجتمع و تقليل الآثار الصحية والاجتماعية من خلال الرعاية الصحية والاجتماعية للمصابين وأسرهم. وقسمت الاستراتيجية إلى 5 مراحل تنفيذية على أن يتم تنفيذها خلال 5 أعوام بدءاً من العام الحالي.

الأمير نايف في مؤتمر صحافي:

لا يشرفنا كسعوديين أن نجد أبناءنا في الخارج هم المفجرون..

وهذا إثم وإساءة للدين والوطن

المصدر : جريدة الرياض الاثنين 23 جمادي الأولى 1430هـ - 18 مايو 2009م - العدد 14938
http://www.alriyadh.com/2009/05/18/article430556.html

تغطية - محمد الغنيم، خالد العوفي: تصوير - صالح الجميعة

أكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية على أهمية كرسي سموه لدراسات الأمن الفكري مشيراً سموه إلى أن الأهم منه هو ما ينتج عنه.

وقال سموه في مؤتمر صحافي عقد بمقر جامعة الملك سعود بمناسبة انطلاق فعاليات المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، إن الاستراتيجية الوطنية للأمن الفكري هي الأداة العلمية الصحيحة التي يجب أم نفعلها.

وفي سؤال ل (الرياض) حول مدى تأثر الفكر بمجموعة من العوامل المحيطة منها الأمن الصحي للمواطن والأمان المعيشي له وانعكاسها على الأمن الفكري.. أجاب الأمير نايف: لا شك أن هذه الأمور نتاج مجتمع ولكن نحن الآن بصدد أمر مرتبط ببعضه وهو ما يواجهنا الآن من استهداف في ديننا ووطننا، والأخطر في الموضوع انه للأسف وجد هؤلاء في أبنائنا من ينفذ هذه الأفكار الضالة، وهذا أسوأ ما يمكن ان يكون وفي بعض الضالين لديه التوجيه في هذا المجال ونحن نأمل أن يعود الجميع إلى رشده وإلى عدم الإساءة إلى دينهم ثم وطنهم ونؤكد أن الوطن قادر على استقبال مواطنيه إذا صلحوا وأن يساعد في اصلاحهم إن شاء الله.

وشدد سموه على أهمية الإعلام وقدرته على أن يظهر الصحيح، مشيراً سموه أن الإعلام المضاد إذا وجد قد يعطي التضليل عن الحقائق، ولم يخف سموه وجود جهود

في المجال الإعلامي في هذا الإطار إلا أن سموه استطرد قائلاً إنه ليس في المستوى الذي نؤمل أن يكون ليس على مستوى المملكة لا لمكانتها الدينية ولا السياسية ولا الجغرافية ولا الاقتصادية، يجب أن تكون كل هذه الأمور على مستوى هذا الظرف محلياً ومن الواجب أن يعرف كل مواطن ما هي واجباته تجاه دينه ثم وطنه، كما يجب أن يعرف الآخرون ما هي هذه البلاد.

وقال الأمير نايف: نحن والحمدلله ليس لدينا ما نخفيه بل لدينا ما يشرفنا أن نقوله لأن هذه البلاد قامت بعون من الله قبل كل شيء وعلى جهود من أبنائها وبقيادة المؤسس رحمه الله الملك عبدالعزيز ورجاله الذين زاملوه وعلى أبنائه من بعده وإلى الآن والحمدلله تحت القيادة الرشيدة سيدي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي عهده، لذلك وجب على إعلامنا أن يكون في مستوى الواقع وعلى مستوى الإعداد سواء كان إعلام دولة أو الإعلام الخاص والإعلام ليس فقط مسؤولية الدولة ولكنها مسؤولية جميع من لديهم قدرة سواء قنوات تلفزيونية أو صحافة كتابة أو نشراً عليه أن يستشعر من هو فعندما يكون القارئ سعودياً وهذا وطني فيجب أن يعيش لهذا الوطن بماضيه وحاضره ومستقبله وليس بفكره الخاص ولا ينجذب لأشياء ليست لها قيمة الذي يجب أن يجذبنا ويشدنا هو الأمور العلمية في العلوم والهندسة والزراعة والطب، مؤكداً سموه اننا دولة منحها الله الاعتماد على الذات ونحن نتشرف كسعوديين أن ليس لأحد فضل علينا إلا الله عز وجل ثم بلادنا وأبناء وخيرات هذا الوطن إذن لنا وطن نفتخر به ولنا قبل ذلك دين هو الموجه لنا وعلينا أن نأخذ منه في كل ما نواجه به الحاضر ونناقش الآخرين بعقلانية وبموضوعية في كل الأمور، سائلاً الله أن يجمع أبناء هذا الوطن على الحق وأن يجعل توجههم واحداً وأن يقلل التباعد بينهم فيما لا غاية له.

وأكد سموه على أهمية تفعيل الاستراتيجية الوطنية للأمن الفكري مشيراً في إجابته على سؤال حول تفعيل الأمن الفكري في مناهج المؤسسات التعليمية أن مجال التعليم من أهم المجالات ولكن بالأسلوب الذي يصل للفهم والإدراك وليس بالأسلوب التقليدي، موضحاً أن ذلك يرجع لقدرة المواطنين والمختصين في التعليم، ولا شك أن الاستراتيجية يجب أن تكون شاملة وعامة لأنها للجميع معبراً سموه عن أمله ان يكون العمل موازيا للاستراتيجية.

وعن مركز المناصحة أكد سموه أنه أعطى نتائج جيدة ولا زال يعطي وسيطور للأكثر إن شاء الله.

وأوضح سموه في المؤتمر ان المكتبة العربية قبل جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية كانت خالية من كل البحوث الأمنية مشيراً ان الجامعة أثرت المكتبة العربية علميا من رجال قادرين من جميع العالم العربي والجامعات العربية، لافتاً إلى ان العرب سباقون في مجال مكافحة الارهاب حيث توصلوا في عام 93م إلى اتفاقية المكافحة قبل ان يظهر الارهاب في العالم، إلاّ ان سموه أكد ان هذه الاتفاقية لم تخدم في كل الدول العربية مع الأسف ولم تنفذ الاستراتيجية المراد بها من جميع المجتمعات العربية، وأرجو ان يكون هنالك تفعيل لها قريباً، كما ان الاستراتيجية الفكرية هذه تخص المملكة دراسة وتنفيذاً ولكنها صالحة لأن تطبق في أي مكان.

وأكد الأمير نايف ان الشذوذ الفكري أحد أسباب ظهور الارهاب مشدداً أنه لا يشرفنا كسعوديين ان نجد أبناءنا في الخارج هم المفجرون والذين يقتلون الأبرياء من رجال ونساء وأطفال سواء في العراق أو باكستان أو لبنان أو غيره مؤكداً سموه أن هذا الأمر غير مشرف وإثم كبير مطالباً من يوجههم لهذا التوجيه أنه أساء لهم وأساء للإسلام ولأبناء الوطن موضحاً سموه ان هؤلاء عددهم قليل والصلاح للأكثر ولابد ان يعود هؤلاء ومن بقي على قيد الحياة منهم إلى وطنه ودينه وان ينزه الدين الإسلامي عن مثل هؤلاء في أي مجال لأن هنالك من يتصيد هذه الأمور وحصلت فعلاً في الإساءة للإسلام.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

محكمة شرورة تسجل أعلى نسبة لعمل القضاة

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 23 جمادى الأول 1430 العدد 13381
http://www.al-jazirah.com/139304/lp3d.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي:

سجلت محكمة شرورة العامة أعلى نسبة لمتوسط عمل القاضي الواحد وذلك على مستوى محاكم منطقة نجران.

جاء ذلك ضمن إحصائية العام 1428هـ للكتاب الإحصائي الثاني والثلاثين الذي أصدرته وزارة العدل حيث سجل الكتاب ضمن إحصائيته إجمالي عدد القضايا لمحاكم منطقة نجران التي بلغت نحو 3182 قضية تنوعت بين حقوقية وانهائية وجنائية سجلت محكمة شرورة منها 1591 قضية بين هذه القضايا.

دورة في التنمية البشرية لليتيمات والمقيمات في الدور الاجتماعية بالرياض

المصدر : جريدة الرياض الاثنين 23 جمادي الأولى 1430هـ - 18 مايو 2009م - العدد 14938
http://www.alriyadh.com/2009/05/18/article430556.html

كتبت- مندوبة الرياض:

سعياً من الإشراف الاجتماعي بالرياض في تنمية وتطوير القدرات الذاتية للفتيات اليتيمات والمقيمات بالدور الاجتماعية ليتمكن من تحقيق آمالهن وأهدافهن ويكن عضوات فاعلات في المجتمع ويختلطن بسهولة مع المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه عقد العديد من الدورات التدريبية عن تطوير الذات وكانت دورة «نقطة انطلاق» من ابرز هذه الدورات وتم تنفيذها بالتعاون مع المدربات هناء الحسن وأمل الصايغ استفاد منها «20» ابنة من بنات الدور الاجتماعية، وأقيمت الدورة في مركز متيارا الذي تبرع بخدمات المركز لإتمام هذه الدورة.

وذكرت بعض الفتيات أن البرنامج كشف لهن قدراتهن وإمكانياتهن ونقاط القوة التي سوف يعملن على تدعيمها وتوظيفها لما يطور حياتهن، ونقاط الضعف التي سيسعين لعلاجها، مشيرات إلى أهمية الحوار والإصغاء وقيمة الوقت، وأن يكون للإنسان أهداف حياتية يسعى لتحقيقها وأن المعوقات والصعوبات في الحياة مجرد تحديات لابد من مواجهتها وتخطيها.

وعبرن عن فضل الدورة والدورات البشرية لفهم الذات والتعرف على القيم والإمكانيات وبناء الثقة بالنفس والقدرة على التحكم بالمشاعر ولموازنة بين الحياة العلمية والعملية والشخصية ووضع خطط المستقبل والقدرة مع الحزم في اتخاذ القرارات.

كما التحق بالدورة خمس أخصائيات للاستفادة من ورش الدورة ومحاورها عززت هذه المشاركة في نفوس البنات قيمة العلم وطلب المعرفة وانهما لا يقتصران على فئة أو عمر أو مستوى تعليمي معين.

وفي نهاية الدورة عبرت الفتيات عن شكرهن وتقديرهن للمدربات وكل من ساهم في التحاقهن بالبرنامج، كما تم توزيع الشهادات بحضور المديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بالرياض لطيفة بنت سليمان أبو نيان ومديرة مركز متيارا نهى مغازي.

في دراسة حكومية انتقدت إهمال الاستفادة من تجارب "أرامكو" و"سابك" الإسكانية

61 ٪ من موظفي الدولة لا يملكون منازل و80٪ منهم لم تخدمهم قروض صندوق التنمية العقارية

المصدر : جريدة الرياض الاثنين 23 جمادي الأولى 1430هـ - 18 مايو 2009م - العدد 14938
http://www.alriyadh.com/2009/05/18/article430480.html

جدة – أحمد بن حمدان:

أوضحت دراسة حكومية حديثة، أن ما يزيد على 61% من موظفي الدولة لا يملكون منزلا خاصا بهم، فيما نحو 66% منهم يقطنون في شقق أو أدوار صغيرة أو مع والديهم، منتقدة تأخر الجهات الحكومية في الاستفادة من تجارب شركات محلية كبرى في إسكان موظفيها.

وأكدت الدراسة التي أعدها الدكتور أمير العلوان الأكاديمي المتخصص في مجال التخطيط الحضري والإقليمي بمعهد الإدارة العامة بالرياض، أن 80% من المتقدمين على صندوق التنمية العقارية من الموظفين الحكوميين لم يستفدوا من القروض، نظرا لطول مدة الانتظار للحصول على قرض الصندوق.

وأضافت:" 44 % منهم أشاروا إلى أن قرض الصندوق غير كافٍ لبناء المنزل في ظل تكلفة البناء الحالية وأن أكثر من 65 % ممن يملكون منزلا اعتمدوا على مصادر الدخل الخاص أو صندوق التنمية العقارية في تمويل وبناء المنزل الخاص بهم ... على الرغم من أن أكثر من 92% منهم تحلم أن تملك منزلا خاصا بها وتبذل جهودا حثيثة في سبيل تأمين المنزل من خلال شراء الأرض اللازمة وتوفير جزء من الدخل الشهري لهذا الغرض، والتقدم إلى صندوق التنمية العقارية للحصول على قرض لبناء المنزل".

وذكرت الدراسة التي تولى طباعتها ونشرها مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة في كتاب ألفه العلوان بعنوان:" برامج الإسكان في السعودية ومدى استفادة الموظفين الحكوميين منها" تحصلت "الرياض" على نسخة منه، أن من أسباب عدم تحقيق السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالإسكان أهدافها في المملكة هو الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي المخدومة باعتبار أن أكثر من 93 % من الشريحة التي شملتها الدراسة تعتبره العائق الرئيسي الأول لتملك المسكن للكثير من المواطنين.

وزادت:" 91 % منهم أوضحوا أن الجهات الحكومية لم تستفد من بعض التجارب المحلية الناجحة في توفير الأرض أو المسكن مثل تجربة شركة أرامكو السعودية، والهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك في توفير المسكن لموظفيها في المرتبة الثانية من الأهمية".

ولفتت الدراسة إلى أن فترة الانتظار للحصول على قرض من صندوق التنمية العقارية طويلة جدا بجانب أن شروط الحصول على قرض الصندوق تشترط تملك الأرض كشرط أساسي للتقديم على الصندوق للحصول على قرض الصندوق وهذا بحد ذاته عائق رئيسي أمام الكثير من المواطنين من امتلاك المسكن الخاص بهم.

وأبانت أن العائق الرابع يتمثل في أن الكثير من الجهات الحكومية أو الخاصة لا توفر البرامج أو الدعم الكافي لموظفيها لتملك المنزل الخاص به فنحو (90%) أوضحوا أنه لا يوجد برامج تؤدي إلى تملك الموظف المنزل الدائم والخاص به وإنما يوجد برامج توفر مساكن مؤقتة لموظفيها أثناء عملهم وينتهي تملكهم للمنزل مع تقاعد الموظف أو تركه للوظيفة، ويمثل محدودية الدخل مقارنة بارتفاع أسعار المساكن ومواد البناء العائق الرئيسي الخامس أمام الكثير من المواطنين في تملكهم للمنزل الخاص بهم.

وأوصت الدراسة بأهمية تطوير سياسات وخطط وبرامج طويلة الأمد تساهم في توفير الإسكان للمواطنين وتشجع على إعادة التأهيل والصيانة للثروة العقارية القائمة وتحفيز الجمعيات الأهلية والجمعيات التعاونية على مستوى المهن والمدن

المختلفة للإسهام في تمويل برامج للإسكان لمنسوبيها، إلى جانب الاستفادة من بعض التجارب المحلية الناجحة ومعرفة أسباب النجاح ومن ثم تعميم التجربة على الجهات الحكومية الأخرى.
وفيما يتعلق بمستوى التمويل شددت على أهمية التركيز على هذا القطاع وزيادة الأموال فيه من قبل القطاعين العام والخاص وزيادة مشاركة البنوك والمؤسسات المالية في مجال تمويل الإسكان، إضافة إلى تأسيس بنك إسكان مخصص لدعم المشاريع الإسكانية فقط وتطوير قطاع صناعة البناء مما يسهم في رفع كفاءة التخطيط والتصميم والتنفيذ لمشروعات الإسكان ومحاولة خفض تكلفة البناء التي تعتبر من العوائق الرئيسية لتملك المنزل.
ونوهت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور هيئة الإسكان وسرعة سن القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع وتطوير الهياكل التنظيمية والإدارية والبشرية العاملة في هذا القطاع وسرعة الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية للإسكان وإعادة هيكلة صندوق التنمية العقارية وتطويره بما يتناسب وأهمية هذا القطاع.
وعلى المستوى التخطيطي أكدت أهمية إنشاء قاعدة بيانات تحدث بشكل دوري عن حالة سوق الإسكان والسكان ومتابعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بشكل سريع تعمل أمانات المناطق على توفير الخدمات والمرافق للأراضي والسماح بتقسيمها بمساحات مختلفة تلبي احتياجات شرائح المجتمع المختلفة وتسهيل الملكية الفردية للمباني متعددة الوحدات وتشجيع نظام تأجير الشقق السكنية المنتهي بالتمليك والعمل على زيادة المعروض من الأراضي المخدومة وفرض رسوم على بقائها مدد طويلة لمن يملك أعدادا كبيرة منها بغرض الاحتكار والمضاربة فيها.
كما طالبت بزيادة التوعية الإعلامية لتغيير الصورة الذهنية عن المسكن المناسب لدى شريحة كبيرة من المواطنين والبعد عن المغالاة في المساحة للأرض والبناء، وأهمية التوسع في مشاريع الإسكان الخيري المنتشرة في أغلب مناطق المملكة.
واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح هذه المشكلة وكيفية التعامل معها، وتم اختيار عينة عشوائية حجمها 600 من الموظفين الحكوميين وذلك لسهولة الوصول إليهم ولأنهم يمثلون شريحة كبيرة من المواطنين وكانت خصائص العينة على النحو التالي: فيما يتعلق بالتعليم أكثر من 50% من العينة نسبة التعليم فيها من جامعي فما أعلى، أما فيما يتعلق بالعمر فنسبة كبيرة تصل قرابة 77% عمرها أقل من 40 سنة، وقرابة 50 % من العينة دخلها الشهري يتراوح بين أربعة آلاف وثمانية آلاف ريال، وأكثر من 85 % من هذه العينة متزوجين وأكثر من 51 % منهم لديهم أسرة مكونة من 2 إلى خمسة أفراد، وتعتمد على راتب الزوج كدخل أساسي للأسرة.

المتضررون : أخذونا لحما ورمونا عظما وأملنا في الربيعة

مستشفى القيصومة يضيف 54 موظفا وموظفة إلى قائمة البطالة!

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-05-23هـ الموافق 2009-05-18مالعدد 13121 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13121&P=1&G=2

خالد الجبلي ـ القيصومة

ناشد 54 موظفا وموظفة في مستشفى القيصومة العام المسئولين في وزارة الصحة النظر في تعديل وضعهم الوظيفي بعد أن تم إبلاغهم عن طريق الشركة المشغلة للمستشفى والمتعاقدة معهم بأنه سيتم إنهاء خدماتهم بتاريخ 9 / 9 / 2009 م مع نهاية عقد الشركة الذي أوشك على الانتهاء وأن هؤلاء الموظفين سيعودون من نقطة الصفر بعد هذا القرار المفاجئ لهم حيث كانوا يأملون في الترسيم أو تحويلهم الى التشغيل الذاتي ، إلا أنهم بعد هذا القرار أصبحوا وكأنهم لم يخدموا في وزارة الصحة أعواما عديدة وان ما مضى يعد وقتا ضائعا من أعمارهم وتجد موظفي مستشفى القيصومة يرددون مقوله «لو ناديت لأسمعت حياً ولكن لا حيتة لمن تنادي » ويردد عدد من الموظفين ان هناك موظفين غير سعوديين سوف يتم ترسيمهم خلال الشهريين القادمين عن طريق الوزارة فيما سيودع قرابة الـ54 موظفا أسوار المستشفى بعد ان حدد لهم يوم انهاء خدماتهم فيما تم تعيين 10 موظفين متعاقد معهم عن طريق الشركة المشغلة للمستشفى وسوف يبدؤون معاناة من قبلهم حتى يكملوا طريقهم حتى يتم الاستغناء عنهم وتحديد موعد لهم في إنهاء عقدهم .

وقال الموظف عبدالهادي هديان المطيري : التحقت بالشركة المشغلة لمستشفى القيصومة قبل ما يقارب العامين وهدفي كان تنمية قدراتي المهارية وعدم الوقوف عند حد معين من المراتب أو المستويات وأنا شاب طموح وقد قدمت كل التضحيات في سبيل الوصول إلى هدفي وعملت في الشركة بناء على وعود من جميع الجهات المسئولة بأن الترسيم من نصيبنا لا محالة ولكن سرعان ما تلاشى كل شيء واتضح لنا أنها مجرد وعود لم تصدق ولكن أملنا بالله ثم وزير الصحة عبدالله الربيعة أن ينصفنا وينظر في موضوع ترسيمنا فنحن أحق من غيرنا بحكم خبرتنا في مجال الصحة .

سراب ووهم:

وقال الموظف ممدوح سليم الرويلي : الشركة سينتهي عقدها بعد أيام وسينتهي معه السراب الذي كنت أحسبه ماءً وهذا هو الأمل الذي كنت متمسكا به لأن المرتب الذي كنت أتقاضاه لم يتجاوز 1600 ريال أدفع منه إيجار المنزل ومصاريف عائلتي رغم أنني أعمل ممرضا في قسم الإسعاف والآن ابحث عن منقذ لهذا المأزق والذي سيكون بعد الله الدكتور عبدالله الربيعة وزير الصحة.

وتحدث الموظف سالم سعود المطيري والذي يعمل بمهنة سكرتير طبي بمستشفى القيصومة قائلا : أناشد المسئولين من أهل الحق والإنصاف وكذلك وزير الصحة بأن ينظروا في قضيتنا ويمنحونا حقنا المستحق حتى لا تضيع خدمتنا هباء منثورا ، وتساءل المطيري أين كانت وزارة الخدمة المدنية من تشغيل مستشفى القيصومة منذ عام 1418هـ.

قطع الاعناق:

وأشار فني التمريض محمد جزاء المطيري إلى أنه لا يستعطف أحدا ولكنه يطالب بحقه في هذه القضية مستشهدا بمقولة «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق» لذا لا يدخلني الشك في أن المسئولين سيتعمدون قطع رزق أي إنسان فما بالكم بمن خدم واكتسب خبرة في مجال عمله بالصحة والذي كان له أمل في تحقيق حلم الترسيم وهو الهدف الأسمى نحو التشبث في هذه الوظيفة المتواضعة التي لا يتجاوز مرتبها الشهري 1700 ريال .

من جهته قال الموظف ممدوح خلف العنزي منذ أن رضيت وقبلت أن أهدر وقتي وجهدي في شركة لا تقدم أي مزايا لموظفيها إلا لهدف معين وضعته نصب عيني وهو الترسيم أو أن يتم تحويل موظفي الشركة إلى التشغيل الذاتي إلا أننا لم

نطل «لا بلح الشام ولا عنب اليمن» ولكن ورغم ذلك كله فكلي أمل بالله ثم بالمسئولين في وزارة الصحة وعلى رأسهم معالي الوزير عبدالله الربيعة أن ينظروا لقضيتنا بعين العدل والإنصاف بعد أن أعلنت الشركة انتهاء عقدها .

وعد الوزير:

وقال الموظف محمد فيصل العنزي أعمل منذ 3 سنوات فني أشعة بعقد رسمي مع الشركة المشغلة لمستشفى القيصومة وكان هدفي وأملي هو الترسيم الذي انتظرته طويلا لأفاجأ بالاستغناء النهائي عن خدماتي التي ضاعت هدرا .

وقال الموظف عبد الرحمن سعيد منذ زمن طويل وأنا أنتظر الترسيم وزاد أملي فيه حينما تم الإعلان في الصحف الرسمية عن وجود 274 وظيفة رسمية مخصصة لملاك مستشفى القيصومة ولكن للأسف لم يتم ترسيمنا عليها أو على أمل ما سيستحدث من وظائف في المستقبل وأبلغنا بالاستغناء النهائي الأمر الذي جعلنا نقابل وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة والذي وعدنا مشكورا بحل مشكلتنا وترسيمنا ولكن للأسف أحيلت المعاملة عن طريق الخطأ من الوكيل التنفيذي إلى إدارة الصيانة وبعد تعديل وجهة المعاملة أفادنا المدير الإداري والمالي أن لا ترسيم لنا ،

لحم وعظم:

وقال الموظف جراح سلامة العنزي عملت بالشركة المشغلة لمستشفى القيصومة منذ أكثر من 3 سنوات وأملي بالترسيم ليس إلا لأن الشركة لا تمنح أي مزايا لموظفيها وفي الوقت الذي كنا فيه قاب قوسين أو أدنى من تحقيق ذلك الحلم تفاجأت مثل باقي زملائي بالتلويح بالاستغناء عنا ،وتساءل في نفس الوقت عن الأرقام الشاغرة التي أعلن عنها بالصحف الرسمية أو تحسين وضعنا بأي صورة كانت .

وتحدث الموظف ثويني كفاش العنزي بقوله : عملت في مستشفى القيصومة العام منذ 4 سنوات بداية بوظيفة مشغل سنترال وانتقلت إلى قسم الإسعاف والطوارئ وتوليت رئاسة قسم الاستقبال ومكتب الدخول والخروج ثم عملت مديرا مناوبا وانتقلت للعمل كمراقب دوام في إدارة المتابعة وقد كان أملنا بالله ثم بولاة الأمر والحكومة الرشيدة إنه وبعد هذا الصبر على الأوضاع التي مررنا بها من قلة رواتب وتعاقب الشركات المشغلة للمستشفى أن نجازي بالترسيم ضمن طاقم الوزارة مكافأة لنا على عملنا وخدمتنا للمواطنين والمراجعين ضمن هذا الكيان العظيم .

وقال الموظف أحمد سند الظفيري : للأسف لم نكن نتخيل أن الوزارة لن ترسمنا على الوظائف الشاغرة فنحن أولى من غيرنا فقد عملنا برواتب لا تتجاوز 1300ريال بهدف كسب الخبرة والترسيم على وظائف الوزارة .

وقال الموظف سلطان حماد الشمري أنا شاب في مكتمل العمر اجتهدت في حياتي العلمية ومن الله علي وحصلت على فني تمريض والتحقت بشركة طويق المشغلة لمستشفى القيصومة على أمل الترسيم كما أوهمونا إلا أننا فوجئنا بإبلاغهم لنا بالاستغناء عن خدماتنا ولكن أملنا بالله ثم بولاة أمرنا أن ينصفونا من هذه الشركات التي استقبلتنا لحماً وسوف ترمينا عظما.

هروب فتاة قبل تنويمها في "شهار"

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-05-23هـ الموافق 2009-05-18مالعدد 13121 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13121&P=1&G=4

عبد العتيبي ـ ظلم

تواصل الجهات الأمنية في محافظة الطائف البحث عن فتاة، تمكنت من الهروب من مستشفى الصحة النفسية (شهار) عندما كانت مع والدها صباح أمس للمراجعة بسبب مرض نفسي وأثناء انشغال والد الفتاة والموظفين بتحضير الأوراق تمكنت من الهروب. صرح بذلك الناطق الإعلامي بشرطة الطائف الرائد تركي الشهري، وقال : إن بلاغا ورد لمركز شرطة النزهة من مستشفى الصحه النفسية يشار فيه إلى أنه أثناء مراجعة أحد المواطنين مع ابنته المريضة نفسيا تمكنت من الهروب، في حين كشفت مصادر أن الفتاة أحضرت من قبل أسرتها بمرافقة الشرطة، وتم الكشف عليها في الطواريء، وأوصى الطبيب بتنومها إلا أنها هربت قبل دخول أقسام التنويم وبحضور أسرتها، وكانت هناك صعوبة في ملاحقتها خارج أسوار المستشفى، وتمت مباشرة البلاغ ومازال البحث جاريا عنها لمعرفة الملابسات.

إمارة الرياض" تطلب توضيحاً لمقطع يظهر فيه مسؤول في "رعاية الأيتام" يوبّخ طالباً

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 18 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/17719

الرياض - صالح الصالح

تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية خطاباً من إمارة الرياض تطلب فيه توضيحاً عن حقيقة مقطع تتداوله منتديات على شبكة الانترنت منذ فترة، يظهر فيه مدير دار رعاية الأيتام في الرياض طارق الزهراني «بحسب ما أشير إليه في المقطع رغم عدم وضوحه»، ممسكاً بعصا ويوبخ طالباً بصوت واضح، ويحرك العصا تجاهه، من دون أن يظهر ما إذا كانت تصل إلى جسده أم لا.وأكد مسؤول في الوزارة (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة» أمس وصول خطاب الإمارة، مشيراً إلى أن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أمر بتشكيل فريق لتقصي الحقيقة، ودرس أوضاع الأبناء في دور الأيتام كافة.
وشدد على أن الضرب غير ثابت حتى الآن في المقطع، معتبراً أن الحادثة ضُخمت في شكل كبير. وقال: «المقطع لم يبين وجود ضرب، بل بيّن تهديداً وتخويفاً للطالب، مع التأكيد على رفضنا التام لاستخدام العصا مع الأبناء أو ضربهم بهذه الطريقة، فلدينا لوائح داخلية للثواب والعقاب مع الأيتام وهي واضحة ومعروفة».
من جهته، رفض مدير دار رعاية الأيتام في الرياض الذي ظهر في المقطع التحدث إلى «الحياة» عما ورد في المقطع، مؤكداً أن مسؤولي الوزارة هم المخولون بالتصريح للإعلام.وعلمت «الحياة» من مصدر مطلع في وزارة الشؤون الاجتماعية أن العثيمين زار قبل أيام عدة دار الأيتام في الرياض ولم يجد مديرها طارق الزهراني، فاستدعاه في مكتبه السبت الماضي، وسرد عليه ملاحظات عدة منها وجود فوضوية في إدارة العمل، ما حدا بالزهراني إلى الشكوى من عدم وجود دعم مالي ومعنوي لدار الأيتام وحاجة العمل للكثير من التنظيمات والموازنات الخاصة. وأكد مصدر آخر في الوزارة قريب من العمل في دور الأيتام أنه لم يفاجأ بما ظهر في المقطع، لأن الزهراني رجل عملي جداً لكنه يفتقد الحكمة في التعامل مع الأمور وسريع الانفعال وهو ما لا يتناسب مع عمله مع الأيتام على حد قوله.وقال: «الوضع في دور الأيتام مزرٍ في ظل غياب رؤية ونظام واضح يحكم العمل، كما أن مخرجات دور الأيتام لا ترقى إلى مستوى التطلعات لغياب الهدف لدى الكثير من العاملين مع الأيتام».واعتبر أن ما يشهد على التخبط الذي تعيشه الوزارة عدم التوازن والاختيار الجيد في إسكان الأيتام في شقق خاصة، خصوصاً بعد تجاوزهم 18 عاماً، إذ تجد الطالب المتفوق مع نظيره السيئ سلوكياً، وهو أمر مهم جداً لكن لا تتم مراعاته أبداً.
وطالب بالإسراع في تنفيذ استراتيجية خاصة للنهوض بمستوى العمل في دور الأيتام، مشدداً على أن هذه الاستراتيجية بإمكانها الإسهام في حل كثير من المعضلات التي تعاني منها الوزارة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قضاة: المحاكم المتخصصة ستساعد على حل القضايا العالقة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 23/5/1430 هـ الموافق 18 مايو 2009 العدد 5698
http://www.aleqt.com/2009/05/18/article_229862.html

"الاقتصادية" من الرياض

أكد تجمع قضائي أمس أن دخول المحاكم المتخصصة في المجال العدلي سيساعد على حل بعض من القضايا العالقة، والتي سببها تداخل بعض القوانين والأنظمة التشريعية والقضائية في المملكة.

وطالب القضاة ومحامين بضرورة التسريع بإدراج المحاكم المتخصصة، العمالية، الشخصية، التجارية، والجزائية في الحقل العدلي، بعد فراغ مجلس الشورى من دراسة أنظمتها.

وأبدى عدد من العاملين في الحقل العدلي، خشيتهم من تداخل بعض التشريعات والأنظمة القضائية مع بعضها البعض، وهو ما قد يسببه نقل القضايا من دائرة قضائية لأخرى.

وأبرز ملتقى القضاء وأنظمته الذي اختتم أمس، وجود تنازعات في الاختصاصات العدلية التي أنيطت ببعض الجهات القضائية، خصوصا في اللجان التي تشكل لحل قضايا مصرفية ومالية.

وعد مقدمو أوراق عمل ملتقى القضاء وأنظمته الجديدة، دخول المحاكم المتخصصة ضمن المحاكم المعمول بها في الحقل العدلي في البلاد، مسيرا لكثير من القضايا العالقة، والتي في الغالب ما تشهد تدافعا وتنازعا وشدا وجذبا في أروقة المحاكم.

وطالب عدليون بوجود معيار، تحال من خلاله القضايا إلى المحاكم العامة، وبالتالي تسير في طريقها القضائي.

وكان الشيخ الدكتور صالح بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء قد أكد أنهم مهتمون بعملية تأهيل القضاة وخاصة في المنازعات التجارية، وقال "نظام تفعيل المحاكم المتخصصة لم يبدأ حتى الآن، حيث إنه مازال في مجلس الشورى، ولكننا الآن نعمل لتهيئة القضاة من خلال توزيع استمارات عليهم للنظر في رغباتهم واتجاهاتهم سواء محاكم تجارية أو غيرها".

وأكدا بن حميد ثقته بالقضاة، مشيرا إلى أن ذلك لا يعني عدم التطوير وتفعيل الجانب التدريبي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تجربة مصرية في السعي نحو الإصلاح التشريعي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 23/5/1430 هـ الموافق 18 مايو 2009 العدد 5698
http://www.aleqt.com/2009/05/18/article_229810.html

ضياء رشوان

كثيرة هي التجارب المصرية والعربية التي جرت خلال السنوات الأخيرة من أجل إصلاح الأطر التشريعية والقانونية التي تنظم الحياة السياسية والإعلامية والقضائية في مختلف البلدان العربية. وقد عرفت مصر منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي تنامياً راح يتزايد بصورة لافتة لمثل تلك التجارب التي اتخذ معظمها صورة الجمعيات والمنظمات الأهلية التي رفعت حقوق الإنسان بمختلف فروعها ومستوياتها كأسماء لها ومجالات لممارسة أنشطتها الإصلاحية. وحتى تكتمل حقيقة المشهد فإن عدداً من تلك الكيانات الجديدة لم يأخذ المهام التي رفعها شعاراً لها بالجدية التي تتناسب معها وتحول بعضها إلى مجرد لافتات فارغة من الممارسة الحقوقية أو الإصلاحية، الهدف الوحيد منها هو الحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل والمساعدات المالية التي تخصصها لمثل تلك الأنشطة أعداد كبيرة من حكومات العالم ومنظماته الكبرى.

ومن التجارب التي تستحق الحديث عنها في مجال النشاط الجدي للإصلاح التشريعي والقانوني في مصر تجربة "منتدى الإصلاح التشريعي"، الذي تشكل لمدة تقارب عامين ضمن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التي تعد أقدم المنظمات في هذا المجال وأولاها ظهوراً في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي. والقيمة الرئيسة لهذا المنتدى هي أنه سعى خلال فترة نشاطه إلى تحقيق هدفه الرئيس في الإصلاح التشريعي عن طريق التفاعل المباشر مع القوى والشخصيات المصرية من جميع التوجهات السياسية والمدارس الفكرية والتخصصات العلمية والعملية للاستفادة من آرائهم واقتراحاتهم التفصيلية في شأن هذا الإصلاح، دون أن يدخل في خضم الجدال السياسي والخلافات التي تسود بين مختلف الفرقاء السياسيين المصريين ما بين مساندين للحكومة ومعارضين لها. وقد أسفرت تجربة المنتدى في نهايتها عن نشر عدد من الكتب والدراسات التي جاءت ثمرة لعدد كبير من الندوات وحلقات النقاش وورش العمل وحملت في طياتها مقترحات تفصيلية محددة لجوانب الإصلاح التشريعي كما توافق عليها حضور هذه الأنشطة على اختلاف حساسياتهم السياسية والفكرية.

ولعل هذه التجربة المهمة بما سادها من روح توافقية بالرغم من اختلاف رؤى المشاركين فيها حول مفهوم الإصلاح التشريعي وتفاصيله تعطي بالفعل مثالاً إيجابياً للمجتمعات العربية الأخرى وما بها من كيانات أهلية تنشط في ذلك المجال للكيفية التي يمكن بها العمل المنظم والمثمر من أجل الإصلاح دون أن تستدرج إلى خلافات وصراعات الساحة السياسية بكل تناقضاتها.

وقد ضم المنتدى عدداً من أساتذة القانون الدستوري والقضاة وبعض القيادات الحزبية والإعلامية وأعضاء البرلمان من جميع الاتجاهات ونشطاء حقوق الإنسان وغيرهم من المهتمين والمختصين في موضوعات الإصلاح التشريعي. ولم تقتصر عضوية المنتدى ولا أنشطته على العاصمة القاهرة، بل امتد لست محافظات أخرى في شمال مصر وجنوبها للتعرف على رؤية النخب المحلية فيها لكيفية تحقيق هذا الإصلاح. ومنذ اللحظة الأولى حدد المنتدى بما لا يدع أي مجال للغموض أو اللبس أهدافه الرئيسة التي تركزت في ثلاثة: الأول هو السعي لتعديل التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في جميع المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والموقعة والمصدق عليها من قبل الحكومة المصرية والملزمة لها طبقا للدستور المصري. والثاني هو تقديم مقترحات بمشاريع قوانين جديدة تفرضها طبيعة المرحلة الراهنة وتتماشى مع الهدف الأول أو مشاريع قوانين بديلة للقوانين القائمة والتي تتناقض معها، مع القيام بالضغوط السلمية والقانونية اللازمة من أجل تحقيق ذلك. وتمثل الهدف الثالث في القيام بالتعليق على مشاريع القوانين الجديدة سواء المقدمة من الحكومة أو أعضاء مجلسي البرلمان، وكذلك دعوة أصحاب الاختصاص للتعليق عليها، لترفع هذه التعليقات في النهاية إلى رئيس الجمهورية ورئيسي مجلسي الشعب والشورى.

ومن أجل إنجاز تلك الأهداف وتنظيم العمل بالمنتدى تم توزيع أنشطته بين ثلاث لجان متخصصة، تضم مجموعة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين، أولاها لدعم حرية الرأي والتعبير، وتركز عملها في اقتراح قوانين جديدة أو تعديلات في أخرى قائمة بما يؤدي إلى إلغاء أو تحديد تحفظات مصر على المواثيق الدولية ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير، حيث

إن ترك تلك التحفظات على عمومها يؤدي لإمكانية مخالفة تلك المواثيق من خلال التشريعات الوطنية. كذلك توجهت تلك المقترحات نحو إدخال تعديلات تشريعية تتعلق بجرائم النشر ونظم حرية تداول المعلومات بما يضمن حق المواطن في الحصول عليها، وإلغاء عقوبة الحبس في جرائم الرأي والنشر. واهتمت اللجنة الثانية بدعم استقلال القضاء وتسهيل إجراءات التقاضي انطلاقاً من أن استقلال القضاء يعد أحد الأسس الرئيسة التي يقوم عليها نظام الحكم، فالقضاء هو الضامن الأساسي لتطبيق القانون وتحقيق العدالة وضمان حقوق وحريات المواطن. وقد تقدمت هذه اللجنة بعديد من المقترحات التفصيلية لتحقيق ذلك في قانون السلطة القضائية بصفة رئيسة والقوانين الأخرى التي تمس عمل القضاء.
وركزت اللجنة الثالثة على دعم دور الأحزاب السياسية انطلاقاً من أنها تعد إحدى القنوات الرئيسة للمشاركة في الحياة السياسية، وإحدى الأدوات الأساسية في الممارسة السياسية في مصر بما يمكن أن تطرحه من برامج وسياسات تستهدف كسب ثقة الناخبين وتنفيذها في حالة حصولها على ثقة أغلبيتهم.
إن تجربة "منتدى الإصلاح التشريعي" قد لا تكون الأولى من نوعها في مصر أو البلدان العربية عموماً، إلا أن المنهجية العلمية والهادئة والدقيقة التي اتبعتها تستحق إلقاء الضوء عليها واعتبارها نموذجاً عملياً ومبدئياً في الوقت نفسه لمن يرغب في عالمنا العربي خوض تجربة الإصلاح من هذا النوع بما يضيف مقترحات واقعية ومحددة ويمكن الأخذ بها، دون الوقوع في فخ المعارك والصدامات السياسية التي يمكن أن يكون توقف الإصلاح نفسه هو ثمنها.

فتيات يتهمن "تعصب الأسرة" و"مشوار الطريق" بإعاقتهن عن العمل

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 18 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/17754

حددت لينا الغامدي وهي طالبة في جامعة الملك عبدالعزيز أبرز المشكلات التي تعرضت لها خلال عملها، بعدم توافر المواصلات وعدم اقتناع أسرتها بفكرة العمل.

وقالت الغامدي (20 عاماً) التقتها «الحياة» خلال فعاليات يوم المهنة الذي نظمته جامعة عفت أمس بعنوان «نظرة جديدة... من طالب العمل إلى صانع العمل»: «أحببت أن أعمل في الصيف إذ إنه سيكون قصيراً، فأردت أن أكتسب خبرة وأقف على جو العمل في الميدان»، مضيفة «إن هذه المرة هي الثانية التي أعمل فيها وواجهتني فيها المشكلات نفسها، وهي: عدم توافر المواصلات ومواجهتي لأسرتي وإقناعهم بعملي، إذ إنهم متشددون قليلاً ضد هذه الفكرة، خصوصاً التواصل المباشر بين الجنسين».

سامية الخيم طالبة أيضاً في جامعة الملك عبدالعزيز وحضرت للمشاركة في الفعاليات، تقول لـ «الحياة»: «أحببت أن أعمل في أكثر من مجال حتى أكتسب خبرة، تساعدني بعد ذلك في إيجاد فرص أكبر بعد التخرج، كما شدني الفضول كثيراً لأكتشف عالم العمل والاندماج داخله، وأكبر مشكلة تشغلني هي التوفيق بين العمل والدراسة والمواصلات، إذ إننا فتيات ولا يسمح لنا بقيادة السيارة».

أما مديرة مراكز الدعم ورئيسة مركز التطوير المهني في جامعة عفت عبير البار، أوضحت أن يوم المهنة السنوي «أصبح معلماً من معالم جامعة عفت وسمة من سماتها، وتسعى الجامعة من خلاله إلى تطوير المجال المهني للسيدات في السعودية، وتوفير الكوادر النسائية التي تلبي حاجات سوق العمل، كما أنه يقدم الفرص المتميزة لكل راغبة في الحصول على وظيفة أو التعرف على المجالات الوظيفية المتاحة للسيدات في سوق العمل المحلي». ولفتت إلى أن ما يميز فعاليات يوم المهنة هذا العام مسابقة المشاريع التنافسية التي نفذتها مجموعة من جامعة اليمامة في الرياض وجامعة عفت بجدة، ويدور محورها حول شحذ أفكار الطالبات في كليات الأعمال إلى كيفية استكشاف فرص مهنية جديدة خدمة للفرد والمجتمع.

ندوة نسائية" تطالب بإدراج "حقوق المرأة في الميراث" في التعليم العام

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 18 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/17746

جدة - ميرفت عرفات

ناقشت سيدات جمعية مراكز الأحياء في جدة أمس موضوع تعريف النساء بحقوقهن المالية في الورثة وكيفية المطالبة بها، خلال ندوة انعقدت في هذا الخصوص في مقر النادي الأدبي الثقافي بجدة وخرجت بتوصيات ومطالب عدة كان أبرزها: «المطالبة بإضافة ثقافة حقوق المرأة المالية في الميراث في التعليم العام، ومناقشة شروط استحاق المعاش».

وناشدت المستشارة التربوية عبير غزاوي خادم الحرمين الشريفين بأن «ينظر بعين الشفقة والرحمة في مطالبات وتوصيات الندوة»، وقالت: «نناشده بضرورة النظر في شروط استحقاق الورثة لمعاشات التقاعد الخاصة بالموظفات من النواحي الآتية: أبناء السعوديات المتزوجات من غير سعودي، إذ يجب صرف الراتب التقاعدي لهؤلاء الأبناء ومساواتهم مع غيرهم دفعاً للحاجة ورداً لجميل والدتهم التي خدمت الوطن طوال سنوات، وإيجاد الحلول التي تكفل حق الموظفة السعودية بالراتب التقاعدي لأبنائها مساواة بالموظف السعودي، والنظر لحالات الموظفة التي تتوفى وهي على رأس العمل بمعنى الحالات الخاصة غير المتداولة بالنسبة في الجزء المقتطع (9 في المئة) من راتب الموظفة الحكومية، والنظر في وضع الموظفة ذات الدخل المحدود عند حرمانها من تقاعد زوجها حتى لو كانت موظفة حكومية».

وأضافت: «ننادي كذلك بضرورة النظر في صعوبة وبطء تنفيذ الأحكام الشرعية لإعطاء كل ذي حق حقه، فنحتاج إلى حل سريع لعلاج هذه الحالات التي تضر المرأة نفسياً ومادياً».

بدورها دعت المعيدة بقسم الأنظمة والقانون في جامعة الملك عبدالعزيز دينا أبو زيد إلى «استكمال التعديلات المطلوبة لمشروع تقاعد جديد قدم عام 1427، والإسراع بإصدار هذا النظام، إضافة إلى النظر في المبالغ المستفادة منها للورثة من معاش التقاعد، وأن تضاف ثقافة حقوق المرأة المالية في الميراث في التعليم العام ولو بشكل مبسط، والإسراع في إجراءات الأحوال الشخصية، نظراً لما يترتب عليها من قضايا عنف بدني أو نفسي وتفكك وتدمير عند بعض الأسر».

وأشارت مديرة مركز حي الشاطئ آمنة حماد إلى أن «اختيارنا لموضوع الندوة جاء بناء على رغبة عدد كبير من السيدات اللائي وجدن لديهن العديد من المشكلات في حياتهن، خصوصاً في النواحي المالية، وجهلهن بالقضايا المالية سواء في الميراث والشركات والعقود».

فيما أوضحت رئيسة اللجنة النسائية للنادي الأدبي الثقافي بجدة الدكتورة فاطمة إلياس أن نقاش الندوة كان في الجوانب والحقوق المسلوبة من المرأة، والتي لم تكن الكثيرات منهن يعرفنها، إضافة إلى مناقشة التطبيقات التي تتم في نظام التقاعد وحقوق السعودية المتزوجة من أجنبي وغيرها.

لهيب الشمس لا يثني 2500 شاب عن إيجاد وظيفة

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 18 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/17773

الأحساء - حسن البقشي

تجمع أكثر من 2500 طالب عمل تحت لهيب الشمس منذ الصباح الباكر، وحتى ساعات الظهر، على أمل العثور على وظيفة من ضمن الـ500 وظيفة المعروضة في «اللقاء الثاني للتوظيف»، الذي نظمته أمس «غرفة الأحساء»، بمشاركة 25 شركة ومؤسسة سعودية، إضافة إلى دوائر حكومية، وصندوق التنمية العقارية، ومركز «غرفة الشرقية للتوظيف».

وعرضت الجهات المشاركة خلال اللقاء، الذي دشنه وكيل محافظة الأحساء خالد البراك، فرصها الوظيفية، لاستقطاب الكوادر المؤهلة التي تناسبها. وقامت تلك الشركات والمؤسسات باستقبال المتقدمين، وعرض الوظائف عليهم، بعد الاطلاع على مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم. وتم إجراء المقابلة الشخصية لهم في الموقع ذاته، وإعطاؤهم موعداً لاستلام النتيجة.

بدوره، أوضح الأمين العام لـ«غرفة الأحساء» الدكتور عادل الصالح، أن هذا اللقاء «يسعى إلى جمع طالبي العمل، من خريجي الجامعات والكليات والمعاهد والثانوية العامة، مع ممثلي منشآت القطاع الخاص في مكان واحد، ليتعرف كل طرف على ما لدى الآخر»، مضيفاً أن هدف اللقاء هو «المساهمة في إيجاد فرص وظيفية مناسبة للخريجين، وتعريف منشآت القطاع الخاص بتخصصاتهم، وتبادل الأفكار والآراء بين ممثلي منشآت القطاع الخاص ومسؤولي التوظيف في الجهات الحكومية».

فيما أكد مدير العلاقات العامة في «الغرفة» عبد المحسن الحسين، أن اللقاء «ساهم في شكل فعال في إيجاد فرص وظيفية مناسبة لطالبي العمل، وذلك للوصول إلى تحقيق مفهوم التعاون الذي يتمحور حول جمع ممثلي منشآت القطاع الخاص في مكان واحد، ليتمكن كل طرف من التعرف على ما لدى الطرف الآخر». فيما اعتبر مدير إدارة التدريب والتطوير إسماعيل السعد، اللقاء «خطوة فريدة، وبخاصة أنها تأتي بعد ان تم حصر حاجات منشآت القطاع الخاص من خريجي التخصصات المتوافرة في الأحساء».

وتمنى عدد من طالبي العمل «تكثيف مثل هذه اللقاءات، وتوسيع نطاقها، حتى تشمل الدوائر الحكومية الراغبة في التوظيف، ودعوة الشركات الخاصة الكبرى، مثل المصارف وشركات الاتصال المحلية، للمشاركة، حتى يتسنى استيعاب الفرص في شكل أفضل، بدلاً من حصرها في عدد قليل من الشركات، نظير الكم الكبير من المتقدمين».

الهيئة العامة للإسكان "نافذة الأمل" أمام البسطاء لإنهاء معاناتهم

د. المطيري: بناء مساكن للمواطنين غير القادرين على تحمل "القروض"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جمادي الأولى 1430هـ - 19 مايو 2009م - العدد 14939
http://www.alriyadh.com/2009/05/19/article430634.html

جانب من المشاركين في الندوة «من اليمين» سليمان العصيمي، د. عبدالمحسن الداود، د. شويش المطيري، أحمد الجميعة

تواجه المملكة طلبا متزايدا على الوحدات السكنية من المواطنين، حيث لا يزال العرض دون الحد الأدنى لاستيعاب الحاجة الفعلية للحاضر والمستقبل، وتبعا لذلك سعت المملكة إلى تمويل المواطنين في بناء وحداتهم السكنية من خلال صندوق التنمية العقارية، الى جانب منح الأراضي مجانا، كما ساهم القطاع الخاص في بناء وتمويل الوحدات السكنية وعرضها في السوق بمزايا مختلفة، وأقساط متفاوتة من حيث حجم الفائدة، كما تحمل النسبة العظمى من المواطنين بناء مساكنهم ذاتياً.
وعلى الرغم من هذه الجهود، الا ان الواقع يكشف عدم قدرة «المواطن البسيط» على تحمل تكاليف شراء الأرض والبناء معا، مما جعله يبقى «رهين الإيجار» لسنوات طويلة، وهو ما زاد من نسبة المواطنين الذين لا يملكون مساكن إلى أكثر من النصف!.
وقد بادرت حكومة المملكة الى مواجهة هذه المشكلة من خلال انشاء الهيئة العامة للاسكان المناط بها تأمين وحدات سكنية للمواطنين على أقساط ميسرة دون فوائد، ورصدت للهيئة ميزانية أولية بلغت عشرة مليارات ريال.
وبدأت الهيئة أعمالها قبل عام ونصف تقريباً من خلال أربعة محاور رئيسة الأول يعتمد على «الحيازة الشرعية» لأراضي مملوكة للدولة لصالح هيئة الاسكان في عدد من المناطق والمحافظات لبناء الوحدات السكنية، ويتم التنسيق في ذلك مع وزارة الشؤون البلدية وأمانات المناطق والبلديات الفرعية، والمحور الثاني يعتمد على تصميم الوحدات السكنية بأقل تكلفة وأكثر جودة ودقة في التنفيذ، والمحور الثالث يعتمد على توفير الدعم المالي للبناء من خلال طرح التصميم للتنفيذ امام المقاولين، ويتم التنسيق في ذلك مع وزارة المالية لاعتما المبالغ، والمحور الرابع يتعلق بتوحيد الإجراءات التنظيمية لاستقبال الطلبات وشروط منح الوحدات السكنية للمواطنين.
«الرياض» تستضيف في هذه الندوة معالي محافظ الهيئة العامة للاسكان الدكتور شويش بن سعود المطيري في أول لقاء إعلامي منذ تسلمه مسؤولية الهيئة، وذلك للحديث عن واقع الاسكان في المملكة، والأعمال التي أنجزتها الهيئة، والمعوقات

التي تواجهها، والحلول التي تسعى الى تقديمها بالتنسيق مع «جناحي الهيئة» وزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية والقروية.
وقد حضر اللقاء الزملاء د. عبدالمحسن الداود نائب رئيس التحرير، وسليمان العصيمي مدير التحرير للشؤون المحلية، وراشد بن فهد الراشد مدير التحرير، وصالح الزيد المشرف على القسم الاقتصادي، وأحمد الجميعة رئيس قسم التحقيقات، والمحررون محمد الغنيم، خالد الربيش، محمد السعيد، عبدالعزيز القراري.

واقع الاسكان

في البداية أكد د. المطيري على أن السكن يمثل اليوم الهاجس الأكبر لكل أسرة في المملكة، وهذه الحاجة أخذت من واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي جهوداً كبيرة على المستوى الحكومي (إنشاء صندوق التنمية العقارية، وزارة الأشغال العامة والإسكان سابقاً، الهيئة العامة للإسكان، منح الأراضي التي وزعت على المواطنين)، إلى جانب جهوداً أخرى لا تقل عنها بذلها القطاع الخاص، من خلال تمويل وبناء واستثمار الوحدات السكنية في السوق العقاري، مشيراً إلى انه على الرغم من أهمية هذه الجهود، إلاّ أن الواقع يشير إلى جملة من التحديات الكبيرة، أهمها: تزايد حجم الطلب مقارنة بمستوى العرض، وتدني نسبة ملكية المواطنين للمساكن، إلى جانب ارتفاع متوسط تكلفة إيجار السكن، وتدني متوسط دخل الأسرة في المملكة، وارتفاع تكاليف الإنفاق على البناء السكني.
وقال إن المرحلة الحالية التي تعيشها المملكة على المستوى الاقتصادي تحديداً تتطلب منا جهوداً أخرى مضاعفة، تبدأ باستقراء الواقع بشكل صحيح وواضح نحو استيعاب مشكلة الإسكان وأسبابها والحلول المقترحة بشأنها، ومروراً بتفعيل عناصر الشراكة المجتمعية، سواءً على مستوى الجهات الحكومية (البلديات، المالية، التخطيط، الهيئة العامة للإسكان،..) أو القطاعات الخاصة فيما بينها، أو القطاعات الحكومية والخاصة معاً، وانتهاء بتحقيق الهدف وهو حصول المواطن على مسكن يليق به ويستجيب لاحتياجاته المعيشية.
وأضاف أن استقراء مكونات سوق الإسكان في المملكة يتمثل في ثلاث مجموعات رئيسة، هي: المدخلات التي تؤثر بشكل كبير على مجموعات هذه المكونات، وتشمل (الأراضي، البنية التحتية، التمويل، الأيدي العاملة، مواد البناء الخام،...)، وثانياً مجموعة الإنتاج التي تدمج المدخلات وتقدم إنتاجاً من المساكن للسوق، وتشمل (الملاك، المطورين، المقاولين،..)، وثالثاً مجموعة الطلب وهم أصحاب المساكن، فكلما نجحت مجموعة الإنتاج في الوصول إلى مستوى الطلب توصل السوق إلى وضعية الاستقرار.

أهداف الهيئة وتنظيمها

عقب ذلك تحدث د. المطيري عن أهداف الهيئة العامة للاسكان في توفير السكن المناسب وفق الخيارات الملائمة لاحتياجات المواطنين، ووفق برامج تضعها الهيئة، وهي: تيسير حصول المواطن على مسكن ميسر تراعى فيه الجودة ضمن حدود دخله في الوقت المناسب من حياته، وزيادة نسبة تملك المساكن، الى جانب تشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم نشاطات وبرامج الاسكان المختلفة، كذلك رفع نسبة المعروض من المساكن بمختلف أنواعها.
وقال إن الهيئة تعمل في سبيل تحقيق أهدافها بناء مساكن مناسبة للمحتاجين غير القادرين على الاستفادة من برامج الاقراض والتمويل الحكومية والخاصة.

تأسيس الهيئة وأعمالها

وقدم د. الداود تساؤلاً عن ماذا قدمت الهيئة العامة للإسكان منذ أن أُنشئت بقرار خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - وحتى الآن؟ وما هي الإجراءات التي تم اعتمادها في إعداد هيكلة الهيئة وميزانيتها وعلاقتها مع الجهات الحكومية المعنية بعملها؟.
وأجاب د. المطيري أن الهيئة العامة للإسكان لها أقل من سنتين منذ إنشائها، وتولت مسؤوليتها قبل حوالي سنة وثلاثة أشهر، ولم يكن هناك مقر للهيئة، أو موظفين، أو هيكلة إدارية ومالية معتمدة، بل لم يكن إلاّ أنا وحدي، ولكن بفضل الله، ثم دعم حكومتنا الرشيدة تم خلال مدة وجيزة تشكيل مجلس إدارة الهيئة، واستقطاب الموظفين، وإعداد الهيكلة الإدارية والمالية، وتأمين مقر للهيئة تمارس فيه مهامها، وكذلك التنسيق مع وزارة البلديات في توفير الأراضي التي تُنشئ عليها الهيئة وحداتها السكنية، إلى جانب الاجتماع مع المسؤولين في وزارة المالية لاعتماد المشروعات، إلى جانب انتقال المبلغ المعتمد للإسكان الشعبي المرتبط بوزارة الشؤون الاجتماعية والبالغ عشرة مليارات ريال إلى ميزانية الهيئة، لتوفير سكن للمواطنين يمكنهم من العيش الكريم والمستقر، والتزامها بجودة البناء والتصميم مع تطبيق مبادئ الهندسة القيمية بأن نقلل التكلفة مع المحافظة على جودة البناء في الوحدات السكنية، لأن البناء أمر

ضروري جداً، فلا نستطيع أن نخاطر بتطبيق أنظمة أو تصميمها ولا يكون هناك إقبال عليها من المواطنين، كذلك مراعاة تفاوت تكلفة البناء بين جميع المناطق.
وقال أنه بعد اجتماعات واتصالات مع المسؤولين في وزارة المالية تم تقدير التوجهات التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها، وتم إعادة النظر في حجم التكلفة، بما يتناسب التصميم المعد للمنافسة، والعطاءات التي يتقدم بها المقاولين، وهنا أشيد بتعاون معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف الذي دعم الهيئة ووقف بجانبها وتلبية احتياجاتها من المقر والموظفين وتعديل التكلفة، وتفهمه في توفير سكن يستجيب لاحتياجات المواطنين من حيث المساحة والخدمات الأخرى.

التعاون مع البلديات

وأضاف: بعد ذلك انطلقت الهيئة رغم العدد المحدود من المهندسين في زيارة جميع مناطق المملكة شمالها وجنوبها وشرقها وغربها لاستلام مواقع الإسكان فيها، وتم الاتصال مباشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية، وأمانات المناطق والبلديات الفرعية لتحديد مساحات الأراضي المتاحة والتي تحتاجها الهيئة في المرحلة الأولى للتنفيذ في كل منطقة ومحافظة، مشيداً بدعم صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية لأعمال الهيئة وصدور تعميمه لكل أمانات المناطق بأن يتم تخصيص مساحات الأراضي للهيئة العامة للإسكان، ومن هنا أشيد في هذا المقام بما تقوم به وزارة الشؤون البلدية والقروية من جهود مباركة مع الهيئة، مستشهداً بما قاله سمو نائب وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب للمسؤولين في الوزارة " أتركوا كل ما لديكم من أعمال وركزوا على ما تحتاجه الهيئة العامة للإسكان"، وهذه كلمة حق لا بد أن نقولها، كما اشكر وكيل الوزارة الدكتور عبدالرحمن آل الشيخ وكافة المسؤولين الذين هم معنا شركاء في تحقيق أهداف الهيئة، إلى جانب الشكر لأمارات المناطق ممثلة في وزارة الداخلية التي سهلت علينا كثير من الأعمال الإدارية، مؤكداً على أن الهيئة لم تقف مكتوفة الأيدي، بل بادرت ولا تزال تبادر بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية حتى تحصل على هذه المواقع، وتم تبعاً لذلك زيارة كل أمانات مناطق المملكة لتخصيص الأراضي، بعد ذلك صدر قرار التخصيص من وزارة الشؤون البلدية والقروية لكثير من المواقع، والهيئة تقوم فوراً بمباشرة التصميم ثم التنفيذ بعد صدور الصك الشرعي، حيث تتم حيازة الأراضي وفقاً للإجراءات التالية: يصدر قرار التخصيص من سمو وزير الشؤون البلدية والقروية، ويرسل إلى أمانة المنطقة التي تعد الرسومات والمخططات الخاصة بالموقع، ثم ترسل إلى كتابة العدل في المحافظة، وبعد ذلك يُفرغ الصك باسم أملاك الدولة لصالح الهيئة العامة للإسكان.
وأشار إلى أن الهيئة العامة للإسكان قطعت شوطاً جيداً في تأسيس هذه الإجراءات، وبناء علاقة إيجابية مع الوزارات المعنية بعملها، بما يسهم في تحقق الأهداف المنشودة في تأمين السكن للمواطنين.

بيروقراطية العمل!

وتحدث راشد الراشد في مداخلة على أن المواطن عانى طويلاً من البيروقراطية الحكومية التي أخرت تنفيذ كثير من المشروعات التنموية، وبالتالي فإن الهيئة العامة للإسكان ربما أيضاً سلكت طريق البيروقراطية، مما يعني تأخير مشروعاتها التي ينتظرها كل مواطن، ولذا من المهم أن تراعي الهيئة مستقبلاً سرعة البدء في التنفيذ.
وقال د. المطيري إن العمل التنموي هو عمل تكاملي بين جميع قطاعات الحكومة، والهيئة لا تستطيع البناء في مواقع لم تتم حيازتها الشرعية بصدور الصك الشرعي، وهو المستند الرسمي التي تعتمد عليه في تنفيذ مشروعاتها، فمهما طالت الإجراءات والتي لا نحبذها، إلاّ أنها لصالح الهيئة والمواطن، فما قيمة البناء والأرض التي تبني عليها لا تملكها ب «صك شرعي»، أو ينازعك عليها أشخاص آخرين، لذا من المهم أن نراعي أن الهيئة تريد أن تحفظ حقوق الحكومة المشروعة، وتريد أيضاً أن تطرح مشروعاتها دون مشاكل على حيازة الأراضي. وأضاف أن الهيئة لم تتأخر في طرح مشروعاتها للتنفيذ بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية والفنية والمالية والتنظيمية، حيث تم طرح (1691) وحدة سكنية للتنفيذ في أربع محافظات، هي: أحد المسارحة في جازان، وحفر الباطن في المنطقة الشرقية، والقريات في الجوف، وعرعر في الحدود الشمالية، وتم فتح أولى هذه «المظاريف» في أحد المسارحة، ونتوقع في الأيام القليلة المقبلة بعد إنهاء الصيغة وتحليل العروض وتسهيل وزارة المالية الاعتمادات اللازمة توقيع العقد الأول، والمدة - بإذن الله - لن تتجاوز السنتين، مشيراً إلى أن الهيئة تستكمل حالياً إجراءاتها في التصميم والتراخيص لطرح (5600) وحدة سكنية جديدة في عدد من المناطق.
وأشار إلى أن الهيئة حينما تحصل على قطعة أرض؛ تقوم أولاً بدراسة الموقع من قبل المهندسين الموجودين في الهيئة، ويتم مسح الخدمات المحيطة بالموقع، مثل المساجد والمدارس والمراكز الصحية وغير ذلك من الخدمات، موضحاً أن

الهيئة حينما طرحت (1691) وحدة سكنية شملت مدارس أربع مدارس بنين وخمس مدارس بنات، وروضة أطفال، وسبعة مساجد محلية، وجامعين، ومراكز صحية، وبنية تحتية من المياه والكهرباء، وفق اشتراطات الجهات الحكومية المعنية.

مواقع الأراضي

وفي سؤال للزميل د. الداود عن مواقع الأراضي التي حصلت عليها الهيئة؟.

أوضح محافظ الهيئة العامة للإسكان أن الأراضي التي صدر لها صكوك تقع في 13 منطقة، ولا نزال متواجدين بمندوبينا في معظم المناطق والمحافظات لتخصيص أراضي للهيئة، والبحث عن مواقع مميزة في خدماتها وقربها إلى النطاق العمراني لكل محافظة، مشيراً إلى أنه لا يريد أن يتحدث عن أراض بعينها حالياً إلاّ بعد الانتهاء من الحيازة الشرعية.

تصميم المباني

وطرح سليمان العصيمي تساؤلاً عن تصميم الوحدة السكنية من الناحية الهندسية، ومدى ملائمتها لاحتياج المواطن وثقافته الاجتماعية؟، إلى جانب مراعاتها للظروف المناخية والمكانية تبعاً لظروف كل منطقة؟.

وأوضح د. المطيري أن الهيئة اطلعت على تصاميم محلية وأخرى عالمية في تصميم الوحدات السكنية، وبعد دراسات وتصاميم متعددة تضمن جودة التصميم وقوة البناء بتكلفة منخفظة قدر الإمكان؛ خرجت الهيئة بتصميم مناسب لاحتياج كل مواطن تتكون أسرته من سبعة أشخاص فأكثر، حيث تبلغ مساحة الأرض من 350-500م تقريباً، ومسطح بناء حوالي 222م، ويتكون من طابق ونصف، كما يراعي التصميم الحياة الاجتماعية للأسرة السعودية من أماكن استقبال الرجال وأخرى لاستقبال النساء، ومداخل مستقلة، إضافة إلى غرفة الطعام والصالون وغرفة نوم أرضية، والمنافع الخاصة من دورات مياه ومطبخ، أما في الدور العلوي هناك غرفتين نوم مع دورة مياه، وسطح يمكن تغطيته والإفادة منه في حال رغبة الأسرة التوسع مستقبلاً، مشيراً إلى أن واجهات المباني راعت ثقافة كل منطقة والظروف المناخية السائدة فيها، إلى جانب مراعاة ظروف ذوي الاحتياجات الخاصة بإيجاد غرفة نوم في الدور الأرضي، وإيجاد ممر سهل لوصولهم إلى داخل المنزل.

البنايات متعددة الأدوار

وتناول العصيمي في مداخلة خلال اللقاء أن الهيئة تعاني من الحصول على أراضي لإنشاء وحدات سكنية، وخصوصاً في المدن الرئيسة، وبالتالي سيكون هناك تأخير في تنفيذ مشروعات هذه المدن، ولذا أقترح أن يتم الإفادة من تجارب دول عربية وأجنبية في بناء الوحدات السكنية متعددة الأدوار، بحيث يمكن استيعاب أعداد كبيرة من المواطنين في وحدات سكنية وبمساحة أقل.

وقال د. المطيري إن الهيئة درست فكرة البنايات المتعددة الأدوار لكن المخاطرة فيها موجودة، وهناك دول إلى الآن لم تتجه إلى البنايات المتعددة على الرغم من وجود مشكلة الأراضي فيها، كما يجب مراعاة جانب آخر في هذا الموضوع وهو جانب الصيانة في هذه البنايات، حيث لا تزال هذه المباني تعاني من الإهمال المشترك من الساكنين وشركات الصيانة.

إجراءات منح المساكن

وقدم الزميل الجميعة مداخلة حول ضرورة التفرقة في الإجراءات بين الهيئة العامة للإسكان وما هو معمول به في إجراءات الإسكان التنموي الذي تقوم به بعض المؤسسات الخيرية؛ على اعتبار أن الهيئة تقدم وحدات سكنية للمواطنين بالتكلفة نفسها دون فوائد، بينما المؤسسات الخيرية تعتمد في السكن على تقدير الحاجة الذي ينتهي بزوالها، وعلى الرغم من الفارق بينهما، إلا أنه من المهم أن يشعر المواطن بالاستقرار في السكن، بمعنى أن يفرغ صك المنزل إلى المواطن مباشرة، ثم يرهن إلى أن يتم السداد إذا كانت الهيئة لديها النية في ذلك.. هذا من جانب، ومن جانب آخر من المهم أن لا يتم تعريف الإسكان، فلا يقال مثلاً شعبي أو تنموي، وغيرها، فالإسكان يفترض أن يكون واجهة حضارية لكل منطقة تفتخر بها المملكة، ويعكس العلاقة المتميزة بين القيادة الرشيدة والمواطنين. وأكد محافظ الهيئة العامة للإسكان على أن الإسكان لا يحتاج إلى تعريف شعبياً كان أم تنموياً، ولذا فهو كل ما يسكن فيه الإنسان، وعلى هذا الأساس نسعى أن يكون إسكان الهيئة نموذجياً ويسعد كل مواطن في السكن فيه، دون الشعور بأي تصنيف في المسميات. وبالنسبة للاسكانات الخيرية، فليس على المحسنين من سبيل، فهؤلاء أناس تبرعوا بها ويجب علينا الدعاء لهم بأن يُجزيهم الله خيراً، وهذه مرتبطة بما يقرره صاحب المؤسسة الخيرية، وبالمناسبة فقد تم زيارة هذه المؤسسات التي سبقتنا في هذه التجربة والإفادة من تجربتها في مجال البناء والتصاميم والإجراءات الإدارية والتنظيمية، وبالنسبة لما هو موجود في الهيئة العامة للإسكان فهذه أموال حكومة، ويتم بناء الوحدات السكنية على أراض حكومية، مشيراً إلى أن الآلية التي سوف يتم بها توزيع الوحدات السكنية مسؤولة عنها الهيئة ويقرها مجلس إدارتها برئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ خالد القصيبي، ولا نزال ندرس هذه الإجراءات والإفادة من تجارب دول اطلعنا عليها، حيث ندرس كل تلك الإجراءات واللوائح من جميع الجوانب.

وقدم الجميعة سؤالاً عن مدى استهداف الهيئة للمواطن البسيط الذي يعتمد على الضمان كمصدر دخل؟، وكيف سيتم تمكينه من الحصول على الوحدة السكنية؟.

وأوضح د. المطيري أنه من أهم أهداف الهيئة بناء مساكن مناسبة للمحتاجين غير القادرين على الاستفادة من برامج الإقراض والتمويل الحكومية والخاصة، ولذا فمنح المواطن المحتاج للسكن هو هدف نسعى إلى تحقيقه، مشيراً إلى أن آلية التوزيع للوحدات السكنية لم تقر حتى الآن وهي تحت الدراسة.

لسنا حقل تجارب!

ووجه الغنيم تساؤلاً حول إمكانية إفادة الهيئة من التجربة الاقتصادية ذات التكلفة المحدودة في البناء؟ وأكد د. المطيري أنه بالنسبة للتصاميم التي ذكرتها مثل الصينية وغيرها، نحن لا يهمنا إلا انسجام نوعية البناء مع مناخ المملكة، وأي بناء من الطرق الحديثة في العالم سوف يتم الاستفادة منه، والهيئة درست ولا تزال كل هذه الأنظمة للتأكد من قابليتها للتطبيق في أجواء المملكة، لذلك نحن نقول أن مشروعات الإسكان لن تكون حقل تجارب لأي نظام بناء، لأن الخرسانات يدخل في مكوناتها أحياناً مواد كيميائية ولا تخرج نتائجها السلبية إلا بعد مدة من الزمن.

التنسيق مع الصندوق العقاري

وطرح د. الداود تساؤلاً عن مدى تنسيق الهيئة مع صندوق التنمية العقاري كجهة ممولة للإسكان في المملكة؟

وقال محافظ الهيئة العامة للإسكان أن صندوق التنمية يقدم الدعم المالي التمويلي للمواطنين لبناء مساكنهم بأقساط ميسرة، ورئيس مجلس إدارة الصندوق معالي وزير المالية هو عضو في مجلس إدارة الهيئة، ولذا نتوقع أن يكون هناك تعاون مثمر بين الجهتين، لأن الهدف مشترك وهو حصول المواطن على السكن.

وفي سؤال آخر قدم د. الداود تساؤلاً عن استعداد الهيئة لاستقبال طلبات المواطنين الراغبين في الحصول على مساكن؟.

أجاب د. المطيري أن الهيئة تستكمل كافة الإجراءات والشروط الخاصة بالتقديم عبر عدة وسائل منها "التقديم الإليكتروني"، بما يسهل على المواطنين مشقة الحضور إلى مدينة الرياض للتقديم، ولكن من المهم أن الهيئة ستعلن عن هذه التفاصيل فور الانتهاء من بناء الوحدات السكنية، وستراعي طلبات المواطنين وتسعى إلى تلبيتها وفق الشروط والضوابط المحددة.

تطوير أراضي المنح

وقدم الزميل السعيد تساؤلاً حول تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط من أن هناك عجزاً تقريباً مليون وحدة سكنية في خطة التنمية الثامنة، والكثير من الخبراء الاقتصاديين دعوا إلى الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.. والسؤال: هل يمكن أن تعمل الهيئة شراكة بينها وبين القطاع الخاص ؟،وهل هناك أراض تستثمرها الهيئة حالياً؟

وأكد محافظ هيئة الاسكان على أن الهيئة تسعد بأي علاقة تحقق أهدافها سواءً مع القطاعين الحكومي أو الخاص، فعلى سبيل المثال يهمنا التعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط في تزويدنا بالأرقام والإحصاءات عن المواطنين والمساكن واحتياجات كل منطقة، إلى جانب الإفادة من التعداد السكاني المقبل في تقديم إحصاءات تفيدنا في البناء والتخطيط المستقبلي للهيئة، كما نحرص على التعاون مع المكاتب الهندسية الاستشارية التي تقدم لنا الدعم الفني للمشروعات، وكذلك التعامل مع شركات المقاولات العملاقة والمتخصصة للتنفيذ، فالهيئة ناشئة وتسعى إلى تكوين علاقات وشراكات متعددة ومتنوعة مع القطاعين العام والخاص، ولذا من المهم الإشارة إلى أن إستراتيجية الهيئة في التعاون ليست فقط إستراتيجية أرقام، وإنما استراتيجية قابلة للتطبيق، فمثلاً يسرنا ن يكون هناك تعاون في تطوير أراضي المنح وتوفير بنيتها التحتية وتقديمها كمساكن للمواطنين، كما يسعدنا أن نكون شركاء مع أي عمل يؤدي إلى منح المواطن مسكن يليق به وأسرته.

0.2 ٪ ارتفاع في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/24هـ) 19/ مايو/2009 العدد : 2893
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090519/Con20090519278475.htm

محمد الزهراني ـ الطائف، واس ـ الرياض

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر أبريل الماضي ارتفاعا بنسبة 0.2 في المائة قياسا بما كان عليه في مارس الماضي. وأرجعت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في تقرير لها ارتفاع الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر أبريل الماضي إلى الارتفاعات التي شهدتها ثلاث مجموعات من المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهي:

ـ مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة 1.5 في المائة.
ـ مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 0.1 في المائة.
ـ مجموعة الرعاية الطبية بنسبة 0.1 في المائة.

في المقابل سجلت أربع من المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة انخفاضا في مؤشراتها القياسية هي:

ـ مجموعة النقل والاتصالات بنسبة 0.6 في المائة.
ـ مجموعة الأطعمة والمشروبات بنسبة 0.2 في المائة.
ـ مجموعة التعليم والترويح بنسبة 0.1 في المائة.
ـ مجموعة سلع وخدمات أخرى بنسبة 0.1 في المائة.

وظلت مجموعة التأثيث المنزلي عند مستوى أسعارها السابقه ولم يطرأ عليها أي تغير نسبي يذكر. وسجل مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر أبريل 2009 مقارنة بنظيره من العام السابق 2008م ارتفاعا بلغت نسبته 5.2 في المائة.

وعزت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ذلك إلى الارتفاعات التي سجلتها المؤشرات القياسية للمجموعات الثماني الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة وهي:

ـ مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة 15.9 في المائة.
ـ مجموعة التأثيث المنزلي بنسبة 11.6 في المائة.
ـ مجموعة النقل والاتصالات بنسبة 1.7 في المائة.
ـ مجموعة الأطعمة والمشروبات بنسبة 1.6 في المائة.
ـ مجموعة التعليم والترويح بنسبة 1.6 في المائة.
ـ مجموعة سلع وخدمات أخرى بنسبة 1.3 في المائة.
ـ مجموعة الرعاية الطبية بنسبة 1 في المائة.
ـ مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 0.9 في المائة.

دعوة إلى مقاومة ثقافة "إلغاء الرأي" بتعزيز "الحريات العامة"

المصر: جريدة الحياة الثلاثاء، 19 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/18121

حذّر باحثون مشاركون في الجلسة الثانية من وقائع المؤتمر، من المفاهيم الفكرية الخاطئة، التي تخلط الأدبيات الإرهابية بالأخرى الإسلامية، بسبب أفعال المتطرفين. وأقروا بأنه على رغم التطورات الإيجابية التي شهدها المجتمع السعودي في السنوات القليلة الماضية، إلا أن ظاهرة إلغاء الرأي ظلت كما هي، وإن جاءت بصيغ جديدة، كحال قمع الرأي الآخر المختلف بحجة «عدم التخصص»، التي برزت كآلية إقصاء جديدة.

وطالبوا بزرع الثقافة العميقة بضرورة الحريات العامة الناتجة من البيئة، وأنها ضرورة ملحة وعاجلة لابد أن يتبناها المجتمع ويحافظ عليها، ويحميها من الانحراف أو الانفلات. ونبّه أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود الدكتور خالد الشنيبر إلى ضرورة تجنب إشكالات وقعت فيها منظمات حقوق الإنسان الغربية، أثناء إسقاط تجاربها على النطاق المحلي.

وأوضح ذلك بالقول: «هناك إشكال في الربط بين مبادئ حقوق الإنسان في القانون الدولي، وجعلها مماثلة لما في الشريعة الإسلامية، نظراً إلى وجود عدد من النقاط الخلافية بين المنهجين، فمبادئ حقوق الإنسان صيغت من وجهة النظر الغربية الناقمة على الكنيسة، لذا فقد يشكل هذا خطراً على الأمن الفكري للمجتمع المسلم».

من جهته، ركّز الدكتور سعيد صيني في ورقة عمل قدمها بعنوان: «الأمن الفكري وأنظمة الدولة» على حقيقة الأمن الفكري والعوامل التي تؤثر فيه، والتعرف على طبيعة التشريعات والأنظمة واللوائح، والوقوف على العلاقة بين الأمن الفكري والأنظمة.

وأشار إلى أن مصدر الأمن الفكري هنا ليس الفرد وما يختلج في ذهنه ويعبر عنه، ولكن الجهات ذات السلطة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، فهي التي تحدد درجة حرية التعبير المسموح بها، بما تضعه من الأنظمة، واللوائح، وبالطريقة التي تطبق بها هذه الأنظمة واللوائح. ويلاحظ أن حرية التعبير عامل حيادي، أي إذا أُحسن موازنتها بالمصالح الأخرى الخاصة أو العامة تأتي بنتائج إيجابية، وإذا أسيئ تحديدها (تضييقها أو توسيعها أكثر من اللازم)، فإنها تأتي بنتائج سلبية.

الحريات العامة

عقب ذلك، قال الدكتور عبدالعزيز الصاعدي في ورقة عمل بعنوان: «دور الحرية في حماية الفكر والتفكير وتعزيز التحصين الذاتي في الأمن الفكري» على أنه يجب إدراك أهمية الحريات العامة باعتبارها ضرورة نفسية ملحة للفرد والمجتمع، وأرضية صلبة لبث الفكر، وتوجيهه وتنميته وتصويبه، خصوصاً أن النواحي الفكرية في الفرد والمجتمع تأتي بعد الضرورات الحسية، المادية، من طعام وشراب ودواء ومأوى، وهي نتاج الحريات العامة من تفكير وتعبير، واختيار، وتقرير مصير.

وهذه الحريات العامة هي في المقابل للضرورات الحسية المادية السابقة. وأشار «إلى أنه على رغم التطورات الإيجابية التي شهدها المجتمع السعودي في السنوات القليلة الماضية، نلاحظ أن ظاهرة إلغاء الرأي ظلت كما هي، وإن جاءت بصيغ جديدة، كحال قمع الرأي الآخر المختلف بحجة «عدم التخصص»، التي برزت كآلية إقصاء جديدة في مشهدنا الثقافي السعودي، ويمكن اعتبارها بمثابة المقاومة المناعية، أو رد الفعل المعاكسة للتقدم النسبي في قضية حرية التعبير التي تظهر بوادرها في الساحة الثقافية، باعتبار أن المتضرر الوحيد من جميع خطوات الانفتاح هو التيار الديني المتشدد الذي يمثل (حائط الصد) من خلال اعتراضاته الدائمة على خطط وخطوات التطوير التي تصب في صالح المجتمع.

وطالب الصاعدي بوضع وتنفيذ أجندة وبرامج تؤدي إلى زرع الثقافة العميقة بضرورة الحريات العامة الناتجة من البيئة، وأنها ضرورة ملحة وعاجلة لابد أن يتبناها المجتمع ويحافظ عليها، ويحميها من الانحراف أو الانفلات حتى يمكن أن تعزز منظومة الأمن الشامل لديه المبني على القناعة والاقتناع، ومنه الأمن الفكري.

كما دعا إلى وضع تصورات وبرامج ترسخ مفاهيم الحرية، مثل: الحوار والنقاش، وتقَبل الآخر، وتقَبل المخالف والمباين والتعددية الفكرية، والفقهية والمذهبية، وفرز الخطاب وتفتيت ثقافة الرفض والإقصاء والابتسار والقطعية والحدية، وتثبيت قيم الموضوعية في نسيج المجتمع، وذلك بإشاعة علوم المنطق والفلسفة والجدل و أصول المناظرات والحوار.

المفهوم الكلي للأمن

من جهته، قدم عبدالرحمن الحاج ورقة عمل بعنوان: «الفكر بوصفة قضية أمنية... الأمن الاجتماعي والحرية الفكرية في المجتمعات المسلمة»، أوضح فيها أن التفكير في الأمن الفكري بمعناه الفردي يبدو أمراً بسيطاً للغاية مقارنة بمفهومه الجماعي، ذلك أن مفهومه الجماعي مركب الأبعاد، ويتطلب تحقيقه عمل معقد من الإجراءات القانونية والعمل الفكري والسياسي، وبسبب هذه التركيبة المعقدة، فإنه لا بد من وضع استراتيجية شاملة تسمح بنوع من التوازن والتنسيق بين مختلف أشكال الحماية لأمن الجماعة الفكري مهما تجسدت أشكال الخطر، إذ تضمن هذه الاستراتيجية الرابطة بين مختلف أشكال الحماية تماسك أنظمة المجتمع ذاتها، وتمنع من تجزئتها وانفراط عقدها مع القيام بإجراءات الحماية، ما يمكن من مواجهة شاملة لمصادر الخطر.

أطلعهم على المباحثات التي أجراها مع عدد من القادة والمبعوثين..
خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء
المجلس يؤكد أن اختيار المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان من ثمار دعوات الملك عبدالله لمد جسور الحوار

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جمادي الأولى 1430هـ - 19 مايو 2009م - العدد 14939
http://www.alriyadh.com/2009/05/19/article430611.html

الملك عبدالله - حفظه الله - وحديث مع سمو النائب الثاني

الرياض - واس:

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس في بدء الجلسة على المباحثات والمشاورات واللقاءات التي جرت خلال الأيام الماضية مع العديد من قادة الدول ومبعوثيهم ومن بينها لقاؤه فخامة الرئيس البرازيلي لويز ايناسيو لولا دا سيلفا الذي تركز على سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين وكذا استقباله أيده الله معالي وزير الخارجية الهولندي والمشاركين في أعمال الدورة السابعة والعشرين لمجلس التفاهم العالمي التي عقدت في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية واختتمت يوم الأربعاء الماضي، والممثل الأمريكي الخاص لشؤون أفغانستان وباكستان والاتصال الهاتفي الذي تلقاه من أخيه فخامة الرئيس محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجه في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أكد أهمية المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية التي شهدتها وتشهدها المملكة العربية السعودية خلال هذه الأيام في المجالات الأمنية والاقتصادية والصحية والتقنية والإعلامية والثقافية والاجتماعية والأمن الفكري والتي تتواكب مع المكانة العالية التي وصلت إليها المملكة في مختلف المجالات وتبرز مقدرة أبنائها على التعامل بكل جدية وكفاءة مع مختلف المستجدات على كل صعيد.

وأشار وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس قدر انعقاد المؤتمر الأول للأمن الفكري والمؤتمر الإعلامي الدولي الأول / مستقبل النشر الصحفي يوم أمس الأحد في الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين وذلك للاستفادة من كل المعطيات الحديثة في مجال الأمن الفكري الذي حققت تجربة المملكة العربية السعودية فيه نجاحاً ملحوظاً من خلال لجان المناصحة وبرامج التوعية وإتاحة فرص الحوار وتعزيز الجوانب الوقائية وكذا مجال الإعلام والنشر الذي تسعى الوسائل الإعلامية في المملكة إلى مواكبة ثورته التقنية والمعلوماتية.

وبين معاليه أن المجلس استمع وبتوجيه كريم إلى عرض من صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حول اللقاء التشاوري العاشر لوزراء الداخلية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد يوم الثلاثاء الماضي في مدينة الرياض.

وتطرق مجلس الوزراء إلى إعادة انتخاب المملكة للمرة الثانية لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن القارة الآسيوية لفترة ثلاث سنوات جديدة مؤكداً أن هذا الاختيار من ثمار دعوات خادم الحرمين الشريفين حفظه الله لمد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب ومكانة المملكة ودورها الحيوي والقيادي على المستويين الإقليمي والدولي واهتمامها بترسيخ مبادئ العدل والمساواة وكفالة وتعزيز جميع الحقوق والحريات المشروعة للإنسان.

واختتم وزير الثقافة والإعلام بيانه بأن المجلس إثر اطلاعه على جدول الأعمال كان مما اتخذه من قرارات مايلي:

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية في شأن دراسة تجربة انتخابات أعضاء المجالس البلدية ومراجعة الإجراءات والنظم الانتخابية وتقويم أداء تلك المجالس للاستفادة من نتائج هذه الدراسة في الدورات الانتخابية القادمة قرر مجلس الوزراء الموافقة على نقل الأحكام المتعلقة بالمجالس البلدية الواردة في نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/5) وتاريخ 1397/2/21ه وإفرادها بنظام خاص للمجالس البلدية يحقق تطلعات الدولة في توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية مع الاستفادة من نتائج الدراسات التي أجرتها وزارة الشؤون البلدية والقروية في هذا الشأن وعلى الوزارة الإسراع في رفع مشروع نظام المجالس البلدية وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة على أن تستمر عضوية أعضاء المجالس البلدية الحالية لمدة سنتين أخريين ابتداءً من تاريخ 1430/11/12ه.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بتوقيع اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالصيغة المرفقة بالقرار على أن ترفع النسخة الموقعة للاتفاقية ونسخة النظام الأساسي للمجلس النقدي لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة في شأنهما.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تجديد عضوية كل من رئيس وأعضاء لجنة فض المنازعات - المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (الثالثة عشرة) من نظام الكهرباء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/56) وتاريخ 1426/10/20ه - المعينين بقرار مجلس الوزراء رقم (211) وتاريخ 1427/8/18ه وذلك لمدة ثلاث سنوات أخرى ابتداءً من 1430/8/18ه وذلك على النحو الآتي:

1 - الدكتور محمد بن عبدالله بن محمد المرزوقي رئيساً.
2 - الدكتور سمير بن علوان بن حسن البيات عضواً.
3 - يوسف بن محمد بن عبدالله المبارك عضواً.
4 - الدكتور أنور بن حسن بن علي مفتي عضواً.
5 - فهد بن محمد بن صالح العيسى عضواً.
6 - الدكتور أيوب بن منصور بن علي الجربوع عضواً.

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تجديد تعيين سمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد آل سعود على وظيفة نائب رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لمعاهد البحوث بالمرتبة الخامسة عشرة (تكليفاً) لمدة أربع سنوات ابتداءً من تاريخ 1429/8/20ه.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تجديد عضوية كل من:

1 - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العيسى.
2 - المهندس محمد بن عمران بن محمد العمران.
3 - خالد بن محمد بن سعد البواردي.

أعضاء يمثلون القطاع الخاص في مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من 1429/6/12ه.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة (الرابعة عشرة) و(سفير) و(وزير مفوض) وذلك على النحو التالي:

1 - تعيين المهندس إبراهيم بن محمد بن حسن الخليل على وظيفة (أمين منطقة الباحة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
2 - تعيين الدكتور عبدالعزيز بن عبدالستار بن عبدالكريم تركستاني على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
3 - تعيين كل من شديد بن حامد بن شديد السهلي وعبدالرحمن بن سليمان بن إبراهيم البسام على وظيفتي (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

السماح للنساء المعنفات برفع دعاوى الطلاق مباشرة إلى المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/24هـ) 19/ مايو/2009 العدد : 2893
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090519/Con20090519278650.htm

محمد العنزي ـ الدمام

أوقفت لجنة الحماية الاجتماعية في المنطقة الشرقية، استقبال طلبات النساء المعنفات والساعيات إلى الطلاق من أزواجهن، وطلبت اللجنة منهن التوجه مباشرة إلى المحاكم الشرعية لرفع الدعوى دون اللجوء إلى لجنة الحماية، كما كان معمولا به في السابق.

وعلمت «عكاظ»، من مصادر مطلعة، أن المحاكم الشرعية في المنطقة تنظر حاليا عددا من القضايا لحالات نساء معنفات جسديا ونفسيا، يطلبن فيها الطلاق من أزواجهن، وبينت المصادر أن اللجنة تتدخل في حالات الطلاق إذا كان هناك أطفال لدى المرأة المطلقة، وما يتعلق بمسألة حضانتهم، وتعمل على متابعة ذلك حتى يتم الانتهاء من الموضوع أو الحالة.

وكانت النساء المعنفات والراغبات في الطلاق من أزواجهن، يتقدمن بشكواهن إلى لجنة الحماية الاجتماعية، المكونة، أعضاؤها من عدة جهات حكومية، ومن ثم تأخذ القضية مسارات متعددة، إلى أن يتم إحالتها إلى المحكمة الشرعية للنظر في طلب المعنفة في النهاية.

مطالبة بتوظيف المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/24هـ) 19/ مايو/2009 العدد : 2893
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090519/Con20090519278655.htm

سالم السبيعي ـ الأحساء

طالب مدير مكتب العمل في الأحساء عبد الرحمن الصياح، الشركات والمؤسسات، بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة في الوظائف التي تناسبهم، والاستفادة من كون المعوق يحتسب بنسبة 4 في المائة في نظام السعودة.

وأضاف: أن مكتب العمل حريص كل الحرص على توظيف هذه الفئة، وإيجاد الوظائف التي تتناسب مع قدراتهم.

الرياض
www.Alriyadh.com

انطلاق الجلسات ب (24) ورقة عمل

لمشاركون في مؤتمر الأمن الفكري يؤكدون على ضرورة إدخال مفردات الجهاد في مقررات المدارس لفهمه بصورته الشرعية السليمة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جمادي الأولى 1430هـ - 19 مايو 2009م - العدد 14939
http://www.alriyadh.com/2009/05/19/article430809.html

تغطية - محمد الغنيم، خالد العوفي، عبدالله الحسني: تصوير: صالح الجميعة وماجد الدليمي

بدأت أمس أولى جلسات المؤتمر الوطني الأول (الأمن الفكري.. المفاهيم والتحديات) الذي ينظمه كرسي الأمير نايف بن عبدالعزيز للأمن الفكري بجامعة الملك سعود.

واستهلت الجلسة الأولى التي رأسها مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتور محمد العقلا وعنوانها (الأمن الفكري المفاهيم والتحديات) بورقة للدكتور عبدالرحمن اللويحق الأستاذ المشارك بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان (بناء المفاهيم ودراستها في ضوء المنهج العلمي.. مفهوم الأمن الفكري أنموذجاً).

وتناولت الورقة أهمية المفاهيم ودورها في الصراع الحضاري مشيراً إلى أن المفهوم يعد أساساً في المعرفة فهو قاعدتها الرئيسة التي تبنى عليها وهو مفتاح القول في دراسة كل باب من أبواب المعرفة عن طريقه يعلم الباب وتفهم مبادئه وموضوعاته وتحد حدوده وتقسيماته.

وقدم اللويحق عدداً من التوصيات كأن يتبنى كرسي الأمير نايف للأمن الفكري مشروع لبناء المفاهيم في ضوء الإسلام وزيادة العمل العلمي الذي يضع التفاصيل ويبين العناصر الشاملة لهذا المفهوم وتكامل هذه العناصر والمستويات داخله والصلات بين هذا المفهوم والمفاهيم ذات الصلة وبذل الجهود بدراسات جادة واسعة لنظرية الأمن الفكري في الإسلام بما يكون طريقاً لتحقيق سلامة فكر المسلمين واعتقادهم مع بناء مرصد علمي متكامل يرصد كل ما يتعرض للأمن الفكري بالإخلال سواء كان من الداخل أو الخارج.

ثم قدم أستاذ الجغرافيا السياسية المساعد في معهد الدراسات الدبلوماسية الدكتور إبراهيم الفقي ورقة بعنوان (الأمن الفكري المفهوم.. التطورات.. الإشكاليات) أوضح فيها أن الأمن الفكري تصور فردي أو جماعي يتضمن أفكاراً وقيماً تصون الإنسان أو المجتمع من عوامل الانحراف وتمنحه أفكاراً توفر أسباب الطمأنينة والسعادة وتحميه من عوامل الخوف والإرهاب وتمنعه من الجنوح نحو الجريمة والعنف.

وقدم الفقي عدداً من التوصيات في هذا الجانب منها تحديد المخاطر الأمنية الفكرية ومنع الفوضى الفكرية الناجمة عن الإفتاء بغير علم وتقوية وسائل الحوار بين أفراد المجتمع ونشر ثقافته ومنع الفضائيات المشبوهة وما تبثه من أفكار ضالة ومنحرفة ومحاربة المواقع الخليعة في الشبكات العنكبوتية.

عقب ذلك ألقت المحاضرة بكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود الأستاذة إيمان عزمي ورقة علمية بعنوان (مفهوم الأمن الفكري بين المحددات العلمية والإشكالات المنهجية المعاصرة) أشارت فيها إلى أن هناك ثلاث محددات في قضية الأمن الفكري هي المحددات العقلية والنفسية والشخصية والأخيرة هي جمع المحددين الأولين وأبانت أن للحماية الفكرية فرعين هما الحماية الذاتية والتي منبعها الدين الإسلامي وتعاليمه السمحة والفرع الثاني حماية المؤسسية وهي تستلزم تكاتف كافة المؤسسات الحكومية من المدرسة والمنزل والمسجد والجامعات وبيئة العمل على توفيرها.

عقب ذلك ألقت أستاذة العقيدة المشارك قسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود الدكتورة هيا آل الشيخ ورقة بعنوان (مكونات مفهوم الأمن الفكري وأصوله) ركزت فيها على الانحراف والتطرف الفكري وآثاره السلبية على مفهوم الأمن الفكري ومفهوم الأمن الفكري وضرورة وجود الحاكم لحفظ الأمن. وبينت أن أنواع التطرف الفكري يتمثل في الغلو

في التدين لإثبات الذات وانتقاد سياسة ولاة الأمر والدولة أمام الناس وعبر وسائل الإعلام وعلى المنابر من غير مبالاة والتعصب لرأي طائفة أو جماعة معينة وعدم الاعتراف بأي رأي آخر فلا يسمح لنفسه بالحوار مع الآخرين واستثارة عواطف الشباب ومن ليس لديه علم بالضوابط الشرعية للجهاد وذلك بالحديث عن الجهاد وفضائله وعن شيوع المنكرات والمظالم في المجتمعات الإسلامية.

وشددت الدكتورة هيا آل الشيخ على أهمية دور الإعلام في الحفاظ على الأمن الفكري باعتباره أداة مهمة للتعبير عن آمال الإنسان وطموحاته والبوح بما تختزنه الصدور من أحاديث وخواطر وما يجول في العقول من آراء وأفكار والانتفاع بها في حياة الناس ومعالجة مشكلاتهم.

وحذرت الباحثة من أن عدم التمسك بالوسطية والجنوح إلى أحد طرفي الإفراط أو التفريط سبب في ضياع الدين وهلاك الأنفس وأن خطر الغزو الفكري أقوى من خطر الغزو العسكري.

ثم ألقى الدكتور إبراهيم شوقار من الجامعة الإسلامية في ماليزيا ورقة بعنوان (الأمن الفكري وأسسه في السنة النبوية) أشار فيها إلى أنه في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة والعولمة الثقافية والانتقال الحر للأفكار والإيديولوجيات والمعتقدات والثقافات فإن موضوع الأمن الفكري يكتسب أهمية خاصة.

وقدم أستاذ علم الاجتماع المساعد بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الملك سعود ورقة في ختام الجلسة بعنوان (الأمن الفكري في ضوء متغيرات العولمة) سلط الضوء فيها على الاهتمام بقضية الأمن الفكري في ظل انعكاسات متغيرات العولمة مشيراً إلى أنه وعلى الرغم من وجود مؤشرات تفيد بأن الدراسات الخاصة بالأمن الفكري باتت أحد الأولويات البحثية المهمة سواء أكان ذلك بإفراد بحوث مستقلة أم في معالجته في علاقته بمسائل وثيقة الصلة به مثل الإرهاب أو الجريمة المنظمة وغيره إلا أن الإشكالية تزداد تعقيداً إذا ما وضعنا في الاعتبار غموض وتشابك مفاهيم الأمن علي وجه العموم حتى أصبح من الصعوبة بمكان الاتفاق علي تعريف للأمن يحظي بقبول العلماء والمهتمين بدراسته.

وفي ختام ورقته أشار الباحث إلى عدد من التوصيات وهي معرفة الخصائص الاجتماعية والنفسية لدى معتنقي الأفكار المنحرفة للتنبوء بمظاهر الانحراف الفكري، ومن ثم وضع الخطط للوقاية والعلاج والكشف عن الأسباب التي تجعل الشباب يتقبلون الفكر التكفيري بسهولة وعن الوسائل والأساليب التي تستخدم لاستقطابهم إليه والكشف عن مسببات الانحراف الفكري والتطرف والغلو لدى مختلف فئات المجتمع وبخاصة الشباب ومعرفة الأسباب التي قد تؤدي إلى تدني قيم الانتماء والمواطنة لدى بعض شرائح المجتمع.

وفي الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان. بدأت الجلسة بورقة بعنوان (الأمن الفكري وأنظمة الدولة) للدكتور سعيد الصيني ركز فيها على حقيقة الأمن الفكري والعوامل التي تؤثر فيه والتعرف على طبيعة التشريعات والأنظمة واللوائح والعلاقة بين الأمن الفكري والأنظمة.

وأشار إلى أن مصدر الأمن الفكري هنا ليس الفرد وما يختلج في ذهنه ويعبر عنه ولكنها الجهات ذات السلطة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد مبيناً أن هذه الجهات هي التي تحدد درجة حرية التعبير المسموح بها بما تضعه من أنظمة ولوائح وبالطريقة التي تطبق بها هذه الأنظمة واللوائح. وأشار إلى أن حرية التعبير عامل حيادي.

وفي ختام ورقته أشار الصيني إلى العديد من التوصيات منها توعية موظفي الدولة بأنهم إنما يتسلمون مرتباتهم من الميزانية العامة، التي هي حق لكل مواطن لقاء خدمتهم ومساعداتهم في الحصول على حقوقهم وفي تيسير مصالحهم ويمكن أن يتم ذلك بواسطة وسائل الإعلام بالإشادة بالموظفين المثاليين وبنشر شكاوى المتضررين ومن خلال الدورات التدريبية والتثقيفية التي تعقد لهم والمناهج الدراسية في المدارس العامة ومراكز التدريب المتخصصة وفي الجامعات وتشجيع المواطنين على المساهمة في تشخيص المشكلات الواقعية، ومعالجتها بالمقترحات الناضجة وإنشاء قنوات ووسائل تيسر عملية إيصال الشكاوى والانطباعات إلى كبار المسئولين مثل صناديق المقترحات.

من جانبه بين الدكتور عبد العزيز الصاعدي في ورقته التي حملت عنوان (دور الحرية في حماية الفكر والتفكير وتعزيز التحصين الذاتي في الأمن الفكري) أنه يجب إدراك أهمية الحريات العامة باعتبارها ضرورة نفسية ملحة للفرد والمجتمع وأرضية صلبة لبث الفكر وتوجيهه وتنميته وتصويبه وأن النواحي الفكرية في الفرد والمجتمع تأتي بعد الضرورات الحسية المادية من طعام وشراب ودواء ومأوى وهي نتاج الحريات العامة من تفكير وتعبير واختيار، وتقرير مصير وهذه الحريات العامة هي المقابل للضرورات الحسية المادية السابقة.

وتوصل الباحث إلى عدد من التوصيات من أهمها وضع وتنفيذ أجندة وبرامج تؤدي إلى زرع الثقافة العميقة بضرورة الحريات العامة الناتجة من البيئة وعدها ضرورة ملحة وعاجلة لابد أن يتبناها المجتمع ويحافظ عليها ويحميها من الانحراف أو الانفلات حتى يمكن أن تعزز منظومة الأمن الشامل لديه المبني على القناعة والاقتناع ومنه الأمن الفكري.

وأوضح الأستاذ عبد الرحمن الحاج في ورقته (الفكر بوصفه قضية أمنية.. الأمن الاجتماعي والحرية الفكرية في المجتمعات المسلمة) أن التفكير في الأمن الفكري بمعناه الفردي يبدو أمراً بسيطاً للغاية مقارنة بمفهومه الجماعي ذلك أن مفهومه الجماعي مركب الأبعاد، ويتطلب تحقيقه عملاً معقداً من الإجراءات القانونية والعمل الفكري والسياسي. وشخص الباحث قضية الأمن الفكري في توصية في ختام ورقته وهي أن موضوعات الأمن الفكري الفردي والجماعي يجب أن تخصص لها مؤسسات علمية مستقلة تعمل على بناء الاستراتيجيات واقتراح الآليات لمواجهة المخاطر التي تتهددها كما أن تحويلها إلى أحد أبواب البحث الاجتماعي وأحد موضوعات البحوث الأمنية أمر يساعد على تطوير الأفكار الناشئة حولها.
وناقش الأستاذ محمد جماعة في ورقته (التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد) وقال: «إن تنظيم القاعدة بالرغم من أنه يثير أحاسيس الرهبة الممتزجة بالرعب والكراهية في الغرب فإنه يثير في نفس الوقت كثيراً من الحيرة والمشاعر المتناقضة في العالم الإسلامي نظراً لاعتماده على مفاهيم ومصطلحات مشتركة التي لا إشكال فيها من الناحية الشرعية لو أخذت في سياقها وبمفهومها السليم وفي إطار علاقتها ببقية المصطلحات والمفاهيم الإسلامية وتوظيفها بشكل انتقائي لتبرير الصراع الذي يقوده في العالم على واجهات مختلفة».
وبين الباحث محمد جماعة أن مواجهة فكر تنظيم القاعدة يرتكز على محورين أساسيين فكري وواقعي مشيراً إلى أن الفكري يتمركز على جملة من النقاط تتلخص في نقد التأسيسات الفقهية القائمة على قراءة كتب السابقين: عبر نقد الرؤى المتعلقة بالخروج على الحاكم وقتل المدنيين ومسائل الجهاد وغيرها وتقسيم الديار ودفع الصائل وغيرها وتوضيح سوء التأويل لها. ونقد كتابات السلفية الجهادية المعاصرة التي أسست للممارسات المرفوضة شرعا وتغيير المناخ المساعد على السلفية الجهادية، سواء أكان سياسيا أو اجتماعيا أو خطابيا.
عقب ذلك ألقى أستاذ علم النفس بكلية الآداب بجامعة المنيا بمصر الدكتور ممدوح صابر ورقة بعنوان (الأفكار اللاعقلانية) أشار فيها إلى عدد من التوصيات المهمة أكد فيها حرص وعناية المملكة بتحقيق الأمن الفكري وتنمية التفكير العقلاني لدى الشباب من خلال المناهج الدراسية والأنشطة التي تشجع التفكير العقلاني وإنشاء مراكز للإرشاد النفسي والتربوي والديني في الجامعات لتطوير التفكير العقلاني وتعديل أو الوقاية من التفكير اللاعقلاني.
أوصى في دراسته بضرورة مساعدة القائمين على رعاية الشباب للقيام بأدوارهم من خلال توعيتهم بالأفكار اللاعقلانية التي تسود لدى الشباب والتي تعمل على كف الإمكانيات الابتكارية وذلك في إطار برنامج متكامل تشرف عليه جهة متخصصة تكون مسئولة عن تنفيذه وفقاً لخطة متكاملة.
وفي ختام الجلسة الثانية ألقى الدكتور خالد الشنيبر بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود ورقة بعنوان (الأمن الفكري في ظل مبادئ حقوق الإنسان) أوضح فيها أن البحث في الأمن الفكري لا يصلح أن يكون بعيداً عن الحديث عن الإرهاب. وقال: «إن الحرب على الإرهاب أصبح مطلبا دولياً لكن يبقى أن الإشكال يتمحور في موقف الثقافات المتعددة من تصنيف الأمور الفكرية التي تحتاج إلى حماية من المجتمع.. ومن هنا لا بد أن نعلم أن مفاهيم الأمن الفكري في عدد من الأحيان مختلفة في الأولويات والمضامين بين المجتمعات العالمية بحسب توجهاتها السياسية والاجتماعية والدينية».
واستنبط في ورقته أن هناك خللاً عند البعض في مقابلته بين مصطلح «الأمن الفكري» ومصطلح «الإرهاب»، بجعلهما مصطلحين متقابلين، والحقيقة أن مصطلح الأمن الفكري مفهوم شامل لكل ما يهدد كيان وفكر وثقافة المجتمع، ومقاومة الإرهاب والعنف جزء من المراد بالأمن الفكري كما أن هناك إشكالاً في الربط بين مبادئ حقوق الإنسان في القانون الدولي وجعلها مماثلة لما في الشريعة الإسلامية، نظرا لوجود عدد من النقاط الخلافية بين المنهجين.
وفي ورقته بعنوان النصوص الشرعية المتشابهة وأثر الغلط في فهمها على الأمن الفكري أكد الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد الغملاس عضو هيئة التدريس بكلية الملك عبدالعزيز الحربية في الجلسة الثالثة التي ترأسها وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح آل الشيخ على أهمية العناية بالنصوص الشرعية المتشابهة، بالشرح والبيان والتوضيح، وخصوصاً تلك النصوص التي تجرأ عليها أصحاب الأفكار الباطلة مشدداً على خطورة الغلط في تفسير النصوص المتشابهة على الأمن الفكري، مشيراً إلى أن ذلك سبب رئيس من أسباب زعزعة الأمن الفكري.
وقال إنه يتضح أن منهج تلك التنظيمات انهم يعمدون إلى نصوص ظاهرها العموم، فيتمسكون من غير التفات إلى الخصوص الذي داخله، كما تدل عليه أدلة أخرى؛ لكون تلك العموميات مؤيدة لمنهجهم وفكرهم الذي رسموه لأنفسهم كما يحرص منظرو تلك التنظيمات على تبرير أعمالهم التخريبية بالاستدلال لها بالمعنى الذي توهموه في النصوص الشرعية المتشابهة ليكسبوا تأييد عدد من أفراد المجتمع. وأوصى الغملاس بضرورة إدخال مفردات الجهاد بصورته الشرعية الصحية في المقررات الدراسية، ومقررات الدورات الشرعية في المساجد، والمحاضرات العامة، وذلك أفضل وسيلة لدفع الأوهام والأباطيل المنسوبة إلى الجهاد، ففهم الجهاد بصورته الشرعية السليمة هو سبيل آمن. كما دعا العلماء، وطلاب العلم، وأستاذة الجامعات المتخصصين في العلوم الشرعية إلى فتح قلوبهم وصدورهم لسماع ما عند الشباب من إشكالات.
الدكتور عبدالله بن محمد الجيوسي من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك بالأردن القى ورقة بعنوان

الأمن النفسي في القرآن الكريم وأثره على فكر الإنسان وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ان الانسان لايمكن ان ينتج فكراً سليماً إلا إذا كان يتمتع بصحة جيدة مؤكداً ان الاسلام اعطى للإنسان كامل الحرية ولم يحجر على عقله في ميدان التفكير، بل دفعه إلى آفاق الكون والنفس. ودعا الدكتور مشرف احمد الزاهراني استاذ مساعد التفسير وعلومه بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بجامعة الملك سعود في ورقته تحديات الأمن الفكري في صدر الإسلام ومدى الاستفادة منها في تجربتنا الحضارية إلى الوقاية العلمية من خلال تكثيف أدوات التوعية والتركيز في اعداد الموجهين من معلمين وخطباء مؤثرين على طريقة السلف المشار إليها في المواجهة العلمية كتعليم السنة والتوصيف الدقيق للفكرة المنحرفة والتثبت من نسبة الفكرة إلى صاحبها ثم التعريف بأعيان اصحاب هذه الأفكار الدعاة إليها المشهورين. فقه الائتلاف وأثره في تحقيق الأمن الفكري كان عنوان ورقة الدكتور عبدالرحمن بن أحمد علوش مدخلي عضو هيئة التدرس بجامعة جازان الذي اوصى ان تشكل لجان متخصصة تنبثق عن رابطة العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ووزارات الشؤون الإسلامية في العالم الإسلامي لكتابة هذا الموضوع وتأصيله، وأن يقرر هذا الفقه كمادة إلزامية في جامعات المسلمين تتبنى وزارات التعليم العالي ذلك. وخرج الدكتور عبداللطيف الحفظي الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة - كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد في بحثه بعنوان استثمار مسائل الاعتقاد في حماية الأمن الفكري الى ان الأمن الفكري احد عناصر الأمن الهامة، بل يكاد يكون أهمها، حيث ان الافكار والمعتقدات هي المؤثر الحقيقي في السلوك الظاهر. والموجه المباشر لها. وأوصى الباحث بعقد الشراكة الدائمة بين الجهات الأمنية، وبين الجهات العلمية الأكاديمية لمعالجة سائر مقوضات الأمن في شتى فروعه. من جانبه اقترح الدكتور حامد الجدعاني في ورقته بعنوان السياسة الشرعية في مواجهة الأفكار الهدامة إقرار «مشروع وطني لحماية الأمن الفكري وتعزيزه»، تقوم بوضعه لجنة عليا من مختلف الجهات الحكومية كما اقترح إعداد مقرر خاص بعنوان: «الأمن الفكري» يتم اعتماد تدريسه على طلبة الجامعات، والمعاهد والكليات العسكرية. وفي الجلسة الرابعة التي ترأسها الشيخ عبدالعزيز الحمين الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ألقى الدكتور سعد العريفي ورقة بعنوان دور هيئة كبار العلماء في تعزيز الأمن الفكري استعرض فيها دور علماء الأمة في المشاركة في قضاياها الاساسية والرد على من اتهمهم بالتقصير. وأكد الباحث ان لهيئة كبار العلماء دوراً كبيراً في ترسيخ الأمن الفكري من خلال ما صدر من بيانات حول عدد من القضايا الهامة مؤكداً على أهمية إبراز مكانتهم ودورهم في معالجة قضايا الأمة. بعد ذلك ألقى الدكتور عبدالله السهلي ورقة بعنوان جهود الشيخ عبدالعزيز بن باز في تعزيز الأمن الفكري مشيراً إلى ان الشيخ ابن باز عاصر حوادث مهمة تتعلق بالأمن الفكري، مستعرضاً في بحثه جهوده في هذا المجال وفتاواه رحمه الله. وفي بحثه بعنوان خطبة الجمعة وأهميتها وأثرها في تعزيز الأمن الفكري اكد الدكتور محمد السمان ان لخطبة الجمعة أثراً عظيماً في ذلك ودعا للاستفادة من أهل العلم والخطباء المميزين وإنشاء مراكز بحث تعنى بالأمن الفكري. ثم ألقى الدكتور سهل العتيبي ورقة عن دور خطبة الجمعة والعيدين في تعزيز الأمن الفكري أكد فيها أهمية هذه الخطب في تعزيز الأمن الفكري وحدد الآليات والمقترحات التي تعين الخطباء على القيام بدور ريادي في تعزيز الأمن الفكري وأوصى بحسن اختيار الخطباء وحسن اختيار موضوع الخطبة. ثم ألقى الدكتور محمد اليمني ورقة حول الأمن الفكري في مناهج التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية تناول فيها مناهج التربية الاسلامية في المرحلة الثانوية ودورها في تحقيق الأمن الفكري للطلاب واستعرض عدداً من المباحث التي تناولها البحث موضحاً أن الأمن الفكري هو الثبات على الحق وأعلاه التوحيد وعبادة الله على منهج النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وسلامة المعتقد من الضلال والشرك والكفر والنفاق. ثم ألقى الدكتور هاشم الأهدل ورقته بعنوان تعزيز الأمن الفكري في مؤسسات المجتمع المدني السعودي أكد فيها حرص الدولة على العناية بأفراد المجتمع وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج منها جمعيات تحفيظ القرآن من أهم مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة على الأمن وتثبيته، ودعا لإكساب المعلمين دورات الحوار وأسسه وضوابطه ودعم الأنشطة اللامنهجية والأعمال التطوعية.

غياب جماعي يوقف العمل في مستشفى عيون الأحساء

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/24هـ) 19/ مايو/2009 العدد : 2893
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090519/Con20090519278654.htm

سالم السبيعي ـ الأحساء

تدخلت الشؤون الصحية في محافظة الأحساء، لإنهاء مشكلة عدم تسلم الأطباء والعاملين في مستشفى العيون في الأحساء لرواتبهم، بعد أن اضطرت إدارة المستشفى إلى تحويل المراجعين يوم أول من أمس إلى قسم الطوارئ لتوقف العمل في العيادات الخارجية، التي شهدت غيابا جماعيا من الأطباء والعاملين لعدم تسلمهم لرواتبهم.

وبادرت إدارة الشؤون الصحية بمخاطبة الشركة المسؤولة، وطالبتها بسرعة إنهاء الوضع وتسليم الأطباء والعاملين رواتبهم، وقال مدير الشؤون الصحية حسين الراوي، إن إدارته خاطبت الشركة المعنية مرات عدة لإنهاء هذه الإشكالية ومع تكرر المشهد، رفعنا خطابا إلى الوزارة بالمشكلة، ووعدت الشركة بتسليم الرواتب وتم إنهاء المشكلة وعاد العمل إلى طبيعته.

الرياض" ترصد أبرز ما دار في اللقاء التحضيري الثاني للحوار الوطني عن الخدمات الصحية بخميس مشيط

المشاركون يطالبون باستراتيجية وطنية للنظام الصحي ويؤكدون أن الخدمات الصحية لا تلبي احتياجات المواطنين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جمادي الأولى 1430هـ - 19 مايو 2009م - العدد 14939
http://www.alriyadh.com/2009/05/19/article430809.html

شهد اللقاء التحضيري الثاني للحوار الفكري الثامن الذي استضافته خميس مشيط مؤخراً العديد من النقاشات والمطالبات من المشاركين حول توزيع الخدمات الصحية والرعاية الأولية والصحة المدرسية وضعف الخدمات والنظام الصحي وغيرها، فيما رد ممثلو المؤسسات الصحية خلال اللقاء على ما تم طرحه من ملاحظات ومطالبات كانت متنوعة وشاملة للعديد من الجوانب الصحية الهامة.

«الرياض» رصدت أبرز ما تم طرحه خلال اللقاء من المشاركين وردود ممثلي القطاعات الصحية عليها في التقرير التالي:

توزيع الخدمات الصحية

ضرورة افتتاح فروع مستشفيات تخصصية تكريساً لمفهوم التنمية الشاملة وعدالة توزيع النهضة، وضرورة توفير مراكز الصحة النفسية ومستشفيات الأمل في المناطق الجنوبية، وإيجاد التوازن في تقديم الخدمات الطبية للمواطنين حيث أن النسبة العظمى من المواطنين يحصلون على حد أدنى من الخدمات الصحية فيما تحصل النسبة القليلة من المواطنين على الحد الأعلى من الخدمات، والنظر في تفاوت الخدمات الصحية بين مناطق المملكة وبين خدمات وزارة الصحة والقطاعات العسكرية، وتطوير مستشفى عسير عن طريق الشراكة مع مستشفى الملك فيصل التخصصي، وتزويد مناطق الجنوب بالخدمات الطبية المتخصصة ومركز إصابات، ويوجد ضعف في مستوى الخدمات الطبية بسبب قلة إعداد المستشفيات وعدم التوزيع العادل للمستشفيات التخصصية.

الرعاية الأولية

المطالبة بتعزيز وتطوير دور مراكز الرعاية الصحية الأولية في نشر الثقافة الصحية بين المواطنين، والمطالبة بتفعيل دور (طبيب الأسرة) بمفهومه العالمي، وأهمية التنسيق الصحي بين المستشفيات الحكومية والخاصة ومراكز الرعاية الأولية للاهتمام بالمسنين وذلك بتوزيع الخدمات الصحية بينها، والمطالبة بربط المراكز الصحية بالمستشفيات، ومراكز الرعاية الأولية بحاجة إلى أن تخضع للمعايير الدولية، والمطالبة بتحسين وتطوير وتفعيل دور مراكز الرعاية الصحية الأولية في الخدمات الصحية ومن ذلك تخصيص دروس تثقيفية للحوامل، والمطالبة بتوفير قسم طوارئ ملحق بمراكز الرعاية الصحية الأولية، والمطالبة بتمديد فترة الدوام لدور الرعاية الأولية لتتمكن من خدمة أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، والاعتناء بشريحة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة من قبل دور الرعاية الأولية وتكثيف الزيارات للمسنين حتى في المناطق النائية، والمطالبة بتزويد المراكز الصحية الأولية بالتجهيزات اللازمة كالأشعة والمختبر.

الصحة المدرسية

تكثيف الوحدات الصحية المدرسية لتغطي جميع المندوبيات ومراكز التعليم، وزيادة الاهتمام بالوحدات الصحية بعد نقل ارتباطها من وزارة التربية إلى وزارة الصحة لتخدم كافة قطاعات المجتمع.

نقص ـ ضعف الخدمات

الخدمات الصحية لا تلبي احتياجات المواطن من حيث عدد الأسرة وعدد الأطباء بالنسبة لعدد المرضى، وأهمية تطوير المستشفيات التي أنشئت منذ عقود لتواكب الزيادة المتسارعة في احتياجات المرضى وأعدادهم، وهناك نقص في الأجهزة الطبية والأدوية حيث يضطر المريض لشرائها من الصيدليات، وهناك حاجة لمساندة المستشفيات في المناطق السياحية خلال فترة الصيف بتوفير مستشفيات متنقلة في المواقع السياحية لسد العجز، والمطالبة بتطوير الخدمات في غرف الانتظار ليشعر المريض انه محل اهتمام المستشفى، والمطالبة بالاهتمام بالأطفال وإعداد مكان ترفيهي لهم داخل المستشفيات، والمطالبة بتفعيل الزيارات المنزلية للحالات التي لا تستطيع الذهاب إلى المستشفى، ومرضى الشيخوخة بحاجة إلى تطوير الخدمات الطبية المقدمة لهم وإيجاد خطة لعلاج المتقاعدين، والمطالبة بتوفير عدد أكبر من سيارات الإسعاف لخدمة المرضى، والمطالبة بتوفير عدد أكبر من سيارات الإسعاف لخدمة المرضى، والمطالبة بتوفير اللوازم الطبية المعينة لذوي الاحتياجات الخاصة من الكراسي المتنقلة أثناء زيارتهم للمستشفيات، والمطالبة بضرورة التشخيص المبكر للإعاقات ووظائف الغدد عند الأطفال، وتخصيص رقم مجاني وضرورة تجاوز الروتين لذوي الاحتياجات الخاصة، وعمل بطاقات صحية للمسنين للكشف الدوري على غرار تطعيم المواليد، وصرف بطاقة المعلم لتخفيض كلفة العلاج في المستشفيات الخاصة.

القوى العاملة

أهمية الاحتفاظ بالأطباء الأكفاء في ميدانهم الحقيقي بعيداً عن ميدان الإدارة الطبية، والمطالبة بإعادة النظر في التعاقد من الخارج لكوادر غير مؤهلة، والمطالبة بالتوسع في إنشاء كليات الطب والكليات والمعاهد الصحية، ويجب سعودة الكوادر المشغلة للمستشفيات كالتغذية والاستقبال وغيرها نظراً لدعم ولاة الأمر اللامحدود للخدمات الصحية، ووضع منهج تعليمي مصغر يهتم بالإثراء المعلوماتي والمهاري الصحي للطلاب والطالبات.

(جودة الأداء)

المطالبة بتحويل برنامج (طبيب أسرة لكل أسرة) إلى واقع ملموس، وضرورة تبني وزارة الصحة الملف الصحي الالكتروني لكل مواطن، وضرورة متابعة وزارة الصحة لما يحصل من تجاوزات تتعلق بعدم احترام خصوصية المرضى، ومراقبة مستشفيات القطاع الخاص في مبالغتها بطلب التحاليل المتنوعة أن تكون هذه الأمور تحت إشراف المدير الطبي، وهناك مشكلة تكمن في غياب الرقيب الميداني من وزارة الصحة، والاهتمام بالبيئة المادية (التجهيزات والأثاث) في المراكز الصحية، والمطالبة بعدم الإفراط في صرف الأدوية دون حاجة ملحة، ويلاحظ ضعف التعويضات الصادرة من الهيئات الشرعية مقابل الأخطاء الطبية.

(النظام الصحي)

يفتقد النظام الصحي للمرونة، وهناك ضرورة لإيجاد إستراتيجية وطنية طويلة المدى برؤية واضحة وتركيز الاهتمام على المشاكل الحقيقية، والمطالبة بإيقاف تشغيل المستشفيات عن طريق الجهات غير المتخصصة، وضرورة استشراف المستقبل بتوفير الخدمات الصحية المواكبة للتغيرات في المجتمع، وضرورة تطوير أساليب وطرق التمويل للخدمات الصحية.
وأهمية توفير معلومات وإحصاءات دقيقة تسهم في تشخيص الواقع، وأهمية توفير موارد خيرية لدعم القطاع الصحي.
وأهمية وضع معايير سعودية للجودة النوعية، وإقتراح توحيد أسلوب تشغيل المستشفيات، وأهمية تشكيل لجان صحية تعنى بتطوير الخدمات الصحية.

(مسؤولو القطاعات الصحية)

من جانبهم أكد ممثلو المؤسسات الصحية في اللقاء على اهتمام وزارة الصحة بتطوير مراكز الرعاية الصحية الأولية، واهتمام وزارة الصحة باستقطاب كوادر مؤهلة ومدربة في بلادنا وتناسب خدمة المرضى واحتياجاتهم، وتوفر معايير في مراكز الرعاية الأولية تتعلق بالمبنى والتجهيزات وتسعى الوزارة إلى تطبيقها قدر الإمكان، وجود جوانب مشرفة في مايخص الطب الوقائي ولا زالت هناك حاجة لتثقيف المجتمع و دعم الدولة للميزانية الخاصة بالأدوية سيسهم في توفير الأفضل منها، كما أكدوا على أن وزارة الصحة تراعي عند توفير التجهيزات الحاجة وحجم المنطقة وعدد المرضى.
كما تطرقوا إلى تقويم مشروع (الحزام الصحي) لتطوير خدماته والتوسع فيه ليصل إلى كافة المناطق، وتدني نسبة السعودة بين الأطباء مسؤولية مشتركة وهو ماتنبه إليه المخططون للتعليم الجامعي والعالي، وأوضحوا أن مؤشرات الصحة العامة (كالوفيات) تدل على تحسن الخدمات الصحية،وأن المشكلة الأساسية هي في تخصيص الإنفاق العام على المجال الصحي فهو معدل منخفض بالنسبة إلى المعدلات العالمية، ووجود مشروع في وزارة الصحة لتحقيق التوازن في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين في مختلف المناطق، وتبني وزارة الشؤون الاجتماعية للتكافل الأسري بحيث يحظى المسنون وذوو الإعاقة بدعم الأسر والمجتمع.وزيادة الإعانة المالية لذوي الإعاقة بنسبة ١٠٠٪ وسيسهم في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والصحية.

وتزويد المسنين وذوي الإعاقة بما لايقل عن أربعة أجهزة كالكراسي وغيرها، وضرورة تفعيل بطاقة ذوي الإعاقة وأوليتهم في تلقي الخدمة.
وبخصوص إيجاد فروع للمستشفيات التخصصية في مناطق الجنوب فإنه تم إيجاد فرع للمستشفى المركزي في منطقة عسير كذلك تم تطوير مستشفي عسير بشكل ملحوظ وسيتم قريبا تفعيل الشراكة مع المستشفى التخصصي أما المراكز الصحية الأولية فمهمتها وقائية وليست علاجية لذا لاينتظر منها أن تكون مجهزة لعلاج الحالات الحرجة.

رفض توظيف شاب بحجة انتهاء صلاحية أمر الوزير

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/24هـ) 19/ مايو/2009 العدد : 2893
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090519/Con20090519278609.htm

عبد العزيز الربيعي ـ الطائف

دخل الشاب شرف السفياني (24 عاما)، دروة لم تنته من التعقيدات بعد أن رفضت بلدية الطائف قرار تعيينه على وظيفة رسمية، بأمر صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية قبل أربع سنوات، إثر تقديم السفياني طلب للالتحاق بوظيفة رسمية في بلدية الطائف، ليتمكن من تأمين مستقبله وأسرته التي تعيش على المساعدات ـ على حسب وصفه ـ قبل أن يصدر قرار الوزير في 1426/11/19هـ.
وأوضح السفياني أنه «طيلة أربعة سنوات يدور في حلقة مفرغة عبر عدد من المراجعات بين أمانة العاصمة المقدسة وبلدية الطائف لاستلام وظيفته بموجب الأمر، إلا أن محاولاته بائت بالفشل». وبين شرف بأنه راجع إدارة شؤون الموظفين في بلدية الطائف، وفي كل مرة كان يتلقى وعودا بالتنفيذ في أقرب وقت، وفوجئ الأسبوع الماضي بقرار عدم تعيينه بحجة «أن الأمر الذي يحمله من وزير الشؤون البلدية منتهي الصلاحية».
من جهتها أكدت لـ«عكاظ» مصادر في بلدية الطائف بأن هناك وظائف تم التقدم عليها ولازالت تنتظر الفرز، وأوضحت المصادر بأن التوظيف عليها يكون عن طريق وزارة الخدمة المدنية، وأضافت المصادر ذاتها عدم علمها بمعاملة الشاب السفياني وطالبته بمراجعة البلدية لمعرفة حقيقة الأمر.

الشرطة تفض اشتباكا بين مطلقتين ووالدتهما

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/05/24هـ) 19/ مايو/2009 العدد : 2893
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090519/Con20090519278610.htm

عبدالهادي الربيعي ـ الطائف

تدخلت شرطة الطائف لفض خلاف أسري بين مطلقتين ووالدتهما أمس الأول، وذلك بعد أن لجأت المطلقتان إلى شرطة النزهة في الطائف، مطالبتين بضرورة إنقاذهما من تطاول والدتهما وتصرفاتها تجاههما.

ودخلت المطلقتان اللتان تعيشان وأولادهما في منزل والدتهما، في خلاف وشجار مع الأم، بعد أن بدأت الوالدة التي وصفاها بـ"المتشددة" في مضايقتهما والتعدي عليهما بالضرب والاحتجاز ـ على حسب وصفهما ـ الأمر الذي دفعهما لإبلاغ عمليات الأمن، التي باشرت الواقعة وإنهاء الإشكال بتسليم الحالة لمركز شرطة النزهة، وإحضار جميع الأطراف بهدف إصلاح الوضع العالق، ومن ثم غادروا مركز الشرطة بعد تهدئة الوضع بينهم جميعاً، إلا أن الوضع عاد للتوتر مجدداً، وعادت المطلقتان لمركز الشرطة، الذي رأى إحالتهما لدار الحماية الاجتماعية لإيجاد حل لقضيتهما، فيما رفضت الدار استقبالهما نظاماً، بحجة عدم تعرضهما لأي نوع من أنواع العنف، واكتفت الدار بالاجتماع بأطراف النزاع من أجل الصلح.

وأوضح رئيس لجنة الحماية الاجتماعية بالطائف حسين العبادي أن الحالة للمرأتين لم تكن تستوجب دخولهما الدار لعدم وجود آثار عنف أو حتى ما يُشير إلى تعرضهما للتعذيب أو الضرب، ومن الواضح بأنهما سمعا عن دار الحماية ورغبا في اللجوء إليه، وأكد بأن اللجوء للدار يتم عبر أنظمة محددة وواضحة تتمثل في حالات العُنف الأسري الشديدة، والتي يتفق على قبولها من قِبل فريق الحماية الذي يدرس الحالة ويتتبع وقائعها.

عضو "شورى": عدد العاطلين السعوديين عن العمل "مقلق"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 19 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/18085

مكة المكرمة ـ «الحياة»

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور إسماعيل محمد البشري أن أعداد العاطلين السعوديين عن العمل من الشبان والفتيات مقلق، إذ وصل العدد إلى نحو 500 ألف شاب.

وقال الدكتور البشري خلال ندوة في مكة المكرمة أول من أمس: «هذه الأرقام من واقع إحصاءات نهاية العام الماضي، وكشفت أن عدد العاملين الوافدين الذين يعملون في القطاع الخاص تجاوز 4.9 مليون وافد، إضافة إلى مليون عاملة منزلية وافدة، أما في القطاعات الحكومية فأشارت الإحصائية إلى وجود 186 ألفاً و594 وافداً يعملون فيها، ليصبح إجمالي عدد الوافدين الذين يعملون في المملكة 6116000 وافد، إضافة إلى المرافقين من الرجال كمحارم لعدد من الموظفات الوافدات يعملن مدرسات أو طبيبات ووصل عددهم إلى مليونين و 438 ألفاً، رفعوا إجمالي من وفد إلى السعودية بسبب العمل إلى 8.5 مليون وافد».

وأكد الدكتور البشري أن القضاء على البطالة أمر مقدور عليه وليس بالمستحيل، بل إنه من الأمور التي تقبل التحدي المستقبلي في هذا الشأن، وذلك من أجل إحلال المواطن السعودي مكان الوافد الأجنبي في مختلف الأعمال، للمشاركة الفعالة في بناء تنمية الوطن، «فالتخطيط المهني أمر يرتبط بمستقبل شبابنا، ولابد أن تقوم تنمية الوطن على سواعد أبنائه».

وفد من 15 فتاة يعرض "هموماً نسائية" على مجلس الشورى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 19 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/18104

الدمام - شادن الحايك

أعلن صندوق «الأمير سلطان بن عبد العزيز لدعم مشاريع السيدات»، عن اعتزامه إرسال وفد نسائي مكون من 15 فتاة، إلى مجلس الشورى نهاية شهر جمادى الأولى الجاري، لمناقشة «الهموم النسائية»، بحسب قول المدير التنفيذي للصندوق هناء الزهير، التي أوضحت ان الصندوق «يدرس حالياً تشكيل الوفد». وجاء تصريح الزهير، خلال احتفال الصندوق، مساء أول من أمس، بمرور عام ونصف العام على انطلاقة أنشطته، التي أثمرت عن «تمويل 34 مشروعاً نسائياً صغيراً في مختلف التخصصات والتي تستطيع المرأة السعودية خوضها. وتجاوز تمويل تلك المشاريع ستة ملايين ريال إلى الآن، موفرة أكثر من 300 وظيفة من خلال المشاريع المدعومة، إلى جانب تدريب نحو مئة سيدة على مبادئ الحسابات والإدارة والمالية والتسويق، وجميع المهارات اللازمة لإدارة مشاريعهن في شكل احترافي».

فيما أعلنت حرم أمير المنطقة الشرقية الأميرة جواهر بنت نايف بن عبد العزيز، عن إطلاق مركز «الأميرة جواهر بنت نايف للأبحاث وتطوير المرأة»، الذي سيعمل على «إعداد البحوث والدراسات الإستراتيجية المتعلقة في قضايا المرأة السعودية، لإيجاد الحلول وإزالة العقبات التي تواجه المرأة، في سبيل تمكينها من تنمية المجتمع. كما سيجمع كل المعلومات والإحصاءات والبيانات التي تتعلق في قضايا المرأة السعودية، ليشكل مرجعية لكل من يبحث عنها. كما سيعزز المركز نشاطه بالتدريب والتأهيل المستمر للسيدات، وإطلاق جائزة سنوية للمرأة السعودية المتميزة في مجالات الإدارة، والتعليم، والإعلام، والقيادات الشابة وخدمة المجتمع». وأشارت إلى ان المركز «يشكل رافداً مهماً في هذا الاتجاه».واعتبرت الأميرة جواهر «صندوق دعم مشاريع السيدات»، «من أهم الانجازات التي تفخر بها المرأة السعودية، ويعتز بها اقتصادنا الوطني».

وقالت: «إن فتح مجالات للعمل وإيجاد فرص حقيقية للمرأة السعودية لإبراز ذاتها هو الخطوة الأولى في سبيل تمكين المرأة لتقوم بواجبها كاملاً غير منقوص»، مؤكدة ان المرأة السعودية «أثبتت قدرة فائقة على الإمساك بزمام المبادرة، والإبداع والتعامل مع معطيات العصر، من خلال ما تحمله من مبادئ وقيم». فيما أشارت رئيسة «منتدى مستثمرات العرب» الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبد العزيز، إلى اهتمام القيادة بـ«الرقي في وضع المرأة السعودية»، مشيدة بتجربة «صندوق دعم مشاريع السيدات»، والجهود التي تبذلها القائمات عليه.

وقالت: «هناك طاقات إبداعية جبارة، وخلاقة، قادرة على القيادة، وتحمل المسؤولية». وأكدت أهمية المشاريع الصغيرة للسيدات في «دعم الاقتصاد الوطني، وتحريك العجلة الاقتصادية في شكل عام، والمساهمة في شكل فعال في الحد من البطالة النسائية». بدورها، أشارت الرئيس التنفيذي للصندوق إلى «محدودية» المجالات التي تعمل فيها المرأة، «لذا كانت المشاريع مكررة. وما نطمح إلى تحقيقه من خلال مركز الأميرة جواهر بنت نايف للأبحاث وتطوير المرأة، هو فتح مجالات أكثر أمام المرأة للعمل، لا أن يقتصر عملها على وظائف معينة، لنواجه حيالها مسألة الكثرة والتكرار». وأوضحت أنه تم «تشكيل مجلس الأمناء الخاص بالمركز، من مجموعة من الأكاديميات، اللاتي ينتمين إلى جامعات سعودية ومؤسسات تُعنى في المرأة، وستترأس المجلس الأميرة جواهر بنت نايف».

الحناكي: أكثر من 16 مليار ريال صرفتها الدولة على الأيتام بالمناطق

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 19 مايو 2009
http://al-madina.com/node/138952

واس- جدة
نيابة عن صاحب السمو الملكي الامير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة افتتح صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة مساء أمس فعاليات اليوم العربي لليتيم وذلك بمنتجع كورال بيتش بأبحر الشمالية.
وأوضح مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي أن اليوم العربي لليتيم يأتي ضمن حرص حكومة المملكة على حقوق اليتيم ، مشيرا إلى أن عدد الأيتام في منطقة مكة المكرمة وصل إلى 17780 يتيماً وأن عدد الأرامل وصل إلى 59642 أرملة وأن عدد الأسر السعودية العائل فيها امرأة وصل إلى 86697 أسرة منها 38243 أسرة سعودية و 48454 أسرة غير سعودية مفيدا أن عدد المنازل الشعبية التي تسكنها الأسرة الفقيرة 228 ألف منزل و 359382 شقة. واوضح أن الدولة صرفت أكثر من 16 مليار على مستوى المملكة خلال العام الماضي على هذا الجانب من المحتاجين وأن هناك أكثر من 19 مركزاً أو جمعية صحية خيرية في مكة المكرمة لمساعدة هؤلاء الأيتام ومن أصحاب الظروف الخاصة والأرامل لافتاً النظر إلى أن مقدار إيرادات الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة تقدر بـ ملياري ريال وأن هناك من الأسر المقتدرة ترفض استلام المكافأة المخصصة لليتيم الذي تقوم بكفالته وهؤلاء يشكلون ما نسبته 40 في المئة.
وقال الحناكي: إن البرنامج يحتوي على العديد من الفعاليات وورش العمل وأوبريت يحتوي على نشيد وفيلم وثائقي ومسرحية وبعض الفقرات الخفيفة، مبينا أن من ضمن ورش عمل سيقدم ورقات عمل يقدمها رئيس جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الغربية الدكتور علي القحطاني بعنوان: " أهداف جمعية حقوق الإنسان للأيتام " وكذلك الدكتور عادل قائد مستشار تربوي بعنوان: " حماية حقوق الطفل اليتيم وواجباته " وغيرها من الأوراق التي من أبرزها ورقة بعنوان :" الحرمان العاطفي وأثره على شخصية الطفل اليتيم " ، وأخرى تحمل عنوان :"سيكولوجية الطفل اليتيم واحتياجات الطفل اليتم ".

67٪ من المساجين شخصيات مضادة للمجتمع

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 جمادى الأولى 1430 - 19 مايو 2009 العدد 3154 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3154&id=102620&groupID=0

الانطلاق لحياة جديدة خارج السجن يحتاج إلى إثبات للذات

مكة المكرمة: صباح مبارك

يجد من زلت به قدمه وارتكب فعلا يستحق بموجبه دخول السجن نفسه أمام عقوبة أخرى تنتظره بالمجتمع لا تقل وطأتها على نفسه من الحياة التي قضاها خلف القضبان. فبمجرد خروج السجين والسجينة يجدان نظرة المجتمع لهما على أنهما ما زالا مجرمين ويعتبر المفرج عنهم من السجن في نظر الآخرين بمجتمعنا من المنبوذين وإن لم تفصح الأقوال عن ذلك فالأنظمة والعادات والتقاليد تحول دونهم في الانخراط في الحياة الاجتماعية الإيجابية حتى وإن أبدى حسن نيته من خلال بحثه عن وظيفة يطعم بها أطفاله ومن يعولهم حتى لا يتكفف الناس أو الجهات الخيرية بسؤالهم فيظل يحمل وزر ما فعله لوقت طويل يشاركه المعاناة أفراد أسرته.

نظرة جارحة

تقول فاتن- إحدى السجينات- "أعاني من نظرة الآخرين والأخريات لي فهي نظرة جارحة ودونية تنعكس في تعاملهم السلبي معي ومع طفلتي ذات الأربع سنوات فمنذ أن أطلق سراحي من مؤسسة رعاية الفتيات وأنا تلاحقني تلك النظرات فأصبح الجميع يخاف من التعامل معي ويتشككون في تصرفاتي، فلم أجد منهم تجاوبا ولم يتقبلوني كتائبة حتى إني فضلت الانزواء والابتعاد عن مشاركة الآخرين في حياتهم ولجأت إلى بيع الملابس المستخدمة وأعيش على تبرعات المحسنين من خلال شقة أعيش فيها مع ابنتي دون أن أجد فرصة للعمل.

أما (ط. عايش) فلا تختلف نظرة الآخرين له عن فاتن في شيء ويقول لقد ضقت ذرعا من نظرة الناس ومعاملتهم لي كما أنني يئست من الحصول على وظيفة أحسن بها وضعي المادي كما أنني أريد أن تكون لي أسرة كباقي الشباب إلا أنني فقدت الأمل في الظفر بشريكة حياتي " زوجة "و أصبح شبه مستحيل، فكل الأبواب أغلقت في وجهي من مجتمع لا يرحم.

من جانبه، قال (م. طالع): دخلت السجن بسبب دين لم أتمكن من سداده حتى وجدت نفسي فاقدا عملي على ما أعانيه من توتر وضائقة مالية بسبب الدين، فلقد طرقت جميع المجالات التي تتناسب مع مؤهلي التعليمي إلا أني أفاجأ باشتراط خلو طلبي من صحيفة السوابق فكل الإدارات التي أتقدم لها تدقق طلبي وبين أوراقي وحياتي الماضية وتتجاهل شهاداتي حتى اخبرني الموظفون برفض طلبي على الرغم من سبب السجن لم يكن في قضية مخلة بالشرف أو الأمانة أو المخدرات. فلقد أغلقت جميع الأبواب في وجهي برغم أني تائب أمام الله فأصبحت أعيش في ضائقة مالية واحتياج شديد حتى تعاطف معي أحد معارفي فتوسط لي في وظيفة حارس أمن بمجمع تجاري بعد أن تغاضى شرط توفر حسن السيرة والسلوك وصحيفة السوابق".

الشخصية السيكوباتية

يقول استشاري الطب النفسي بمركز الدكتور الحامد للطب النفسي والعلاج السلوكي بجدة الدكتور محمد الحامد إن موضوع الرفض الاجتماعي لتائب قائم على ثقافة المجتمع والتي تنص على أن الإنسان الذي يمارس الخطأ سواء بأمر محرم أو مخالف للقوانين الاجتماعية هي حقيقة مسلم بها أيا كانت الجريمة وذلك لاعتقاد الآخرين في إمكانية تكرار هذا الخطأ في المستقبل منه حيث أثبتت الإحصائيات أن ما نسبته 67% من المفرج عنهم من السجون يعانون من شخصية مضادة للمجتمع أو ما تسمى بالشخصية السيكوباتية وهم يمثلون ثلثي هذه الفئة حيث إن الأمل في صدق توبتهم قليل، فالشخص ربما يكون ذا تركيبة إنسانية يرغب في الانتقام من المجتمع بارتكابه للجرائم ، ولكن هذا لا يعني إن نعمم على كل من يدعون التوبة فهناك من ارتكب الخطأ تحت ضغط اجبره على ذلك.

ويرى أن المجتمع على استعداد أن يصفح عن التائب ولكن لابد أن يمر بمرحلة اختبار يثبت عدوله، هذا غير أن هناك الكثير ممن يتوب يعتقد أن المجتمع يغفر له ولكن يفاجأ بأن المجتمع يخضعه للتجربة والاختبار حتى تثبت مصداقيته لعدد من السنوات وإذا تحمل التائب هذا حتى تمر فترة الاختبار ويستعيد المجتمع ثقته فيه ومن ثم ينخرط في المجتمع ويصبح إنساناً عادياً حيث إن هناك الكثير من التائبين أصبحوا مصلحين اجتماعيين بسبب ما غرسوه في أفراد المجتمع من ثقة فيهم.

ويوجه الحامد رسالة للتائب بأن لابد له أن يصبر حتى يتأكد المجتمع من مصداقيته وبعدها يستطيع الانخراط في المجتمع ويمارس حياته العادية.

ظلم وخطأ كبير

من جهتها قالت مساعدة رئيسة لجنة إصلاح ذات البين ورئيسة أسرة التدريب والتأهيل نجلاء عبد الله المزروع إن نظرة المجتمع للتائب تعتبر مؤلمة ولا تذوب مع الأيام بسهولة ولكنها تظل نظرة قاسية ومتحجرة خصوصا إن كانت تتعلق بالمرأة التائبة حيث يضاعف النفور منها والاحتقار لذاتها وتجنب التعامل معها ومعايشتها وفي هذا ظلم شديد وخطأ كبير، فإن لم تجد المرأة العطف والحنان من مجتمعها فبالتأكيد يجبرها ذلك للعودة إلى ذات الجرم وبخطأ اكبر ربما ترى فيه انتقاماً للمجتمع المحيط بها والذي لم يغفر لها الخطأ ولا رحمها. وتنصح المزروع المجتمع المحيط بالتائب بأن يتقبله ويساعده على تحقيق رغبته في التوبة.

وتقول سميرة ألبناني من إدارة التربية والتعليم بمكة المكرمة إن الحياة في ظل التوبة نقاء للقلب من الذنوب والآثام كما أن المجتمع لابد أن ينظر للتائب بأنه إنسان محتمل منه الخطأ كما نتوقع منه الصواب وأن الإسلام يجب ما قبله وهي التوبة التي يتقبلها الله تعالى من عباده فكيف لا نتقبلها ونحن البشر.

ندوة نسائية تؤكد أن إغفال الأسر لأبنائها سبب رئيسي لحدوث العمليات الإرهابية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 19 مايو 2009
http://al-madina.com/node/138949

هناء الخمري

أكدت مجموعة من المشاركات في الندوة النسائية الأولى لدور الأسرة في تعزيز الأمن الفكري لدى الأبناء التي نظمها كرسي الأمير نايف لدراسات الأمن الفكري بجامعة الملك سعود على أهمية تعزيز مناعة الفرد الفكري من خلال تنمية المفاهيم والتصورات الصحيحة وتحصينه ضد الأفكار المنحرفة عن سماحة الإسلام ووسطيته عبر جملة من التوصيات منها عمل الجامعات الإسلامية على وضع خطة إستراتيجية للقضاء على الانحراف الفكري، تطوير الأنظمة الخاصة بالمرأة عند مراجعتها للمحاكم بما يكفل لها أخذ حقوقها بصورة ميسرة، وتحفظ كرامتها ومكانتها الاجتماعية، ومراجعة نظام عمل المرأة في القطاع الخاص بحيث يفعل نظام العمل الجزئي وتحديد ساعاته بما يتوافق مع دور المرأة في الأسرة.

- بداية تقول مديرة إدارة التوعية الإسلامية بالإدارة العامة للتربية والتعليم بالأحساء الأستاذة منيرة العبد الهادي: الأمن الأسري بوابة الأمن الوطني، وكما هو معلوم فإن لانعدام الأمن في الأسرة آثاراً سلبية بالغة سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية على أفرادها، ولا ننسى أن الأسرة هي النواة الأولى والرئيسة المكونة لأي مجتمع، لذا كان لا بد من البحث فيما قد يسببه انعدام هذا الأمان والكشف عن ظروفه لحصره والتقليل من مسبباته، ومع أن انعدام الأمن الأسري ظاهرة جديرة بالاهتمام والبحث. وتشارك بينة الملحم الباحثة في سياسات التعليم في مجال الأمن الفكري بقولها: كان الخطاب السياسي العالمي والمحلي مركزاً في توجهه على قضية الحرب في أفغانستان ، والتي صعدت من خلالها فكرة الجهاد وحرب الأعداء. وأصبح هذا التوجه سلطة جديدة تزاحم الأسرة وتقلص من سيطرتها على الأبناء، وكان أخطر منهج مصاحب لانتشار هذه الأفكار هو الإرهاب الذي وجد الطريق أمامه ممهداً بعد نهاية الحرب الأفغانية، واعتقاد قادة الجهاد من العرب وغيرهم ضرورة امتداد الجهاد إلى مناطق أخرى في العالم. وتسبب ذلك في زرع الفكر المنحرف في كثير من المجتمعات المسلمة، وتم تصديره بشكل كبير وخصوصاً بين الدول الإسلامية.وترى الدكتورة أفراح الحميضي في الآداب والتربية في كلية التربية للبنات بالرياض أن بعض البيوت تشهد غربة في جانب العلاقات الأسرية، وتوضح قائلة: لعل أوضح مثال لذلك حين تفقد بعض الأسر أبناءها لأيام وشهور، ولا يشكل ذلك قلقاً بالنسبة لها، وهذا الأمر في رأيي يعود بدرجة كبيرة إلى أسلوب علاقة الأسر بأبنائها بدءاً من مرحلة المراهقة، حيث ترتفع أيدي الوالدين رعاية ومراقبة عنه ظناً أنه أصبح رجلاً ، وهذا وهم عظيم . فالابن أشد ما يكون حاجة لوالديه في تلك المرحلة، حيث تتداخل مؤثرات كثيرة في التربية تسهم في تشكيل شخصية الشاب. فإذا كان الطفل في البدء يتلقى خطاب التربية من مصدر واحد ، فإنه بعدما يدرج في العمر فإن مصادر الخطاب التأثيري عليه يتعدد ، وكلما قوي صوت الخطاب الأول، ضعف تأثير الخطاب الثاني والعكس واضح تماماً. ومن مفهوم هذا ومقتضياته ألا تنسحب الأسرة ويبقى ظلها فقط، مما يجعل الفرصة مواتية ومهيأة لأية أطراف أخرى للتغلغل والمساهمة بشكل كبير في التشكيل الداخلي لشخصية الشاب.واختتمت الدكتورة بدرية بنت محمد الفوزان من جامعة الملك سعود في كلية التربية بقسم الثقافة الإسلامية مشيرة إلى توعية الأبناء بأسباب الانحراف الفكري ووسائله قائلة: لا تتركواالأبناء دون توعية يقول تعالى محذراً من خطورة الوقوع في الشبهة، بقوله: (يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب).ملاحظة الأبناء، ومتابعتهم متابعة دقيقة وذلك بقراءة أفكارهم، وتحليلها من الجهة الشرعية والنفسية والتربوية، ومن ثم توعيتهم وتوجيههم للمنهج الشرعي السليم في الحذر من اتباع الهوى، والحذر من الوقوع في الشبهة أيضاً.

مسؤول أممي يشيد بسجل البحرين الإنساني

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 جمادى الأولى 1430 - 19 مايو 2009 العدد 3154 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3154&id=102575

المنامة: راشد الغائب

أكد رئيس مجلس حقوق الإنسان الدولي التابع للأمم المتحدة موتين أهوموبيهي في زيارة له للمنامة أن سجل البحرين الحقوقي "ناصع" ونالت من خلاله ثقة واحترام العالم. وشدد على تميز ملف البحرين الحقوقي الواضح والدقيق، وأنه "جسد مدى التطور الذي تشهده عملية ترسيخ وتعزيز حقوق الإنسان في البحرين وما تتمتع به من مناخ منفتح يحفظ للإنسان حقه ويعلي من شأنه باعتبار أن مسألة حقوق الإنسان قضية متكاملة لا تعرف التجزؤ".

وأشاد بالحكومة البحرينية ودورها الكبير في وضع إطار استراتيجي لعملية التنمية في البحرين نال رئيسها على إثرها جائزة الشرف للإنجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية و الإسكان.

وفي موضوع آخر، أقر مجلس الشورى أمس وبشكل ماراثوني مشروع قانون أحكام الأسرة (للطائفة السنية)، وهو القانون المثير للجدل، الذي أثار انقساما بين صفوف الإسلاميين والليبراليين، وأيده فريق من الإسلاميين ورفضه آخرون، ولكن الأغلبية البرلمانية أيدت تمريره.

مراكز الأحياء السكنية تتبنى مناقشة سلوكيات الطلاب والعنف بالطائف

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 24 جمادى الأول 1430 العدد 13382
http://www.al-jazirah.com/132038/ln54d.htm

الطائف - عليان آل سعدان

وجَّه محافظ الطائف فهد بن عبد العزيز بن معمر مراكز الأحياء السكنية بتنفيذ دراسة لمناقشة سلوكيات الطلاب بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم وأولياء أمور الطلاب ووضع الحلول والمقترحات اللازمة وتكثيف الجهود في العديد من الجوانب بإقامة الندوات والمحاضرات لتفعيل دور مراكز الأحياء السكنية في هذا الجانب وكثير من الجوانب الأخرى التي تهم المجتمع بصورة عامة.

وكان محافظ الطائف قد ناقش خلال ترؤسه مؤخراً اجتماع جمعية مراكز الأحياء بالطائف عدداً من المواضيع منها حماية الشباب من المخدرات وتفعيل و تطوير دور مراكز الأحياء بمد جسور من التعاون مع إدارة مكافحة المخدرات لزيادة جرعات التوعية في مكافحة هذه الآفة الخبيثة وتكثيف أعمال الندوات والمحاضرات عن مدى خطورتها وأضرارها على الفرد والأسرة والمجتمع بالإضافة إلى مناقشة العديد من الظواهر السيئة مثل قضايا العنف الأسري وغيرها من الظواهر السيئة.

البرنامج الوطني للإيدز شارك بمعرض الرعاية الصحية بجدة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 24 جمادى الأول 1430 العدد 13382
http://www.al-jazirah.com/132038/ln71d.htm

جدة - عبدالله الدماس
شارك البرنامج الوطني للإيدز في معرض الرعاية الصحية والمستشفيات الذي أقيم بمركز جدة الدولي للمعارض الذي افتتحه سمو محافظ جدة تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة.
وقد تضمنت المشاركة بجناح داخل المعرض شمل العديد من البرامج والفعاليات التوعوية ومن ضمنها الكشف الطوعي للزوار وقد تم الكشف على 73 مواطناً، وكانت نتائج الفحص سلبية.

الإدارية تؤجل الحكم في قضية المعلمات المفصولات وتستدعي لجنة المطابقة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 19 مايو 2009
http://al-madina.com/node/138718

تركي الصاعدي - المدينة
أجلت المحكمة الادارية - الدائرة 42 - في المدينة المنورة يوم امس الحكم فى قضية المعلمات اللواتي تم الغاء تعيينهم بعد 7 أشهر من مباشرة العمل وطلب القاضى استدعاء اللجنة التي طابقت بيانات المعلمات للتأكد من الالية المتبعة في المطابقة وكانت الجلسة التى عقدت أمس قد حضرها مندوب من وزارة التربية والتعليم ومندوبون للخدمة المدينة من الرياض والمدينة وأبو فراس المطيري زوج احدى المعلمات المفصولات حيث طلب "الأخير" من القاضي اعادة زوجته الى عملها وتعويضها عن الضرر المادي والنفسي الذي لحق بها خصوصا .
وان جميع بياناتها المدخلة صحيحة ولايوجد خطأ وانها فصلت بدون وجه حق وعندما وجه القاضي عن سبب فصل المعلمة الى مندوب وزارة التربية والتعليم اجاب ان الوزارة فصلت المعلمة بناء على مارفعته الخدمة المدنية من وجود أخطاء في بياناتها وعند سؤال القاضي لمندوب الخدمة المدنية اكتفى بالبيان المرفق في تعميم الفصل بأنه يوجد خطأ في البيانات المدخلة حيث ان المعلمة خريجة تربية فنية والمادة التي تدرسها اقتصاد منزلي وعندها تدخل المطيري وقال انه لاتوجد اخطاء فجميع ما كتب في البيانات صحيح ومن نفس الوثيقة والمعلمة درست عامين تعاقدًا في الاقتصاد المنزلي وتم تعيينها ايضا (اقتصاد منزلي) ومرت على ثلاث لجان تدقيق بيانات.
من جهة اخرى وكل ستة مواطنين المحامي سلطان الزاحم للترافع في قضايا فصل معلمات المنظورة في المحكمة الادارية وكانت هذه الجلسة هي بداية الجلسات حيث ستنظر المحكمة الادارية الايام المقبلة جلسات اخرى تدور حول نفس القضية.

لجان صلح عقارية للبت في 10 آلاف قضية معظمها إيجارات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 19 مايو 2009
http://al-madina.com/node/138692

محمد القشيري - جدة

على غرار محاكم الصلح المتعلقة بالنظر في القضايا الأسرية شرعت الغرفة التجارية والصناعية في جدة ممثلة في لجنة العقار في إنشاء لجان صلح (إصلاح ذات البين) في مقر ''الغرفة'' للصلح بين المتنازعين في القضايا المختصة بالعقار كالمنازعات في إفراغ صكوك الأراضي والتأخير في تسديد إيجارات الشقق السكنية والمحلات التجارية.

صرح بذلك لـ ''المدينة'' عبدالله الاحمري رئيس التثمين ونائب رئيس لجنة العقار بغرفة جدة. وأضاف أن هذا التوجه سيساهم في تخفيف الضغط على المحاكم بعد أن وصلت إجمالية إحصائية القضايا السنوية لأكثر من 10 آلاف قضية منها 3 آلاف تختص بإيجارات السكنية من شقق ومنازل.

واضاف أن اللجنة خاطبت المحاكم الشرعية لتحويل القضايا المتعلقة بالمنازعات العقارية لننظر فيها وإمكانية حلها عن طريق اللجنة والتي ستتم بشكل أقصر وأسرع مقارنة بالمحاكم التي تطول فيها الجلسات، وفي حال تعذر ذلك يتم تحويلها إلى المحاكم مع إبداء مرئيات اللجنة حول القضية.

وأشار الاحمري أن المشاركين بإصلاح ذات البين هم من الخبراء بالعقار من مديري وأصحاب العقار بالشركات والمؤسسات المعروفة ومحامين ومهندسين يجلسون في طاولة واحدة مع المتنازعين وينظر في القضية وتوضح للطرفين أبعادها القانونية ولكل طرف وما الواجب عليهم لإنهاء المنازعة.

وتوقع نائب رئيس لجنة العقار أن يساهم محاكم الصلح الخاصة بالمنازعات العقارية في حل كثير من القضايا المتأخرة وخاصة قضايا المساهمات وقضايا ازدواجية الصكوك بحكم الاختصاص والخبرة في هذا المجال وبعد ذلك يتم تحويل توصيات اللجنة في القضايا المنظورة للمحاكم الشرعية للنظر فيها واعتمادها بشكلها النهائي.

السريعي : 10 آلاف فرصة عمل متنوعة بعقود مباشرة للشباب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 19 مايو 2009
http://al-madina.com/node/138693

بسام بادويلان - جدة

يعتزم مجلس التنظيم الوطني للتدريب المشترك بالمؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني توفير 10 آلاف فرصة عمل خلال العام الحالي بمسارات تدريبية ومهن متنوعة بمختلف مناطق المملكة ، فيما تم توفير نحو 33 الف فرصة عمل في القطاع الخاص خلال السنوات الثمانية الماضية . صرح بذلك لـ "المدينة" المهندس عبدالرحمن السريعي المدير العام للإدارة العامة لبرامج التدريب المشترك . وقال إن البرنامج يهدف إلى توطين الوظائف في القطاع الخاص بالشباب السعودي بعد تأهيلهم، من خلال عقود توظيف مباشرة مع المنشآت يقوم المتقدمون بالتوقيع عليها، لإلحاقه بعملية التدريب في وحدات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمعاهد الأهلية المرخصة من قبل المؤسسة، حيث يحصل المتدرب على 25% من فترة التدريب نظريا، يتم من خلاله التدريب على الحاسب الالي ، والسلوك الوظيفي، واللغة الإنجليزية، وعلى حقائب خاصة بالمهنة، بينما النسبة المتبقية وهي 75% يقضيها المتدرب من مدة البرنامج في التدريب العملي في المنشأة التي وقع العقد معها، ويتقاضى أجر تدريبي مقداره 1500 ريال، يتحمل صندوق تنمية الموارد البشرية منه نسبة 75% ، بينما تتحمل المنشأة 25% أثناء الفترة التدريبية، كما يتحمل الصندوق نسبة 50% من مكافأة المتدرب لمدة عام على ألا تزيد عن 2000 ريال بعد إنهائه الفترة التدريبية. واضاف ان البرنامج تعاوني مشترك بين كل من التنظيم ووزارة العمل والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والغرف التجارية الصناعية، ومنشآت القطاع الخاص. ودعا الشباب الى سرعة التسجيل في البرنامج، وحث الشركات بالمساهمة على توظيف الشباب السعودي للاستفادة مما يقدمه التنظيم من مزايا عديدة، ملفتا في الوقت ذاته إلى أن التنظيم يقدم جميع التسهيلات لأصحاب المنشآت لاختيار من يرونه مناسبا لشغل الوظائف والتي تم حصرها بمكتب العمل. واكد ان المتدربين الملتحقين بالبرنامج تتم متابعتهم خلال فترة التدريب، كما أن المتدرب سيحصل على شهادة في مجال المهنة من قبل التنظيم بعد اجتيازه مدة التدريب بنجاح.

نقص القضاة ليس السبب الوحيد لتأخر بعض القضايا الماجد لـ "اليوم":

المحاكم مقبلة على نقلة نوعية في تطوير آليات الدعم ودعم الكوادر العاملة

مواطنون : بطء التعامل مع قضايا المواطنين لا يخدم الصالح العام

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 24-05-1430هـ الموافق 19-05-2009مالعدد 13122 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13122&P=1&G=3

جعفر تركي – القطيف

أكد رئيس المحكمة العامة بمحافظة القطيف الشيخ الدكتور فؤاد الماجد حرص اصحاب الفضيلة القضاة على انهاء القضايا المنظورة لديهم في اسرع وقت ممكن.

وقال لـ (اليوم) إن القضاة أنجزوا 5450 قضية في عام واحد وبمعدل 780 قضية لكل قاض وهذا يعد انجازا طيبا وأن المحاكم بشكل عام مقبلة على نقلة نوعية في تطوير آليات الدعم ودعم الكوادر العاملة فيها من قضاة ومعاونين وإننا متفائلون بان الانجاز سيتجاوز هذا الرقم في المستقبل ان شاء الله.

وأكد توجه الدولة حفظها الله بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود وسمو ولي عهده الامين وسمو النائب الثاني الى الرقي بمرافق القضاء والتي كان آخرها مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير مرافق القضاء والذي سيحدث نقلة نوعية سيلمسها الجميع .

وبين الماجد أن نقص القضاة ليس السبب الوحيد لتأخر بعض القضايا فقد يكون في القضية من الملابسات والاجراءات او الاطراف المتعددة ما يقتضي بعض الوقت لحل الاشكالات وضمان تحقيق العدالة. وأنه بالنسبة لاستخدام الحاسب الآلي في عمل مجمع الدوائر الشرعية بالمحافظة فان الوزارة تسعى إلى تفعيل العمل الالكتروني في جميع الدوائر الشرعية بالمملكة، منوها إلى أنه قد تم تشغيله بكفاءة عالية في كتابة العدل بالقطيف وسيبدأ تشغيل النظام الشامل في المحكمة العامة بمشيئة الله خلال ايام معدودة وذلك مبدئيا في قسم الاتصالات الادارية وقسم صحائف الدعوى، اما المحكمة الجزئية فسيتم تشغيله فيها حسب الخطة الموضوعة في الوزارة وسيكون ذلك قريبا ان شاء الله، ومما لا شك فيه ان ادخال التقنية الحديثة في المعاملات القضائية سيكون له ـ بإذن الله ـ الدور الكبير في اراحة المراجعين.

وقال ان مبنى مجمع الدوائر الشرعية بالقطيف مستأجر، وصغير المساحة وهو يضم ثلاث دوائر شرعية هي المحكمة العامة والمحكمة الجزئية وكتابة العدل، وتوجد اماكن انتظار متعددة خاصة للنساء كما يوجد عدد وفير من المقاعد للمراجعين من الرجال، ومعظم الممرات مكيفة ومصاعد للتسهيل على كبار السن.

وحول مواقف السيارات وعدم توفرها بالمجمع قال مبنى المجمع مستأجر ويقع على شارع القدس الذي يضم على جانبه العديد من الأسواق التجارية والبنوك وبالتالي لا توجد حاليا مساحات خالية مجاورة يمكن الاستفادة منها لمواقف السيارات.

وأضاف لا توجد طلبات تعجيزية لانهاء المعاملات فهناك انظمة وتعليمات تمت دراستها بعناية قبل اقرارها والمقصود منها حفظ حقوق المواطنين وجلب المصالح اليها ودفع المفاسد عنهم فالشرعية الاسلامية من مقاصدها العامة التيسير على الناس ورفع الحرج عنهم.

وكان عدد من المواطنين بالمحافظة قد عبروا عن استيائهم من تأخير معاملاتهم في أروقة مجمع المحاكم وكتابات العدل بالقطيف .

مستدركين أن إدخال أجهزة الحاسب الآلي في أعمال المجمع ساهم في انجاز المعاملات الخاصة بالوكالات الشرعية. ولفت محمد عبدالله الى اضطرار المراجع الى الانتظار لفترة طويلة للبت في معاملته منوها الى انه رغم كبر سنه يقوم بمراجعة المحكمة لأمر يتعلق بقطعة أرض، منذ أكثر من 12 عاما.

ويقول عبدالكريم آل الشيخ حسين منذ أكثر من 15 عاماً وأنا أتردد لمتابعة قضية تتعلق بمخطط غرب القديح منوها بان المعاملة مازالت تتابع بالمحكمة وننتظر النطق بالحكم . وبين جعفر العيد وسعيد الشاخوري أن ما يحدث في المجمع من بطء في التعامل مع قضايا المواطنين لا يخدم الصالح العام لأن كل يوم تأخير يضاعف من إمكانية اتساع الخلافات سواءً العائلية أو غيرها من الخصومات التي تتطلب حلا سريعا حتى لا تتفاقم المشكلة.

وأضاف ربما توجد قضايا تحتاج إلى وقت للبت فيها لكن قضايا الإرث أو غيرها من القضايا التي تعد بسيطة لا تحتاج لوقت طويل للبت فيها وطالب شرف العلويات بزيادة عدد المقاعد في ممرات المجمع حيث لا توجد صالات خاصة للانتظار وأهمية تكييف الممرات. ولفت مواطن الى ان استخدام الحاسب الآلي بالمجمع سهل على المراجعين أعمالهم ، مشيرا إلى أن هناك وقتا محددا لاستقبال طلبات الوكالات وهو من 8 صباحا إلى 11 ظهرا. وتطرق عبدالباري الدخيل الى الصعوبات التي يواجهها المراجعون لافتقار المجمع لمواقف للمركبات والغجراءات الروتينية التي تأخذ وقتا طويلا لإنجازها داعيا الى التسهيل على المواطنين وإنجاز معاملاتهم بسهولة . واقترح أن يكون في المحكمة غرفة في الدور الأرضي تستقبل كبار السن والعجزة وأصحاب الأعذار بدل أن يتكلفوا عناء التنقل من دور إلى آخر ومن مكتب إلى ثان وثالث، منوها بان المصاعد في المجمع لا تكفي لخدمة المراجعين.

القضاء البريطاني يرد طلب استئناف حكوميا مؤكدا احترام حقوق الإنسان حتى في الميدان

بعد النظر بدعوى عائلة جندي توفي بضربة شمس في العراق

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 24 جمادى الاولى 1430 هـ 19 مايو 2009 العدد 11130
=http://www.aawsat.com/details.asp?section=31&issueno=11130&article=519728&feature

لندن: «الشرق الأوسط»

رد القضاء البريطاني أمس طلب استئناف مقدما من وزارة الدفاع البريطانية انطلاقا من أن مفعول «قانون حقوق الإنسان» يسري أيضا في ميادين القتال، بما فيها «الحق في الحياة». وبالتالي، كان من واجبات الوزارة إبداء أعلى درجات الحرص على حياة العسكريين، وكانت من الناحية القانونية ملزمة بتأمين العتاد المناسب لهم. القضية، وتداعياتها، كانت تتمحور حول دعوى رفعتها عائلة الجندي جايسون سميث، الذي توفي نتيجة تعرضه لضربة شمس بينما كان يخدم مع الجيش البريطاني في العراق عام 2003. كان الحكم الأول الصادر عن المحكمة العليا في القضية والذي جاء لصالح عائلة الجندي، قد نص أيضا على أن التحريات الخاصة بالعاملين في الخدمات العسكرية يجب أن تكون أوسع نطاقا، وأن تتاح لعائلات المساعدة القانونية. وبعدما قرّرت وزارة الدفاع استئناف الحكم ردت المحكمة الطلب، لكنها تركت للوزارة ملاذا أخيرا هو رفع القضية إلى مجلس اللوردات الذي هو أعلى هيئة قضائية في بريطانيا. ومما يجدر ذكره أن حجة الوزارة تقوم على أن القوات المسلحة تضطر في ميادين القتال لاتخاذ قرارات صعبة وسريعة، ومن شأن تعقيدات كهذه تكبيلها والتضييق على حركتها. ولكن حول ما إذا كانت وزارة الدفاع ما زالت مصرة على متابعة المعركة القضائية وصولا إلى مجلس اللوردات، صرح وزير شؤون القوات المسلحة بوزارة الدفاع بأن الوزارة لا تزال تدرس الموقف ولم تتخذ أي قرار بعد.

أنقذوا النساء والأطفال

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 24 جمادى الاولى 1430 هـ 19 مايو 2009 العدد 11130
http://www.aawsat.com/details.asp?section=17&issueno=11130&article=519741&feature=1

د. عائض القرني

اطلعت على قضية حصلت لطفل في الخامسة من عمره فارق أبوه أمه، وتزوج امرأة أخرى ثم تسلط هذا الأب الظالم على الابن، فعذبه سوء العذاب، وجلده ونكل به، وتركه جلدا على عظم، دخل عليه مرة وهو نائم مع إخوانه من أبيه فسحبه برجله حتى أخرجه من غرفة النوم، وترك في جسمه كدمات وآثارا مبكية، وضج الجيران بالتنكيل على هذا الأب القاسي الفظ الغليظ، وكلمت هيئة حقوق الإنسان بالرياض فوعدوا خيرا، وأخشى أن ينتقل هذا الطفل إلى الآخرة قبل أن يبتوا في الموضوع، وداخلنا في قناة «اقرأ» الفضائية في برنامج «السلام عليكم» امرأة أبكت المشاهدين لما وصفت حالها مع زوجها، فقام هذا الزوج العتل الجافي المارد بتعذيبها، وكسر يدها مرة من المرات، ومرة جرها من شعر رأسها حتى أخرجها من البيت، ومرة أخرجها من المنـزل وأغلق الباب وتركها ليلة كاملة في الشارع، وحكم القضاء عندنا مشكورا بإعدام جبار عنيد عذب ابنته الطفلة الصغيرة حتى ماتت، وتفنن أب ظالم في تعذيب ابنه حتى علقه ليلة من الليالي برجليه منكوسا بسقف الغرفة حتى الصباح! وأعرف قصصا لأناس يدعون الإسلام ويتشدقون بالفضائل وهم وحوش في صورة بشر، نكلوا بأبنائهم وبناتهم وعذبوا زوجاتهم، وقد طُمست معالم إنسانيتهم، وذهبت الرحمة من قلوبهم، وتحول الواحد منهم إلى وحش كاسر، لا يردعه دين ولا يحميه خلق، ولم يجد من لم يكسر شوكته ويوقفه عند حده؛ لأن هذه القضايا في الغالب لا ترفع للقضاء ولا تعرض على السلطة، وجزاء هؤلاء الجبابرة الأوغاد أن يسحبوا إلى المحاكم مقيدين بالسلاسل حتى ينالوا الجزاء الرادع، وبسبب هؤلاء المردة العتاة القساة الجفاة يمنع القطر من السماء، وتجدب الأرض، وتموت البهائم، وتذبل الأشجار، وفي حديث قدسي يقول الله عز وجل عن الظلمة: «وعزتي وجلالي لولا شيوخ ركع، وأطفال رضع، وبهائم رتع، لخسفت بكم الأرض خسفا»، متى تأخذ العدالة مجراها لتأخذ هذه الوحوش البشرية؟ متى نشاهد السياط الشرعية تهوي على ظهور هؤلاء الجبناء القتلة المتلاعبين بالدين والقيم؟ هل يعقل أن يوجد في العالم من يعذب طفله في الخامسة من عمره إلى درجة الموت؟ إن البهائم تحنو على أولادها، إن الناقة تحن إلى حوارها، وإن البقرة تحنو على عجلها، وإن الحمامة تشفق على فراخها، لكن الذئاب البشرية والنمور الكاسرة من بني الإنسان سلبت من قلوبهم كل آثار الرحمة والشفقة والحنان فتحولوا إلى نقمة على أهلهم وذويهم والمجتمع بأسره، وهؤلاء الأشرار ينبغي أن تردعهم القوة العادلة وأن تطالهم السلطة الشرعية فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن وهذا عمر بن الخطاب ـ الفاروق ـ تدخل أكثر من مرة مع أطفال مضطهدين وضعفاء مقهورين ومساكين مظلومين، فأنزل العقاب بالظلمة، وخوفهم بعدله وكسر عنفوانهم بهيبته؛ لأن من أمن العقوبة أساء الأدب، بل تطور الحال ببعض هؤلاء الفجرة إلى ضرب وتعذيب آبائهم وأمهاتهم، ومنهم من قتل أباه وجلد أمه وخرج من إنسانيته، وتبرأت منه الفضيلة، وفارقته الرحمة، وحرم التوفيق، وحل به الخذلان مع غضب الله، يا مسلمون نحن بحاجة ماسة لوقفة صادقة مع المظلومين والمضطهدين خاصة من صنف النساء والأطفال الذين لا يملكون حولا ولا قوة وإنما يدافع أحدهم بدمعه وزفراته وحسراته وآهاته، وويل لهؤلاء الظلمة من يوم عظيم ينتظرهم، حيث لا حاكم إلا الله، ولا قاضي إلا الله ولا محاسب إلا الله: إذا جار الوزير وكاتباه وقاضي الأرض أجحف في القضاء فويل ثم ويل ثم ويل لقاضي الأرض من قاضي السماء (وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ.)

نعم... للدفاع عن الإرهابيين!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 جمادى الأولى 1430 - 19 مايو 2009 العدد 3154 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3154&id=11483&Rname=96

تركي الدخيل

فرحتُ كثيراً وأنا أقرأ المادة الصحفية التي نشرها في (الوطن) أمس، الزميل وائل مهدي، بعنوان: محامون سعوديون يدافعون عن المتهمين بالإرهاب.

فالدفاع عن المتهمين بالإرهاب، يدل على أننا نعيش في دولة قانون، يكون من حق المتهم في أي تهمة، ولو عظمت هذه التهمة، حتى أخلت بالأمن، وهددت البشر، من أعلى شخص في هرم السلطة، حتى أدنى شخص في المجتمع، أن يحصل على حق الترافع عنه، ويتولى الدفاع عنه محامون، استناداً، بداية، على القاعدة (ليس لها علاقة بقاعدة ابن لادن): المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وجميل ما قاله في هذا السياق المحامي الشيخ عبدالعزيز القاسم إن الدفاع عن المتهمين واجب أخلاقي تفرضه أخلاقيات المهنة ولهذا لا يمكن استثناء الإرهابي فقط لأن جريمته كانت أكبر أو أفظع(...) الأصل في المتهم البراءة، فالمتهم بريء حتى يصدر حكم القاضي بإدانته، ويجب على المحامي أخلاقياً الدفاع عن المتهم".

كلنا ضد الإرهاب، لكننا لا يجب أن نخوّن المحامين الذين يتولون الدفاع عن المتهمين بقضايا الإرهاب، على أسس نظن أنها وطنية، والحقيقة أن الوطن المستقر، هو ذاك الذي يكفل للجميع، حق توكيل المحامين الذين يترافعون عنهم، وهذا لا يعني بالضرورة المترافعين عن المتهمين في الإرهاب لا يعني أنهم يؤيدون الإرهاب، بل يعني استقرار المفاهيم الحقوقية في بلادنا، فالحصول على محاكمة عادلة من حق كل متهم، ومن أسس هذه العدالة، توفير من يترافع عنه.

عندما يصبح هؤلاء وغيرهم أمام القضاء، فيجب أن نحترم كلمة القضاء، وبخاصة في ظل توفير عناصر المحاكمة العادلة.

متى نستطيع تصدير العدل؟

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 جمادى الأولى 1430 - 19 مايو 2009 العدد 3154 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3154&id=11478&Rname=287

إبراهيم محمد الناصري

تكسب بريطانيا مبالغ طائلة من تصديرها للعدل. وفي المقابل تخسر المملكة مبالغ كبيرة سنوياً بسبب استيرادها هذا المرفق الحيوي، وعلى سبيل المثال يبلغ دخل مكاتب المحاماة الأجنبية في المملكة، وأغلبها بريطانية، حوالي ملياري ريال سنوياً. فمتى تتمكن المملكة من تعديل ميزانها التجاري العدلي؟

اكتسب القضاء البريطاني ثقة ومصداقية على مر السنين جعله الاختيار الأول للتجار للنص عليه في العقود ذات الطابع الدولي كمرجع عند الاختلاف. وقد جنى البريطانيون من هذه الثقة مزايا اقتصادية لا يُستهان بها، من ذلك ازدهار أعمال شركات المحاماة البريطانية على الصعيد الدولي سواءً في مجال تقديم الخبرة القانونية عند صياغة العقود، أو في مجال صياغة مشاريع القوانين واللوائح المالية والتجارية لدى الدول النامية، أو تقديم الاستشارات القانونية المنبثقة عن تلك القوانين واللوائح، أو في الترافع أمام المحاكم الإنجليزية عند وجود خلاف، أو نحو ذلك. هذا بالإضافة إلى العوائد غير المباشرة التي يجنيها الاقتصاد البريطاني من تصدير تلك الخدمات مثل دعم السياحة المتخصصة وتنشيط التعليم والتدريب القانوني في بريطانيا وتوفير وظائف للبريطانيين في قطاع القانون عبر العالم.

وبالرغم من الدور الكبير للغة الإنجليزية وللاستعمار البريطاني في ذلك الازدهار، إلا أن السبب الأول في رأيي يعود إلى الكفاءة والنزاهة والسرعة التي تميز بها القضاة البريطانيون، والطبيعة العملية للقانون الإنجليزي بالنظر إلى انبثاقه في الأساس من العرف السائد، مقارنة مع القانون الفرنسي مثلاً، الذي يستقي جذوره من المبادئ الكنسية الرومانية. وعلى سبيل المقارنة فإن القانون التجاري السعودي يرتكز على الشريعة الإسلامية وما يصدر من أنظمة لا تتعارض مع أحكامها، مما يعني أنه يجمع بين قدسية المبادئ ووضوح الأحكام. وهذه الخاصية يُمكن أن تُمثل ميزة مهمة لصالح تحول المملكة من مستورد للخدمات العدلية إلى مُصدّر لها لاسيما ضمن المحيط الإسلامي . ولا شك أن تعديل الميزان التجاري العدلي السعودي يقتضي المرور أولاً بمرحلة الاكتفاء الذاتي. وفي رأيي فإنه لن يتحقق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال إلا بتوافر شرطين، أولهما تعريب بيئة المال والأعمال في المملكة، وثانيهما إعادة النظر في الدراسة الجامعية وتطويرها وربطها بالواقع إلى الدرجة التي يستطيع معها المتخرج من كلية الشريعة مثلاً إنجاز الأعمال القانونية لأنشطة التمويل الإسلامي بدلاً من الاستعانة بخبير بريطاني في هذا التخصص، وبحيث يكون المتخرج من كلية القانون قادراً على إنجاز الأعمال القانونية للعمليات المالية الحديثة المعقدة كأنشطة المصارف، والتأمين، والأوراق المالية بدلاً من اجترار مؤلفات نظرية مُجردة.

الهيئة الوطنية للمحامين ضرورة ملحة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 جمادى الأولى 1430 - 19 مايو 2009 العدد 3154 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3154&id=11470&Rname=189

ماجد محمد قاروب

إن الطفرة الاقتصادية والتشريعية والحقوقية والمؤسساتية التي تعيشها البلاد والتي تكتسب صفة الاستمرار في ظل قيادتنا الرشيدة فرضت الاحتياج الكبير والهائل لخدمات الاستشارات القانونية والمحاماة والذي كان أكبر من قدرات وإمكانات مكاتب المحاماة الوطنية لذلك شاهدنا وللأسف الشديد ولمواكبة الاحتياجات التنموية الكبيرة والهائلة الاستعانة الكبيرة بمكاتب المحاماة الأجنبية التي فضلت التواجد في الدول الخليجية والعربية المجاورة لنا لأسباب ليس من الأهمية ذكرها الآن بل الأهم هو أنهم يقدرون بعدة مئات من المحامين ممثلين لعشرات المكاتب الأجنبية حصلت على عوائد تقدر بمليار دولار سنوياً في السنوات الخمس الماضية فخسرنا تلك المبالغ من المجتمع والأهم لم نحصل على علوم المعرفة القانونية الحديثة المواكبة لاحتياجات ومتطلبات التنمية الحالية والمستقبلية، فعقود الخصخصة والتمويل والإنشاءات الهندسية B.O.T والتطوير العقاري والشركات المساهمة والأعمال المصرفية والمالية والاستثمار بما في ذلك مشاريع المدن الاقتصادية ومشاريع النفط والغاز والكهرباء والمياه، وغيرها صنعت في مكاتب المحاماة الأجنبية وستظهر بكل آسف آثار ذلك ونتائجه السلبية في القادم من السنوات، خاصة أن دور معظم المكاتب الوطنية التي شاركت في تلك الأعمال اقتصر على العلاقات العامة والتسويق، وهو أمر يدعو أيضاً للأسف. وفي ظل متطلبات منظمة التجارة العالمية وقوانين الملكية الفكرية وأعمال شركات التأمين والوساطة المالية ومتطلبات الحوكمة ومتغيرات العولمة من قضايا إغراق وإعادة هيكلة وعلاقات تجارية دولية، وفتح العديد من المجالات الجديدة للاستثمار الأجنبي والوطني، وفي ظل مشاريع الخصخصة والشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي، وفي ظل تخصيص القضاء وإنشاء محاكم متخصصة من تجارية وعمالية وجزائية وأحوال شخصية - فإن الأمر يحتم التخصص في مجال أعمال المحاماة والاستشارات القانونية. وإذ ما علمنا بأن المحكمة التجارية سيشمل اختصاصها ما هو موجود الآن بالدوائر التجارية بديوان المظالم بالإضافة إلى أعمال أكثر من خمسين لجنة قضائية متواجدة حالياً في وزارات مثل التجارة والمالية وغيرها من مؤسسات الدولة بالإضافة إلى استحداث محاكم الاستئناف وهو ما يعني مضاعفة حجم الأعمال القانونية في الدعوى الواحدة بعد أن أصبحت من درجتين أو مرحلتين، فإننا نجد أن هناك قصوراً في تطبيق وتفعيل نظام المحاماة، فمازال الترافع أمام المحاكم وديوان المظالم واللجان القضائية من غير المحامين المرخصين من وزارة العدل بل إننا نجد من أصحاب مهن مختلفة أخرى مثل المحاسبة والمالية والإدارية والهندسة والطب يباشرون أعمالاً قانونية مخالفين بذلك نظام المحاماة ومتجاوزين ما هم مرخصون لأجله. هذه الممارسات السلبية تضر بتطوير القضاء والتقاضي والحقوق والعدالة التي يبتغيها المجتمع من مرفق القضاء بالمفهوم الشامل والكامل للسلطة القضائية، ويقدر ما يصرف لتلك الفئات المتطاولة على أعمال المحاماة والاستشارات والخدمات القانونية بما لا يقل عن مليارى ريال سنوياً تدفع من أصحاب المصلحة دون أن يحصلوا على تلك المصلحة وتؤثر سلبياً على تطور وتطوير إمكانات مكاتب المحاماة الوطنية القادرة على توظيف ما لا يقل عن 20.000 مواطن من الرجال والنساء برواتب عالية ومجزية وفي وظائف مهنية وإدارية متنوعة في مكاتب المحاماة، بل وفتح مجالات جديدة للاستثمار في التعليم والتدريب القانوني والحقوقي تقدر بعشرات الملايين من الريالات. ولكي نضع بعض الأمور في نصابها نقول إن عمل بعض موظفي الدولة من الحقوقيين أو تعاونهم مع مكاتب المحاماة وقيام مستشاري الشركات الخاصة بالتعاون مع مكاتب المحاماة، وعمل المحامين المرخصين من وزارة العدل في شركات ومؤسسات حكومية، وعدم قبول بعض الأجهزة الحقوقية والأمنية للمحامي وغير ذلك، بعض من واقع مؤسف وغير سليم وبحاجة إلى تغيير جذري ولا يمكن أن يكون هذا التغيير بدون إنشاء الهيئة الوطنية للمحامين التي نطالب اليوم وأكثر من أي وقت مضى بإقرارها، ليس فقط لمعالجة ما سبق ذكره ولكن أيضاً لمعالجة ظاهرة التستر المهني وتطوير التعليم والتدريب والتأهيل وتفعيل التأديب وحقوق المحامين وغيرها مما يتوجب على هيئة مهنية القيام به تشارك في بناء المجتمع والدفاع عن مصالحه ومكتسباته وتكون عونا لسلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية.

الرفع براتب تقاعد الأب والأم والسعودية المتزوجة بأجنبي للورثة

مديرة القسم النسائي في المؤسسة لـ "عكاظ":

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090513/Con20090513277123.htm

سهام الزنيدي ـ الرياض

كشفت لـ «عكاظ» مديرة القسم النسائي في المؤسسة العامة للتقاعد فاطمة العلي، أن المؤسسة رفعت للجهات المسؤولة اعتماد راتب تقاعد الأم والأب للورثة والمستفيدين، وصرف الراتب التقاعدي للسعودية المتزوجة من أجنبي لزوجها وأبنائها، أسوة بالسعودية المتزوجة من سعودي، وينتظر اعتمادها لضمها لنظام التقاعد الجديد. وأوضحت العلي أن المتقاعدات في العمر الواقع من 40 إلى 44 وصل إلى 5024 متقاعدة، بنسبة 20,7 في المائة، ويصرف لهن 85757388 ريالا سنويا، أما المتقاعدات الواقعات في العمر الواقع من 45 إلى 49 وصل عددهن إلى 6480 متقاعدة، بنسبة 26,7 في المائة، ويصرف لهن 77088434 ريالا، في حين أن المتقاعدات الواقعة أعمارهن من 50 إلى 54 وصل عددهن إلى 4872 متقاعدة، بنسبة 20,1 في المائة، ويصرف لهن 63984578. ولفتت إلى أن المتقاعدات الواقعة أعمارهن من 55 إلى 59 وصل عددهن إلى 2300 متقاعدة، بنسبة 9,5 في المائة، ويصرف لهن 41091888 ريالا، في حين أن المتقاعدات الواقعة أعمارهن من 60 إلى 64 وصل عددهن إلى 5378 متقاعدة، بنسبة 22,2 في المائة، ويصرف لهن 16767820 ريالا، أما من هن أكبر من 65 عاما، فيبلغ عددهن 178 متقاعدة، بنسبة 0,7 في المائة ويصرف لهن 466868 ريالا. وأشارت إلى أن عدد المتقاعدات على مستوى المملكة ـ عند ترك الخدمة ـ وصل إلى 24231 متقاعدة، ومتوسط معاشهن 11768ريالا، فيما يبلغ عدد المتقاعدات في مدينة الرياض 8902 متقاعدة، 36 في المائة، من إجمالي المتقاعدات، موضحة أن عدد المتقاعدات اللواتي مازلن على قيد الحياة وصل إلى 21631، بنسبة 89,3 في المائة، فيما يبلغ عدد المتوفيات ـ أثناء الخدمة ـ 1183 متوفاة، بنسبة 4,9 في المائة، أما المتوفيات بعد التقاعد وصل عددهن إلى 1417، بنسبة 5,8 في المائة. وأكدت العلي، أن كثيرا من المراجعات كبيرات السن يتعرضن للنصب والاحتيال من قبل الرجال أمام الصرافات القريبة من المؤسسة، مرجعة ذلك إلى جهل كبيرات السن في المحافظة على بطاقاتهن والاحتفاظ بالرقم السري، إذ دائما ننصح المستفيدات والمتقاعدات إن كانت قادرة على أخذ حقوقها بنفسها أن لا توكل أي شخص. وفي السياق ذاته، طالب عدد من المراجعات للمؤسسة العامة للتقاعد المسؤولين، برفع نسبة راتب التقاعد، أو اعتماد راتبي الأم والأب التقاعدي، نظرا لصعوبة ظروفهن المعيشية.

استجواب وزير الخدمة حول 147 ألف وظيفة حكومية معطلة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278899.htm

محمد الغامدي ـ الرياض

يواجه وزير الخدمة المدنية محمد بن علي الفايز، يوم الأحد الرابع عشر من الشهر المقبل، تساؤلات عدة من أعضاء مجلس الشورى حول عدم شغل أكثر من 147 ألف وظيفة شاغرة في الجهات الحكومية، ونحو 69 ألف وظيفة يشغلها أجانب، خصوصاً في سلم الوظائف الصحية والتعليمية. وتتضمن التساؤلات، سلم أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين وسلم رواتب الموظفين، في ظل الحاجة إلى شغل هذه الوظائف واستيعاب طالبي العمل الذين تتزايد أعدادهم، ولسد ما تعانيه الدوائر الحكومية من نقص في القوى البشرية لديها. وسيستمع الأعضاء لرؤية الوزير الفايز للصعوبات التي تتركز في عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية في تزويدها بالبيانات اللازمة عن الوظائف والموظفين، وما يطرأ عليها من نقل وتكليف وترقية ووقوع تجاوزات في تطبيق الأنظمة، ومقترح الوزارة بأن ترفع تقريرا نصف سنوي إلى المقام السامي، يشار فيه إلى الجهات الحكومية التي لديها تجاوزات في تطبيق الأنظمة، ولا تتجاوب مع الوزارة فيما تطلبه منها. من جهته، أوضح رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض في المجلس الدكتور فهاد الحمد، أن لقاء وزير الخدمة المدنية سيكون فرصة لاستيضاح الكثير من الأمور، خصوصاً حول توصية اللجنة التي طرحتها في تقرير الوزارة، التي تنص:«بتكليف شاغلي الوظائف التعليمية والصحية الذين يزاولون أعمالا إدارية ومالية بمباشرة مهام وظائفهم المثبتين عليها».

180 إمرأة في محاضرة الخلافات الأسرية

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278899.htm

عوض الشتيلي ـ المجمعة

شهدت محاضرة عن علاج الخلافات الأسرية في المجمعة، حضوراً جماهيرياً فاق توقع المنظمين لها، حيث فوجئوا بحضور 350 شخصا بينهم 180 سيدة. وكان مركز سعداء للتنمية الأسرية التابع لجمعية البر الخيرية في المجمعة قد نظم أمس محاضرة للدكتور خالد المنيف المدرب والمستشار التربوي والأسري بعنوان (إشراقات في حل المشكلات) تناول فيها من واقع خبرته وتجربته طرق حل المشكلات، بدءاً من التشخيص للمشكلة وطرق التعامل معها والخطوات المثلى لحلها، وكذلك كيفية درء المشاكل قبل حدوثها بتبيين مسببات المشاكل التي يستطيع الشخص تفاديها.
وفي نهاية الدورة وزعت أربع سبائك ذهب كجوائز للحضور. وتسليم شهادة حضور لكل متدرب.

تفقد تجهيزات القطاعات الحكومية في مواقع الإيواء بأملج

الأمير فهد بن سلطان: ولاة الأمر وجهوا بإيواء أي مواطن في سكن مناسب

المصدر:جريدة الرياض الاربعاء 25 جمادي الأولى 1430هـ - 20 مايو 2009م - العدد 14940
http://www.alriyadh.com/2009/05/20/article430994.html

تبوك - عودة العطوي،حامد المستحي:

وقف صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك صباح أمس بمدينة املج على جميع التجهيزات الاحتياطية التي تم اتخاذها من قبل القطاعات الحكومية المعنية في مواقع الإيواء الطارئة التي تم تجهيزها بإحدى الحدائق داخل مدينة املج .

حيث كان في استقبال سموه لدى وصوله الموقع محافظ املج محمد الرقيب وقاضي محكمة أملج الشيخ عبدالعزيز التويجري ومدير إدارة الدفاع المدني بالمنطقة العميد سليمان الحويطي .

بعد ذلك تجول سموه داخل موقع الإيواء وشاهد التجهيزات التي تم تجهيزها بهذا الموقع ووجه سموه بالعمل على تجهيز مواقع أخرى داخل المدينة في الحدائق والساحات تكون مجهزة لأي طارئ لا سمح الله وتأمينها بالخدمات .

وقال سموه إن الجميع في المحافظة والمراكز التابعة لها مطمئنين بأن جميع المدارس سواء بنين وبنات في المحافظة استهلوا يومهم الدراسي بشكل طبيعي داعياً أئمة وخطباء المساجد بدعوة الناس بالتحلي بالصبر والقناعة في مثل هذه الظروف سائلاً الله سبحانه وتعالي أن يقي هذه البلاد كل سوء ومكروه.

ووجه سموه بدراسة عدد من حالات المواطنين الذين افادوا ان هناك تشققات في منازلهم.

كما وجه بتجهيز عدد آخر من مراكز الايواء في اطار الاستعدادات لمواجهة أي امر طارئ لا سمح الله.

وعلى صعيد الاهتزازات شعر سكان أملج بهزة جديدة صباح أمس الثلاثاء مركزها قرية الحاير قرب مدينة أملج.

وكان الأمير فهد بن سلطان قد اطمأن خلال وقوفه ليلة أول من أمس ميدانيا على الوضع الذي يعيشه أهالي محافظة أملج وعدد من الهجر التابعة لها جراء الهزات الأرضية التي وقعت مؤخرا على سلامة سكان المحافظة والترتيبات الخاصة بالطوارئ لمواجهة أي ظروف قد تحدث لا سمح الله.

كما تفقد امير تبوك موقع الإيواء التي جهزت كمرحلة أولى في عملية الطوارئ والإخلاء بشكل سريع، تاتي بعدها مرحلة تأمين أماكن لائقة وكريمة وتوفير سكن مناسب للمواطنين في الفنادق والشقق المفروشة كمرحلة ثانية.

وأكد سموه خلال لقائه عددا من المواطنين في موقع الإيواء حرص الدولة على تقديم كافة المساعدات في هذا الموقع بما يتلاءم مع الحياة المعيشية الكريمة للمواطن.

واطلع أمير منطقة تبوك خلال جولته التفقدية في محافظة أملج التي شملت الأحياء السكنية والأسواق على تقارير ميدانية عن وضع أهالي المحافظة وأكد الأمير فهد بن سلطان أن إمارة المنطقة لم تتبلغ حتى هذه اللحظة عن أي إصابات أو خطورة على المواطنين والمقيمين في المحافظة جراء الهزات الأرضية ، مشيراً إلى حرص الدولة رعاها الله على توفير الرعاية والاهتمام لجميع المواطنين والمقيمين.

وقال «إن ولاة الأمر وجهوا بنقل أي مواطن وأسرته من سكنه إذا كان آيل للسقوط أو غير مناسب للسكن، إلى سكن آخر سواء في عمائر سكنية أو شقق مفروشة أو فنادق في املج أو الوجه وحتى في تبوك المهم أن تعيش الأسرة في راحة وطمأنينة وهذا هو المطلوب.

وأضاف سموه: أن الدولة رعاها الله تعمل على مساعدة جميع دول العالم، وان ما يقدم لأهالي المحافظة ليست مساعدات بل واجبا نقوم به لأبناء بلادنا المقيمين على هذه الأرض بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني.

وبين أن التقارير التي اطلع عليها من رؤساء المراكز التابعة للمحافظة تؤكد سلامة الجميع، داعيا المواطنين والمقيمين إلى اتخاذ الحيطة والحذر وعدم الهلع والخوف والتصرف بشكل طبيعي.
وأكد سمو أمير تبوك أن الحياة في المحافظة تسير بشكل طبيعي ولا يوجد ما يعكر صفوها بين المواطنين والمقيمين داخل المحافظة والمراكز التابعة بها وان مايتم توفيره من معدات وامكانات بالمواقع هي ضمن خطط احترازية.
وعبر محافظ املج محمد عبد الله الرقيب باسمه و باسم اهالي المحافظة عن شكرهم وتقديرهم لسمو امير المنطقة على مايبذله من جهود لخدم ابناء المحافظة.
والتقى صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك مساء أول من أمس في قاعة الاستقبالات في محافظة املج أهالي المحافظة حاضرة وبادية وأعضاء المجلس المحلي والبلدي ومديري الإدارات الحكومية بالمحافظة ومشائخ القبائل .
وطمأن سموه الجميع على وضع أهالي المراكز التي زارها بالمحافظة بعد إن تعرضت لهزات أرضية وقال سموه «إنني أتواجد بينكم وهذا جزء من عملي لأطمئن على الجميع وان خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو النائب الثاني حريصين على تسخير جميع الجهات الحكومية بان تكون مهيأة عند حدوث أي طارئ لا سمح الله وان هذا الجهات اتخذت احتياطاتها لمواجهة أي طارئ يحدث مشيرا سموه إلى أن الأمور هادئة ولا يوجد إلا الخير بين المواطنين والمقيمين وهم بعافية وطمأنينة والأمور تسير بشكل طبيعي سواء في المراكز أو داخل مدينة املج سواء في أحيائها وأسواقها التجارية وهذا فضل من الله تعالى ولطف بعباده ونحن مسلمون نؤمن بقضاء الله وقدره والحمد لله لم يحدث أي شيء يمس حياة المواطن والمقيم في هذه المحافظة او أن تصل الأمور إلى مرحلة الخطور».
وبين سموه انه سوف يتم إنشاء مواقع أخرى للإيواء في الحدائق والأماكن الأخرى بالمدينة تستخدم في حالات الطوارئ وقال إن هذه المواقع الخاصة بالإيواء هي مواقع تم إعدادها في حالة الطوارئ فقط ومن ثم يتم التعامل مع الذين يصلون إلى هذه المواقع من المواطنين والمقيمين لنقلهم إلى مساكن آمنه موفر فيها جميع وسائل الراحة سواء في مدينه املج أو في بقية المحافظات الأخرى .
معولا سموه على الدور والمسؤولية الذي يقوم بها أعضاء المجلس المحلي والبلدي وأهالي المحافظة والمشائخ في طمئنه الناس وعدم وصولهم إلى مرحلة الخوف والقلق مشيرا سموه إلى دور الدفاع المدني وائمه المساجد والمدارس في توعية الناس وإرشادهم وطمأنتهم .
وقد أعرب الجميع عن شكرهم وتقديرهم لسمو أمير منطقة تبوك على تواجده بينهم وقالوا إن هذا يأتي من حرص القيادة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني على سلامتهم وسلامة أبناء المحافظة في مثل هذه الظروف وقالوا إن الجميع يتوجهون بالدعاء لله سبحانه وتعالى بان يحفظ لهذه البلاد أمنها واستقرارها في ظل قيادتها الرشيدة معربين عن شكرهم وتقديرهم لسمو أمير المنطقة بما تحظى به هذه المحافظة وأبنائها من حرص ومتابعة من سموه في سبيل النهوض بالمحافظة وخدماتها.

"الحماية" تكسب حضانة طفلتين معنّفتين

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278688.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

حسمت المحكمة العامة الدعوى التي أقامتها دار الحماية الاجتماعية في جدة بشأن حضانة طفلتين لجأت والدتهما لدار الحماية بسبب تعرضهما للعنف، وقضت المحكمة بحضانة الطفلتين لأمهما عقب ثبوت تعرضهما للإيذاء النفسي والبدني من والدهما.

وأصدر قاضي المحكمة العامة في جدة الشيخ فيصل الشيخ حكما يتضمن حضانة الأم المدعية لابنتيها في الدعوى التي أقامتها بالوكالة بيان محمود زهران ممثلة دار الحماية وذلك عقب ثبوت معاناة الطفلتين من مخاوف وفزع ليلي وقلق نفسي وتبول لا إرادي نتيجة لما تعرضتا له من إيذاء بدني وحاجة الطفلتين إلى جلسات نفسية فردية لعلاج وإزالة الخبرات السيئة التي تعرضتا لها وفق تقرير طبي يشخص الحالة.

واستندت المحكمة في حكمها على أن «الحضانة حق لمصلحة المحضون» وثبوت عدوانية الأب تجاه زوجته بضربها والتسبب في إصابتها بكدمات على الوجه وأسفل العينين وفي الأذن اليسرى، بموجب تقرير طبي صادر من مستشفى الملك فهد العام في جدة، وأبلغت الجهات المختصة للتنفيذ.

نجران : ذوو الاحتياجات يطالبون بصرف زيادتهم

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278691.htm

محسن الربيعان ـ نجران

صعد أولياء أمور الأطفال المستفيدين من مركز التأهيل الشامل في منطقة نجران شكواهم إلى صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز أمير منطقة نجران؛ بعد أن تم خفض مستحقات أبنائهم وبناتهم، وعدم صرف الزيادة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لذوى الاحتياجات الخاصة، وطالبوا بسرعة صرفها.

وفي الوقت الذي يحمل مدير المركز سعيد بن علي الأحمري وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولية، مشيراً إلى التزامه هنا بأنظمتها وضوابطها، قال أولياء الأمور لـ«عكاظ»: «رغم أن الملك أمر بزيادة 50 في المائة، إلا أننا فوجئنا بخفض ما يصرف لنا»، مؤكدين أنهم كانوا يحصلون على إعانة خمسة آلاف ريال تم خفضها إلى أربعة آلاف .

وقال مبارك محمد آل فطيح أن ابنته مانعة (9 سنوات) كان يصرف لها خمسة آلاف سنوياً، وفوجئ بخصم ألف ريال منها.

والشيء نفسه واجهه حسين سالم علي الحرث مع شقيقته سلة البالغة (23 سنة)، وخرصان محمد مانع آل سليم مع ابنته وضحى (15 سنة)، مشيرين إلى أنهما لم يتسلما الزيادة من مركز التأهيل الشامل في نجران، لافتين إلى أن المركز لا يوجد به أخصائية نفسية أو اجتماعية ولا طبيبة، مفندين بذلك تأكيد مدير المركز بوجود أخصائية ومشرفة .

بسبب الأزمة المالية العالمية

فصل 6 موظفين من شركة متعاقدة مع أرامكو

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278851.htm

محمد حبيان ـ الخفجي

فصلت إحدى الشركات المتقاولة مع شركة أرامكو السعودية في الخفجي ستة موظفين سعوديين بطرق تعسفية مختلفة، وذلك من خلال التضييق عليهم في العمل وتحميلهم أكثر من متطلبات العمل، بهدف إيقاعهم في الأخطاء المتكررة، ومن ثم القيام بفصلهم، وذلك بحسب مصدر تحدث أمس لـ«عكاظ»، فيما أرجع المفصولون أن السبب الرئيس وراء انتهاج الشركة لهذا الإجراء يعود إلى الأزمة المالية العالمية.

أمين الحربي، وهو أحد المتضررين من هذا القرار، أوضح أنه تعرض لمحاولة إجبار على توقيع إنذار وصفه بـ «التعسفي» وغير مطابق لأنظمة العمل والعمال، حيث كان مجرد ذريعة للشركة لفصله من العمل، وأشار الحربي إلى أنه بعد رفضه التوقيع قامت الشركة بكف يده عن العمل، وحرمانه من مرتباته وحقوقه المالية لأكثر من خمسة أشهر، كانت كافية لتدهور وضعه الاقتصادي والاجتماعي كونه رب أسرة، وأضاف «عندما كنت على رأس العمل كثيرا ما كنت أتعرض لممارسات تعسفية بين الحين والآخر من مدير الشركة، بالإضافة لتغيير طبيعة عملي دون علمي والضغط علي من أجل ترك الوظيفة، وهو دفعني لرفع دعوى ضد الشركة لدى مكتب العمل بالخفجي، بعد استنفادي كامل الوسائل الودية لحل المشكلة».

«عكاظ» علمت من مصادر مطلعة في مكتب العمل في الخفجي، أن الشركة المعنية تمت مخاطبتها عدة مرات، كان آخرها عن طريق المحافظة، إلا أنها لم تستجيب إلا بعد رفع طلب إيقاف حسابها لدى الوزارة، وبعد تمثال مندوبها أمام مكتب العمل في الخفجي، أعطي المدة المسموح بها نظاميا من أجل تسوية الأمر مع موظفي الشركة، ولعدم وجود تسوية تمت إحالة القضية للجنة الإبتدائية في الدمام للنظر فيها نهاية شهر جمادى الأولى.

من جهته، أكد لـ «عكاظ» الشيخ إبراهيم الحمود رئيس قسم اللجان الإبتدائية في مكتب الدمام، قيام اللجنة المحال لها القضية، بدراستها والتأكد من استيفاء كامل المتطلبات، حتى يتم إصدار القرار الإبتدائي بعد الاستماع للخصوم، مع أحقية أي من الطرفين التظلم من القرار ورفعه إلى الهيئة العليا في الرياض للبت في الحكم بشكل نهائي، وأشار الشيخ الحمود إلى أن مجال الصلح والتسوية بين الخصوم متاح، إذ من الممكن إنهاء القضية فور اتفاق الطرفين على صلح محدد بينهما ينهي الخلاف.

وفي نفس السياق، صرح مصدر مسؤول في إدارة العلاقات العامة في شركة أرامكو بأنه تم التدخل من قبل أرامكو لحل النزاع بين الشركة وموظفيها لتسوية الأمر بينهما، إلا أن إصرار الشركة في تطبيقها تلك الإجراءات ضد موظفيها حال دون إتمام التسوية، ما أدى إلى إحالة القضية من قبل المتضررين من الموظفين لمكتب العمل بالخفجي.

مناقشات ساخنة شهدتها جلسات مؤتمر الأمن الفكري في يومه الثاني:

مطالبات بإيجاد أُطر قانونية لحماية المثقفين والكتّاب والعلماء من التكفير والتفسيق

المصدر:جريدة الرياض الاربعاء 25 جمادي الأولى 1430هـ - 20 مايو 2009م - العدد 14940
http://www.alriyadh.com/2009/05/20/article431091.html

د. النملة مترئساً الجلسة الأولى أمستغطية - محمد الغنيم، خالد العوفي، عبدالله الحسني: تصوير: صالح الجميعة، بدر الحرابي

تواصلت يوم أمس جلسات المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري وسط حضور ومشاركة متميزة حيث غطت جلسات اليوم الأول والثاني والثالث عدداً من المحاور الهامة لموضوع الأمن الفكري.

وناقشت الجلسة الصباحية الأولى برئاسة معالي الدكتور علي النملة ورقة عمل للدكتور عبدالعزيز الربيش بعنوان (تحديات ومعوقات الأمن الفكري ذات الصلة بالثقافة الدينية) ركز فيها على أهم وأبرز التحديات والمعوقات التي تواجه الأمن الفكري وأن لها علاقة وثيقة بالثقافة الدينية.

وتناول الدكتور الربيش أدلة وأمثلة تطبيقية على ذلك منها.. صدور بعض الأفعال أو الأحكام بسبب عدم فهم الإسلام ونصوصه فهماً دقيقاً ويقصد بذلك التفسير الخاطئ لنصوص الكتاب والسنة أو أحدهما لأي سبب من الأسباب مثل الميل والهوى، أو عدم العلم بالكلية، أو عدم العلم بالقواعد والمدلولات الشرعية لتفسير النصوص والتصدر قبل التمكن: والقصد من ذلك حب الصدارة واستعجالها في الفتوى قبل أن يصل إلى الأهلية الكاملة للفتوى فلا تتحقق فيه شروط وضوابط المفتي.. فيفتي بلا علم فيقع في الخطأ والزلل والاستعجال في إطلاق الأحكام وعدم ضبط الكلمة و(الأفق الضيق وعدم إدراك مآلات الأمور وعواقبها في شمول الشريعة وتوازنها وصلاحيتها لكل زمان ومكان).

عقب ذلك، تحدثت الدكتورة لولوه القويفلي عن موضوع (أسباب الجنوح الفكري لدى جماعات الغلو العنف) قائلة «إن الإرهاب يظل بشتى صوره من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات والدول على حد سواء.. إن النجاح الحالي ليس كافياً للقضاء على الإرهاب ومحاصرته إذا لم يصاحب ذلك الجهد الأمني الدؤوب من قبل وزارة الداخلية جهد فكري يحمي الشباب بداية من الوقوع في فخ الإرهاب وحبائل الإرهابيين»، مؤكدة أهمية التزامن والتلازم بين الجهد الفكري والجهد الأمني للنجاح في المعركة ضد الإرهاب، واجتثاثه من جذوره، كما تطرقت الباحثة في ورقتها إلى حقيقة الفكر وعلاقته بالعقل وكذلك التكفير وحقيقته وعلاقته بالعقل بالإضافة إلى بعض مرتكزات الفئة الضالة والتحديات ذات الصلة بالثقافة الدينية لفكر أفراد الفئة الضالة.

وشددت على أهمية المتابعة للأفكار والسلوكيات من قبل كل مسؤول عن تربية الناشئة أياً كان موقعه بلا ملل ولا كلل لتدارك أي اعوجاج في المتربين منذ بذوره الأولى والتفكير بجدية في واقع الجيل الصاعد حيال فقه التوافق والاختلاف مع الآخرين مع الحرص على الهوية الإسلامية، وجعلها طريقاً إلى كل أفكارنا.

وأشارت في توصياتها إلى أن مسؤولية العلماء والمربين تتضاعف للتصدي للجريمة المركبة التي يروج لها باسم الدين زوراً وبهتاناً بدحض الحجج والشبهات التي تثار ضد الدين أو ولاة أمر المسلمين.

من جانبه، قدم الدكتور عبدالله البريدي في ورقته نموذجاً تشخيصياً وإطاراً بحثياً مقترحاً لدراسة ظاهرة التكفير باعتبارها مهدداً للأمن الفكري، وذكر أن ظاهرة التكفير تتسم بالتعقيد الشديد من جهتين، فهي ظاهرة معقّدة باعتبار عواملها الذاتية من أسباب وبواعث وسمات وآثار وهي معقدة أيضاً من جهة تشابكها بالعديد من الظواهر المعقّدة الأخرى كالغلو والتشدد

والتعصب والعنف.. داعيا إلى بذل جهود بحثية معمقة ذات طبيعة تراكمية تعين على بناء أطر مفاهيمية ونماذج تشخيصية وتفسيرية لتلك الظاهرة في سياقها المعاصر مما يمهد السبيل لفهمها وتفسيرها ووضع الحلول الملائمة لها على المستويين الوقائي والعلاجي.
وأشار إلى التوصيات التي يمكن وضعها للدراسات المستقبلية وهي إعداد وتنفيذ دراسات نظرية ومفاهيمية تستهدف وضع نماذج تفسيرية لظاهرة التكفير وما يرتبط بها من العوامل والظواهر الأخرى وتنفيذ دراسات كيفية تستهدف فهم خبرات المتورطين في الفكر التكفيري وتحديد العوامل التي تؤدي إلى ترجمة ذلك الفكر المنحرف إلى أعمال عنف بمختلف أشكاله وتنفيذ دراسات كيفية لاستكشاف أبعاد «القابلية للانصياع» وتحديد العوامل والسمات المرتبطة بها وتنفيذ دراسات كيفية لفهم ظاهرة التكفير في سياقاتها الثقافية وربطها مع أنماط التفكير والشخصية وإعداد أبحاث متخصصة لتحليل ونقد واستعراض الدراسات العربية والأجنبية في مجال دراسة ظواهر التكفير والتعصب والغلو والعدوان والعنف ونحوها.
فيما كان عنوان الورقة التي قدمتها الدكتورة أميرة الغامدي (أزمة الإسلام المجتمعي في الشرق الأوسط) حيث أوضحت أن الفكر الإسلامي يواجه في وقتنا الراهن تحديات ومشكلات منها ما يتعلق بقضايا تتعلق بإشكالية تجديد الذهنية العربية والإسلامية والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لتحقيق السلام المجتمعي وكذلك ما يتعلق بحملات التغريب والتفكيك المتصلة بالعولمة والحراك السياسي والكيان الصهيوني.
وقالت «علينا ضرورة التفكير فيها ومناقشتها بغية تحرير هذه المفاهيم من السياقات والمقاصد الاستعمارية والتغريبية للولوج إلى عالم المعرفة عبر بناء فكر إسلامي يتيح للفرد ترتيب علاقته مع الآخر ضمن شروط العيش المشترك والإقرار بحق الغير في الاختلاف واحترام مبدأ التنوع مع تأصيل مبدأ التسامح والمساواة والقيم الإنسانية في التراث العربي والإسلامي وكذلك لتسييج وحماية فكر المسلم المعاصر ووقايته من مخاطر القضاء والمحو والإذابة والمغايرة الثقافية والحضارية والمذهبية للوجود الإسلامي».
وأوصت في ختام ورقتها بضرورة تضافر الجهود لتنمية القدرات العقلية لدى النشء بما يحقق التزامهم بالضوابط الشرعية والاجتماعية التي تحدد السلوك القويم والبعد عن الهوى والانحراف وتشجيع أنماط الإصلاح السياسي والتنمية لتمكين فئة الشباب في إستراتيجيات وسياسات الإصلاح وطنياً وعالمياً وتمكينهم من اكتساب المهارات الأساسية كمهارة الاتصال واتخاذ القرار وتفعيل دور الشباب ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وعمليات التنمية باعتبارهم العمود الفقري للمجتمعات وبناء المجتمع المعلوماتي.
عقب ذلك ألقى الدكتور أحمد المورعي ورقة عنونها (تحديات الأمن الفكري ومعوقاته) شرح فيها أن الأمن كل لا يتجزأ مؤكدا الحاجة إلى الأمن الفكري الذي جاء الإسلام ليحفظه على المسلمين.. حيث اشتملت الورقة على المقدمة التي تحدثت عن أهمية موضوع الأمن عموماً والأمن الفكري على وجه الخصوص وتعريف الأمن وأهميته وبيان أن الجانب الأمني وحده لا يكفي لمحاربة الإرهاب.
وخلصت الورقة إلى عدد من التوصيات والنتائج أهمها التأكيد على أن الأمن هو الحياة وبدونه تتعطل جميع المصالح الدينية والدنيوية، وأن الجانب الأمني وحده مع أهميته وضرورته لا يكفي لمحاربة الإرهاب بل إن الحرب على الإرهاب تأخذ منحنيين: أولهما الشق الأمني وثانيهما المعالجات الفكرية.
بعد ذلك ألقى الدكتور بدر القاسمي ورقة بعنوان - تحديات الأمن الفكري ومعوقاته في ضوء الثقافة الدينية قال فيها (إن الأمن الفكري هو أساس الأمن الاجتماعي والأمن السياسي وبه يمكن تحقيق السعادة للبشرية وإن تحقيق«الأمن الفكري» في المجتمع يتطلب الجهد المتواصل من أجل تنشئة الجيل الناشئ على سلامة الفكر وقيمة الأمن وروح المسامحة والمسالمة).
وأرفق الباحث في ورقته توصيات تصب في بناء سياج «الأمن الفكري» وحماية البلاد والعباد من الفتن والكوارث المتلاحقة حيث ينبغي إعداد برامج تربوية لإعداد جيل محصن من الانفعالات غير المنضبطة والتأثيرات الخارجية وإعداد الفقه الوقائي أو - فقه الحالات الخاصة - للتعامل مع الأوضاع العالمية الراهنة وبيان الأحكام الشرعية في شناعة قتل الأنفس وإثارة الفتن في المجتمعات الآمنة.
وفي ختام الجلسة ألقت الدكتورة نفيسة العدل ورقة بعنوان - التطرف من وجهة نظر نفسية - أشارت فيها إلى أن التطرف يعد أحد إفرازات انعدام الأمن المجتمعي عامة والأمن الفكري خاصة وقد احتلتا ظاهرة التطرف في كثير من الأعمال النفسية والاجتماعية التي سعت لوصف ودراسة اضطرابات الإنسان المعاصر.
وفي ختام الورقة أوصت بالتركيز على الأمن الفكري في التعامل مع أفراد المجتمع من أجل إفشاء السلام والطمأنينة حتى نكون حصناً منيعاً ضد التطرف بأشكاله المختلفة وعقد دورات وبرامج في تعزيز سلوكيات الأمن الفكري وما يترتب عليه من آثار إيجابية على أفراد المجتمع وانه يجب على المؤسسات التربوية والاجتماعية والإسلامية عقد برامج توعية تهدف إلى نشر قيم الأمن الفكري بين أفراد المجتمع وتمثلها عقلاً وانفعالاً وسلوكاً.

بعد ذلك عقدت الجلسة الثانية تحت عنوان - التحديات الإعلامية وكيفية مواجهتها - وصولا إلى تحقيق الأمن الفكري - حيث ركز نائب المدير العام رئيس التحرير بمؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية الدكتور ماجد الماجد في ورقة عنوانها - التحدي الإعلامي مفهومه وسبل مواجهته - ركز على الإعلام ووصفه بأنه أمضى الأدوات في تحقيق الأمن الفكري وخصوصاً التلفزيون والإنترنت، مشيراً إلى أن كثيراً من وسائل الإعلام تعزل الجمهور عن فكره الإسلامي وثقافته العربية وتبعده عن واقع حياته التي يعيشها بل ساعدت على جعل الأمة متفرجين مسلوبي الإرادة لا يعملون ولا يتفاعلون، وقال (أصبحنا مستعمرين إعلامياً).

وأبان الماجد أن وسائل الإعلام المحلية شهدت تطورًا كمياً بارزًا في شتى المجالات إلا أن اللافت للنظر أن هذا التطور الكمي لم يواكبه تطور في مجالات الاستجابة لمتطلبات الدور الوطني في حماية الشباب، الأمر الذي أدى إلى أن تعيش وسائل الإعلام أزمة مصداقية وأزمة ثقة تجعل الشباب ينصرف عنها ويتجه نحو وسائل أخرى، مشيراً في هذا الصدد إلى أن المتطرفين عمدوا إلى استغلال وسائل الإعلام المختلفة لتسويق أغراضهم وغاياتهم مشيراً إلى أنهم يرون في التغطية الإعلامية لجرائمهم معياراً مهما لقياس مدى نجاح فعلهم الإرهابي.

وأوصى في نهاية ورقة عمله بصياغة رؤية إعلامية كفيلة بصد التحدي الإعلامي الموجه للشباب خاصة مؤكدا أن الرؤية الإسلامية في إعلام الشباب يجب أن تستند على قواعد ثابتة في العقيدة ورؤية متحركة تقبل التطور والتجديد بما يتلاءم مع مقتضيات العصر واحتياجات الشباب.. كما أوصى بتأسيس مركز وطني للدراسات الإعلامية للبحوث الإعلامية المعنية بمكافحة التحدي الإعلامي والفكري بعامة ومن أجل التنسيق بين المعنيين بالشأن الإعلامي والأمني.

فيما ناقش الدكتور عبد العزيز العمري ورقة عمل بعنوان - الأثر الإعلامي على الأمن الفكري - أكد خلالها أن الإعلام في أي مكان في العالم يمكن أن يستهدف أي مجتمع، وقال (إننا نتأثر بما يطرح من وسائل خارجية ويؤثر في مجتمعنا.. فينبغي أن ندرك أن مجتمعاتنا العربية عموماً ومجتمع بالمملكة خصوصاً مجتمعات شابة ونامية وقابلة للتأثر والتغيير ومستقبلة للأفكار والرؤى وأن الإعلام بوسائله المختلفة واحد من المؤثرات الرئيسية في التغيير والتوجيه الفكري واختتمت الجلسة الثانية بورقة عمل تحت عنوان - الإيديولوجية الإعلامية لتنظيم القاعدة: تحديات الأمن الفكري على شبكة الانترنت للباحث أحمد الموكلي، تحدث فيها عن أن هناك حرباً إعلامية تشنها التنظيمات الإرهابية والجماعات غير الشرعية شارحا أبعادها وكيفية التعامل معها داعيا لمواجهتها باستراتيجية إعلامية وبإنشاء مركز إعلامي جامعي افتراضي يمارس من خلاله طلاب كليات الإعلام العمل الصحفي الالكتروني في هذا المجال تحديداً.

وفي الجلسة الثالثة ومحورها الأمن الفكري: الاستراتيجيات والبرامج ترأس معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين الجلسة حيث قدم في بدايتها الدكتور سعيد القليطي الأستاذ بقسم الهندسة الصناعية بجامعة الملك عبدالعزيز ورقة بعنوان التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الفكري أكد فيها أن الأمن الفكري بمفهومه الشامل مطلب رئيسي لكل أمة حيث يحدد هويتها.

اختتام دورة المصلحين الأسريين

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278851.htm

عبد اللطيف الوحيمد ـ الأحساء

يختتم قسم إصلاح ذات البين في مركز التنمية الأسرية في الأحساء، اليوم، الدورة الثالثة لتأهيل المصلحين الأسريين، التي عقدت في رحاب كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في المحافظة، إذ يتلقى المشارك في هذه الدورة معلومات ومهارات تعينه على أداء مهمة الإصلاح بين الناس على أفضل وجه. وأكد مدير المركز الدكتور خالد بن سعود الحليبي، أن هدف الدورة هو أن يستشعر المشارك فضل الإصلاح بين الناس، ويحتسب الأجر العظيم المترتب عليه.

أوصت قبل وفاتها بملاحقة المتسببين

مواطن يطالب بتدخل وزير الصحة لإعادة التحقيق في وفاة زوجته

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278851.htm

محمد عضيب ـ الدمام

طالب مواطن بتدخل من وزير الصحة، وتشكيل لجنة تحقيق من الوزارة، في ما وصفه بخطأ طبي تسبب في وفاة زوجته، وذلك بعد صدور تقرير من الشؤون الصحية في الشرقية، ينفي وجود خطأ طبي في الوفاة. وقال المواطن إن إبرة تطعيم(mmr) أعطيت لزوجته أدت لتدهور حالتها الصحية، وأوضح أن قضيته مع مركز صحي صلاصل لم تنته بتقرير صحة الشرقية، تنفيذا لوصية زوجته قبل وفاتها التي طلبت فيها متابعة قضيتها وملاحقة المتسببين في موتها.

وأفاد المواطن جلهم الهاجري أن زوجته، التي توفيت ولها ثلاثة من الأبناء، ذهبت إلى مركز صحي صلاصل؛ بهدف تطعيم طفلها الجرعة الثالثة، ولكنها فوجئت بطبيب المركز يطلب منها أخذ جرعة تطعيم لنفسها، وأضاف الهاجري: رفضت زوجتي هذا التطعيم، ولكنهم في المركز ألزموها بأخذه، وبعد ذلك بأيام معدودة لوحظ تدهور في حالتها الصحية، علما أنها كانت سليمة ولا تشكو من شئ، مضيفا: سألت في المركز الصحي عن سبب إعطائها ذلك التطعيم، وأفادوني أن الأمر يرجع للطبيب، وأن هذا التطعيم يعطى للنساء بعد الولادة. وأضاف الهاجري: أخذت زوجتي بعد تدهور حالتها إلى مستشفى الدمام المركزي، وهناك أجريت لها الفحوصات والتحاليل، واكتشفوا أن سبب تدهور حالتها ذلك التطعيم الذي أخذته، وسألوني في المستشفى عن سبب إعطائها تلك التطعيمة، وأبلغني الأطباء هناك أنهم سوف يفتحون تحقيقا عن الموضوع، ولكن زوجتي توفيت في شهر محرم من عام 1428هـ، ومنذ ذلك التاريخ وأنا أتابع إلى أن صدر تقرير صحة الشرقية بعد عامين، وكانت الصدمة مفاجئة بعدم حدوث خطأ طبي في الوفاة، وأنا غير مقتنع بذلك، وأطالب بتدخل وزير الصحة وتشكيل لجنة تحقيق من الوزارة.

من جهته، أكد مدير إدارة المتابعة الفنية في الشؤون الصحية في المنطقة عبد العزيز الخراشي، في خطاب وجهه للهاجري، عدم وجود خطأ طبي في حالة زوجته، ولذلك تم حفظ الشكوى، موضحا أنه «في حالة عدم قناعتك بذلك، فلك أن تتظلم إلى وزير الصحة أو ديوان المظالم خلال 60 يوما».

لجنة للكشف عن متعرضات للعنف في مدارس بنات الأحساء

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278868.htm

محمد عضيب ـ الدمام

تعمل لجنة حقوق الإنسان في الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنات في الأحساء على تنفيذ خطة لمواجهة العنف الذي من الممكن أن يقع على المعلمات والطالبات، وعلمت «عكاظ» أن اللجنة سوف ترفع إلى مدير عام التربية والتعليم في المحافظة الدكتور محمد الملحم، بحالات العنف التي تتعرض لها المعلمات والطالبات في جميع مدارس المحافظة؛ بهدف اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الشأن، حيث تم توزيع استبانات على المدارس لرصد حالات العنف والمتضررات.

وسوف يتم الكشف عن حجم مشكلة العنف الواقع على هذه الفئة، في جميع المدارس، والكشف عن مصادره بمختلف أشكاله سواء كان العنف جسديا كالضرب، العض، الحرق، البصق، الصفع، الرفس، رمي الأشياء على الضحية بقصد الإيذاء، شد الشعر، أو العنف اللفظي كالسب، الشتم، الصراخ، التهديد، والعنف النفسي كالتقليل من شأن الضحية، نعتها بصفات لا تليق بسخرية واستهزاء، الإهمال، التهميش، الهجر، تعمد إحراج الضحية أمام الآخرين، ومنعها من ممارسة أعمال ترغب فيها، الحرمان من المكافأة. العنف الجنسي كالتحرش الجنسي، الإجبار على الممارسة الجنسية الشاذة، توجيه ألفاظ أو رسائل جنسية بقصد الشتم.

"المالية" تدرس صرف مبالغ شهرية للأسر النازحة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278705.htm

بعثة «عكاظ»: محمد طالب الأحمدي، خالد الشلاحي، علي الحربي ـ العيص

أكد وكيل إمارة منطقة المدينة المنورة إبراهيم الخطاف أثناء تفقده للعيص، أمس برفقة مديري الجهات المعنية الأخرى، أن كافة الأجهزة الأمنية والجهات الخدمية تعيش حالة استنفار ومتابعة على مدار الساعة لما يحدث في العيص وقراه وسخرت كافة إمكاناتها وطاقاتها لمتابعة المستجدات.

والتقى الخطاف خلال زيارته للعيص أمس في مبنى (مركز العيص) المواطنين وشيوخ القبائل، حيث تلقى مطالباتهم المادية ليتمكنوا من الانتقال خارج العيص وأوضح أن وزارة المالية تنظر في إمكانية صرف مبالغ شهرية لكل أسرة لتدبر أمورها في حال عدم توفير سكن لهم، وحضور مدير فرع وزار ة المالية برفقته للنظر في هذه المسألة.

وطالب الأهالي أيضا بحل مشكلة نقص المياه في ظل مغادرة أصحاب الوايتات للعيص وزيادة معاناتهم، ورد وكيل الإمارة أنه سيتم تعميد مديرية المياه بتوفير كمية من الوايتات لسقيا الأهالي وتأمين المياه في المنطقة حالا كما طالب أحد الأهالي بإنشاء مخيم آخر لإيواء الأسر على طريق (العيص ـ سليلة ـ المدينة المنورة)، إضافة إلى المخيم الآخر الواقع على طريق (العيص ـ ينبع)، ووعد الخطاف ببحث ذلك مع الدفاع المدني والجهات المعنية.

قزم يكافح من أجل العيش ويحلم بالزواج

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/05/18هـ) 13/ مايو/2009 العدد : 2887
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090520/Con20090520278830.htm

عبد الرحمن القرني ـ عسير

ياسر أحمد الهاشمي (35 عاماً)، لا يتجاوز طوله نصف متر، ويزن 20 كلجم، ينتمي إلى أسرة يمنية فقيرة، يقتات رزقه أمام الأسواق والمطاعم، بعد أن صعب عليه العثور على عمل مناسب، وسط إصراره بأنه سيجد عملا ويدخل موسوعة غنيس للأرقام القياسية.

يتحلق الشبان والأطفال وحتى كبار السن حول ياسر ليستمعوا إلى خفة ظله وابتسامته الدائمة، والمعلومات التي يحفظها.

وعلى الرغم من النظرات الغريبة التي يسددها الكثيرون إليه بسبب قصر قامته، إلا أنه يواجه ذلك قائلا: «أحبائي كثر والناس تعرفني، ويداعبونني كثيراً، ولكن البعض يفهم تقبلي للمزاح بطريقة لا أحبها ويتمادى إلى درجة الإهانة».

يتحدث ياسر بإسهاب عن المعوقين في الدول الغربية: «أمثالي يجدون الاهتمام الكبير والرعاية الصحية والمعنوية من المؤسسات الحكومية والخاص، حتى لا يشعروا بأنهم أقل شأناً من بقية أفراد المجتمع، أما في المجتمعات العربية، فيشعرونك بأنك كائن غريب».

أربعة أحلام يرسمها كل يوم ياسر، ويتذكرها حتى في نومه: «أتمنى أن أتعلم أكثر، وأعمل وأتزوج وأدخل موسوعة غينس للأرقام القياسية لأن طولي نصف متر».

يتألم ويعترف الهاشمي بأنه دخل بتأشيرة عمرة وبقي في المملكة: «أتيت مع أحد أقاربي واكتشفت أنه يستغلني للتسول وجمع أموال كبيرة بحجة علاجي وهرب، وأكبر ألم يلاحقني في حياتي هذا الموضوع».

وزير الشؤون الاجتماعية: الأمير نايف أكد على أهمية الأمن الفكري قبل ١٧ عاماً

المصدر:جريدة الرياض الاربعاء 25 جمادي الأولى 1430هـ - 20 مايو 2009م - العدد 14940
http://www.alriyadh.com/2009/05/20/article431092.html

الرياض - خالد العوفي:

أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين على أهمية المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري. وقال خلال ترؤسه مساء أمس الجلسة الثالثة بعنوان (الأمن الفكري الاستراتيجيات والبرامج) التي طرحت خلالها ٦ أوراق عمل، أن الأمير نايف كان يدعو للأمن الفكري منذ ١٧ عاماً، والآن تحقق الحلم، مبيناً ان سموه أكد على أهمية كرسي دراسات الأمن الفكري الذي سينتج عنه أبحاث ومداولات تؤدي إلى وعي ليس على مستوى الفرد ولكن على المستوى الشعبي بخطر ظاهرة الإرهاب والتطرف.

وقال العثيمين لقد آن لنا أن نتحدث عن الإرهاب ومعرفة أبعاده، مشيراً الى أن هذه الظاهرة موجودة، ولفت في هذا الصدد الى تصريحات الأمير نايف التي أكدت أن هذه الظاهرة (في انحسار وتحت السيطرة)، ومؤكداً على تقديره لمساهمات العلماء الدعوية في محاربة ظاهرة الإرهاب.

أدمن المخدر وحاولت عصابات إجرامية استغلاله

يتيم يفشل في إنهاء حياته أكثر من مرة

المصدر:جريدة الرياض الاربعاء 25 جمادي الأولى 1430هـ - 20 مايو 2009م - العدد 14940
http://www.alriyadh.com/2009/05/20/article431092.html

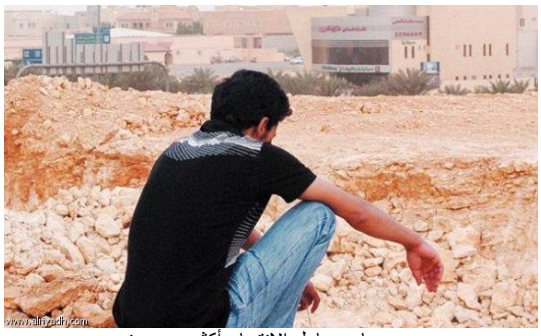

ماجد حاول الانتحار أكثر من مرة

الرياض - مناحي الشيباني: تصوير - ماجد الدليمي

فشل يتيم في إنهاء حياته بعد أن قرر الانتحار أكثر من مرة في الرياض بعد تدهور حالته النفسية وإدمانه للمخدرات.

ووصف ماجد عبدالكريم (٢٠) عاماً أحد أبناء المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام بالرياض حالته حالياً بالصعبة وعدم إدراكه أحياناً لسلوكه مبيناً أن تلك الظروف ساهمت في تورطه في تعاطي المخدرات.

وقال ل «الرياض» أنه حاول ان يجد جهة تتبناه وتتبنى علاجه والوقوف بجانبه لكن جميع محاولاته باءت بالفشل.

فيما أكد زميله عبدالله عبدالرزاق (يتيم) هو الآخر أنه نجح أكثر من مرة في إنقاذ أخيه (ماجد) من محاولات الانتحار وإنقاذه من رفاق السوء ومن عصابات إجرامية حاولت استغلاله أكثر من مرة وطالب عبدالله عبدالرزاق بمساعدة أخيه في العلاج وادخاله أحد المستشفيات الصحية النفسية واخضاعه للإقامة الدائمة لخطورة حالته الصحية التي تدهورت في الأشهر الأخيرة.

غموض وقصور الأنظمة أبرز أدوات التحريض على الفساد

الأنظمة الحديثة بداية لضبط النزاهة والشفافية والعدالة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 25 جمادى الأولى 1430 - 20 مايو 2009 العدد 3155 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3155&id=102803&groupID=0

المشاركون في ندوة الفساد التي عقدت بمركز الرياض من اليمين السلطان ثم الجذلاني فالزميل المبحل ثم البجاد فالشيخ الفوزان

الرياض: عبدالعزيز المبحل

أجمع قضاة وقانونيون واقتصاديون تحدثوا في ندوة نظمتها "الوطن" عن جهود مكافحة الفساد على أن الغموض والقصور في بعض الأنظمة يعدان أبرز الأدوات المحرضة على الفساد. وعد هؤلاء أشكالاً متفاوتة من الفساد من بينها نهب المال العام عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل ممتلكات عامة لخاصة.

وفيما رأى الشيخ محمد الجذلاني القاضي السابق في ديوان المظالم أن الفساد هو إساءة استعمال السلطة واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية، قال أستاذ القانون المشارك بجامعة نايف للعلوم الأمنية الدكتور محمد ناصر البجاد إن الفساد في الاصطلاح هو سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص، وفي اللغة التلف وخروج الشيء عن اعتداله.

وعن السبب في وجود مجتمعات غير مسلمة أقل فسادا من مجتمعاتنا قال أستاذ الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء وعضو هيئة حقوق الإنسان الشيخ عبدالعزيز الفوزان إن السبب في ذلك أن هؤلاء تربوا على هذه الأخلاقيات ويعتبرونها ميزة لتلك المجتمعات، فهم يربون المواطن الصالح الذي يحترم مجتمعه فعلا، فضلا عن المحاسبة الشديدة لمن أخطأ.

من جانبه، رأى أستاذ الاقتصاد في المؤسسة العامة للتعليم والتدريب التقني الدكتور عبدالرحمن السلطان أن هناك 3 مظاهر أساسية للفساد بالمملكة أبرزها عدم أداء العمل بما يخدم المصلحة العامة، والمحسوبية في التوظيف.

وعاد الشيخ الفوزان ليؤكد أن الأنظمة التي سنتها الدولة في كل مرافقها هي بداية ضبط النزاهة والشفافية والعدالة ومحاربة الفساد. وأضاف أن من عوامل الفساد عدم الإنتاجية وعدم احترام العمل والانشغال بقراءة الكتب أو الصحف أو حتى قراءة القرآن وغيرها أو الانشغال بسائر العبادات في وقت الدوام الرسمي المكلف به.

كثير من دول العالم تعاني من تفشي الفساد حيث وصل في بعضها إلى 60% من إجمالي حجم الاقتصاد، فهناك دول عدة تملك ثروات هائلة من نفط ومياه وأيد عاملة وأراض شاسعة ويصل دخل الفرد فيها تحت خط الفقر بسبب الفساد.

ويأتي الفساد الإداري على رأس القائمة بتأثيره السلبي على الدول وكذلك الفساد المالي والاجتماعي، ويعرف الفساد بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية.

وتتنوع أشكال الفساد إلا أن أكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب ودولياً توجد "منظمة الشفافية العالمية" التي تصدر تقريراً سنوياً عبارة عن مؤشر لقياس مستوى كل دولة استناداً إلى مدى

مكافحتها الفساد السياسي والمالي، ومدى شفافية المعلومات الرسمية والخاصة المتعلقة بتداول المال والصفقات التجارية وغيرها في القطاعات، بما في ذلك الصحافة.
"الوطن" جمعت نخبة من الباحثين والقضاة لمناقشة أبرز صور الفساد، ووضعوا توصيات وحلولا للحد من تفشيه.
* تعريف الفساد؟
تعددت نظرة ضيوف الندوة حول تعريف الفساد واتفقوا على كثير من المحاور الرئيسة ففيما يرى الدكتور محمد ناصر البجاد أستاذ القانون المشارك بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن الفساد في الاصطلاح هو سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص، ولغة تلف وخروج الشيء عن اعتداله جاء التعريف من وجهة نظر الشيخ محمد الجذلاني قاض سابق بديوان المظالم على أن الفساد هو إساءة استعمال السلطة واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية أو كما عرفته تقارير منظمة الأمم المتحدة وهو سرقة ثروات الأمة باسم المصلحة العامة. بينما يعرف الشيخ عبدالعزيز الفوزان أستاذ الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء وعضو هيئة حقوق الإنسان الفساد بأنه قول أو فعل يتعارض ويتصادم مع الأخلاق الفاضلة والسلوك السوي ويشمل الفساد الاجتماعي والأخلاقي والفساد الإداري الذي يراد من خلاله استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية تؤثر سلبا على الأعمال والمجتمع بأسره. بينما يؤكد الشيخ الجذلاني أن الفساد هو التقصير في أداء العمل، فتجد مسؤولاً يتجنب مصادمة مصالح وأشخاص معينين ويكون هذا على حساب العمل في الجهاز الذي يتولاه، وبالتالي يصبح أداء الجهاز أقل مما يجب أن يكون عليه فتتأثر مصالح الأفراد والجهات التي لها علاقة بأداء هذا الجهاز، وهذا النوع من الفساد مستشر في العالم العربي والإسلامي.
* ما أسباب الفساد؟
وعن أسباب الفساد يقول الدكتور محمد البجاد: أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد واستفحاله تعود إلى عوامل سياسية من خلال تدخل الأفراد في سير أعمال أجهزة الدولة، فهناك أنواع اقتصادية من الفساد تتمثل في سوء تخطيط العملية الاقتصادية وفق أسس عملية صحيحة، وهناك عوامل اجتماعية وثقافية كاستفحال الواسطة للحصول على خدمة من الموظف العام مقابل محاباة في العمل وتمييز بين الناس في تقديم الخدمة، عوامل تنظيمية وإدارية يرجع معظمها إلى أسباب بيروقراطية ومركزية مفرطة؟ وثمة عوامل خارجية وهي الفساد العابر للقارات ويأتي عن طريق شركات عالمية سواء بصفة علنية أو غير علنية وممارستها للأعمال المسببة للفساد مثل دفع الرشاوى.
* هل التشكيل المجتمعي هو من ضمن أسباب الفساد؟
ويعلق الدكتور محمد البجاد بقوله العوامل الاجتماعية لها دور بتمييز شخص عن آخر بحكم مستوى اجتماعي معين كأن يكون من نفس قبيلته يميزه ويمنحه بعض التنازلات من أجل كسب رضاه وحصوله على سمعة طيبة في أوساط قبيلته وهذا يعتبر من الفساد الإداري.
الجذلاني:
الغموض والقصور في بعض الأنظمة التي يوجد بها خلل في الصياغة أو فجوات في النظام تستغل وتكون محرضة على الفساد أو قد يكون النظام محكماً ولكن هناك ضعف في تطبيق النظام وعدم الرقابة على حسن التطبيق، ضعف أنظمة الرقابة أو قد تكون أنظمة جيدة ولكن غير مفعلة على الوجه المطلوب كذلك قد تكون العقوبات ضعيفة وهذا يختلف باختلاف صور الفساد مثلاً نظام الرشوة هناك عقوبات مشددة فيه خاصة في النظام الجديد وهناك صور أخرى قد لا تكون محكومة بعقوبات معينة أو صور تكون عقوبتها ضعيفة.
الفوزان:
من عوامل الفساد عدم الإنتاجية وعدم احترام العمل والانشغال بقراءة الكتب أو الصحف أو حتى قراءة القرآن وغيرها أو الانشغال بسائر العبادات في وقت الدوام الرسمي المكلف به.
تتفشى الواسطة وهي ظاهرة فساد شديدة وكثيرة في المجتمعات العربية والبعض يحسنها ويسميها "الشفاعة" يجعلها شكلاً من أشكال تبادل المصالح أو يكون لخدمة قريبه أو صاحبه بطريقة غير نظامية أو ربما على حساب الآخرين وظلمهم ومنعهم حقوقهم، من مظاهر الفساد الإسراف في تبديد المال العام في أمور قد تكون مضرة أو قد تكون ممنوعة شرعاً أو محرمة نظاماً الإسراف في صرف الأمور المباحة كتبديد الأموال العامة في الأبنية والأثاث واستخدام المقتنيات العامة في أمور شخصية هذه إذا انتشرت في مجتمع دمرته ووقع بسببها الظلم وحرمان الحقوق.
* كيف يحدث هذا وهناك مجتمعات غير مسلمة أقل منا في مظاهر الفساد؟
ـ الفوزان: هذا صحيح في نظري إن السبب أن هؤلاء تربوا على هذه الأخلاقيات ويعتبرونها ميزة لتلك المجتمعات فهم يربون المواطن الصالح الذي فعلاً يحترم مجتمعه ومصلحة المجتمع سبب آخر مهم جداً وهو المحاسبة الشديدة لمن أخطأ. الأنظمة هناك صارمة وليس فيها مداهنة، لدينا الأنظمة تخترق بأمور كثيرة عن طريق الواسطة وعدم المحاسبة الحقيقية وفقد الرقابة اللازمة،لدينا أنظمة رائعة جدا لكنها لا تفعل في بعض الأحيان ولهذا يجد هؤلاء الفاسدون فرصة للتلاعب

ويعلم أنه إذا وقع في الفخ واكتشف أمره فربما وجد مخارج لإعفائه من العقوبة بطريقة غير نظامية أيضا، عن طريق المحسوبية وأحياناً عن طريق الرشوة ولكن في المجتمعات المتحضرة هناك وازع أخلاقي في الجملة يورث فيهم منذ نعومة أظافرهم وهو مؤثر جداً، الأمر الثاني وقد يكون هذا الوازع الأخلاقي داخل مجتمعه فقط لكن إذا خرج أصبح إنساناً آخر هناك أيضاً رقابة شديدة وعقوبات صارمة لمن يثبت تورطه في شيء من مظاهر الفساد هذه مع الأسف الشديد نحن نفتقدها في كثير من الأحيان، إذاً أول سبب في نظري هو الوازع الديني إذا وجد فإن الإنسان سيبتعد عن هذه المخالفات الشرعية ويتجنب هذا الفساد المالي والإداري لأنه يخاف الله عز وجل فإن اجتمعت مراقبة الله عز وجل مع الرقابة من قبل السلطات لاشك أن هذا سيحمي الناس من الوقوع في الفساد أو يقلل دائرته في أقل الأحوال.

الأسباب الاقتصادية حيث تجد من يعاني من الفقر والحاجة وتراكم الديون عليه وقد يكون عنده شيء من الرقابة والخوف من الله عز وجل ولكن بسبب الحاجة تضعف نفسه فيقع في شيء من الفساد بسبب قلة راتبه الذي لا يقضي حاجاته ويسد ديونه، ولذلك تجد أن العلماء رحمهم الله يقولون يجب إعطاء ولي الأمر والقضاة والوزراء ومن في حكمهم ومن يقوم بالمصالح العامة الكبرى بحيث لا تحملهم الحاجة وطلب سداد الديون إلى أن يستغلوا منصبهم باستغلال المال بطريقة غير شرعية وهذه قضية مهمة وجوهرية مع أن هؤلاء في الأصل من خيرة الناس وينتقون بعناية وهم على تأهيل عال فهم أبعد الناس عن الوقوع في الفساد ومع ذلك يجب أن يحقق لهم الكفاية المالية التامة حتى لا تحملهم الحاجة على استغلال مناصبهم لمنافع شخصية.

السلطان:

الواسطة والمحسوبية أهم أنواع الفساد لدينا، كنت أتحدث مع أحد المسؤولين قبل فترة وعند سؤاله عن محاباته وعمله لمصلحة شخص فبرر ذلك بقوله "أعطي كل ذي حق حقه" أي أعطى لفساده بعداً دينياً وتصرفاً يؤجر عليه لا يوجد بعد وإدراك حقيقي لبعض صور الفساد في مجتمعنا، هناك قصة رويت عن عمر بن الخطاب عندما أتي له بالغنائم من فارس فقال إن أناساً أدوا هذا لأمناء فقال علي بن أبي طالب عففت فعفوا ولو رتعت لرتعوا.

أحد أهم وسائل محاربة الفساد وضع الكفاءات الإدارية في مكانها وجود شخص مناسب في مكان مناسب وفي موقع هام فستجده سيؤثر مستواه على كافة العاملين وسيصبح المكان بيئة جاذبة للكفاءات والعكس صحيح. الفاسد يجب أن يواجه العقوبة ولا يكافأ على تجاوزاته ويحصل على رشوة تجعله من وجهاء المجتمع بثراء حصل عليه من الفساد، كثير من أفراد مجتمعنا. ترى وجود علاقة بين المنصب الحكومي والثراء وتستطيع أن تقول إن لها علاقة بالفساد الممارس والمرتبط بالمصالح الحكومية، لا يمكن أن يفسر هذا الثراء بقيام الفرد بدوره أو أن راتبه أوصله لهذا الثراء، من المهم أن تكون هناك محاسبة قاسية كي يكون عبرة لغيره ليتجنبوا الفساد.

* الفوزان: يحدث هذا في غياب ثقافة من أين لك هذا؟

ـ السلطان: الوفرة المالية دائماً مرتبطة بالفساد فأي مجتمع يمر بمرحلة نقص في الموارد يكون هناك ضرورة لضبط الموارد الحكومية لأنها لا تكفي وستخلق مشكلة في المجتمع إذاً كان هناك هدر لهذه الموارد، لكن بوجود الوفرة المالية مهما فقد من هذه الأموال يبقى ما يكفي.

* هناك دول أضعاف ميزانياتنا ولا تجد مثل حجم الفساد الذي لدينا؟

ـ السلطان: بالمفهوم والأدبيات الاقتصادية يوجد شيء يسمى لعنة النفط حيث الدول الغنية بالنفط هي الدول الأكثر فساداً بالعالم، تجد الدول الأعلى في مستوى دخل الفرد والنمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي هي دول لا تملك موارد مثل سنغافورة وتايوان وفنلندا ونرجع لتقرير الشفافية العالمية هذه الدول من أنظف دول العالم من حيث درجة الفساد وهذه الدول ليس لديها موارد.

أكثر دول العالم فساداً هي نيجيريا وهي تمتلك موارد هائلة، النفط والأنهار والغابات وجميع الموارد، ومستويات المعيشة متدينة بسبب انتشار الفساد على الرغم من توفر الموارد الطبيعية وبشكل كبير حيث يوجد تراخ في التعامل مع الفساد أي عند الوفرة المالية يكون هناك تراخ في التعامل مع مشكلة الفساد، عندما نأتي لحجم الفساد بالمملكة نجد أنها تزداد مع فترات الطفرة وتقل مع فترات التراجع في الإيرادات الحكومية،نحتاج إلى الضبط والاتزان المالي وتفعيل القوانين والأنظمة بقوة لأننا نحتاجها بحيث تكون أكثر صرامة بالتعامل مع قضايا الفساد.

* ما مجالات الفساد وصوره؟

ـ البجاد: صور الفساد يمكن حصرها بفساد يسمى "عرضياً" وهذا الفساد يتم من قبل صغار الموظفين في الدولة وهم قاعدة الهرم الوظيفي في الدولة وهذا حالات فردية محدودة تتم من خلال تلقي الرشوة أو الجرائم المتصلة بها، الأخطر الفساد المنظم أو الفساد النظامي هذا الفساد يحدث حينما تتحول إدارة المنشأة إلى إدارة فاسدة وتشكل شبكة مترابطة للفساد يستفيد

ويعتمد كل عنصر منها على الآخر وهذه الشبكة تضم مدير المنشأة أو الدائرة ومديري المشاريع والمدير المالي والتجاري وهم عبارة عن أشخاص مترابطين في نفس المنشأة وينفذون عمليات الفساد المنتظم أو النظامي وفقاً لآلية وطريقة معينة.
الفساد الشامل ونقصد به بمفهوم واسع النهب العام للأموال عن طريق الصفقات الوهمية وتحويل الممتلكات العامة لمصالح خاصة وبحجم كبير، ويمارس هذا النوع من قبل القمة المتربعة على رأس الهرم الإداري ويشمل هذا النوع من الفساد المالي والمراد به سلوك غير قانوني يتسبب في هدر المال العام ويحقق منافع شخصية من وراء ذلك، الفساد الإداري يتضمن الممارسات أو الأنشطة التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي والتي تؤدي إلى انحراف الجهاز بكامله عن أهدافه الأساسية المتمثلة في تحقيق المصلحة العامة وهذا الانحراف يكون بشكل فردي أو بشكل منظم يتم من خلال أفراد أو مجموعة تقوم بعملية واحدة أو العديد من عمليات الفساد المنظمة.
* ما هي أهم صور الفساد من حيث التأثير الاقتصادي والاجتماعي؟
ـ البجاد: الفساد الإداري أشد صور الفساد تأثيرا ويتبعه الفساد المالي وبقية أنواع الفساد.
ـ الجذلاني: مجالات الفساد الرئيسية ثلاثة فساد سياسي ثم يليه الفساد القضائي ثم الفساد الإداري وهو الذي أرق الأسرة الدولية والحكومات ويتعلق بمصلحة الناس عامة، وغالباً الفساد الإداري يدخل فيه الفساد القضائي وهذا الفساد له صور عديدة، أبرزها..
اختيار الموظفين في التعيينات وهذا الاختيار يكون إما بالمحسوبية أو بالصديق أو بمقابل دفع رشوة ليتم تعيين هذا الموظف أو ترشيحه لمنصب، بالتالي يتم إقصاء الكفاءات فهذا من أبشع صور الفساد.
الصورة العريضة للفساد في التصرف في المال العام كل مال عام موجود لدى جهة حكومية يتم عن طريق استخدامات حددها النظام سواء في الصرف وتوفير احتياجات الجهة الحكومية عبر العقود وإبرامها.
فتعمل هذه بطريقة فاسدة عبر إبرام العقود الإدارية، من صور الفساد أخذ الرشوة أو استعمال الوظيفة للمنفعة الشخصية، من صوره أيضا إصدار قرار إداري لا تتحقق المصلحة بهذا القرار أو بهذا التصرف ويقدم عليه المسؤول حتى ولو لم يكن له هدف شخصي أو عائد مادي، وهذا التصرف يخل بالمصلحة العامة ويسبب أضرارا تترتب عليه خسائر في الخزانة العامة، قضايا كثيرة اطلعت عليها ومنظورة في ديوان المظالم، قضايا التحقيقات مع المديرين الذين تسببوا في هدر المال العام بطريق غير مباشر، من صور الفساد الاستفادة من السلطة والوظيفة بتحقيق مصلحة شخصية مثل استخدام الموظفين وسيارات الدولة لمنفعة شخصية، ومن صور الفساد أيضا استعمال القرارات الإدارية لبعض المسؤولين لتحقيق منافع شخصية مثل تعيين قريب أو قرار نقل موظف من قطاع إلى آخر فتصبح هناك خصومة شخصية بينه وبين المسؤول فيتشفى فيه أو يسيء له فينقله باسم المصلحة العامة وباسم النظام وهو استخدام الوظيفة لغرض شخصي قد لا يكون بالضرورة الحصول على منفعة ولكن من أجل الانتقام والتشفي، من صور الفساد في المال العام في عمل العقود الإدارية وله صور كثيرة وقضاياه منظورة في ديوان المظالم وهي من أكبر القضايا التي يترتب عليها تعويضات وخسائر على خزانة الدولة وهي قضايا بسبب أخطاء أو إبرام بعض العقود قبل التحقق من النواحي القانونية مثل نزع ملكية منزل أو عقار قبل أن يصبح مشروعاً مقراً من قبل الدولة هذا خطأ يترتب عليه تعويضات قد تكون كبيرة جدا.
* بما أنك قاض سابق في ديوان المظالم هل رأيت أو سمعت أن في نفس ديوان المظالم أنواعاً من الفساد؟
الجذلاني:
بلا شك يوجد خلل في القضاء وبنسبة مزعجة والفساد القضائي له صور عدة، قضاء الديوان نوعان يوجد قضاء إداري وهو الأصل وهي القضايا التي ضد الدولة لكن حالياً الديوان يزاول جزءاً آخر من القضاء لا يعتبر قضاء إدارياً ولكن يحكم الديوان مؤقتاً في القضايا التجارية قضايا بين الناس في النزاعات التجارية. القاضي حين يحكم بناء على شفاعة يسمونها شفاعة من أحد أو توصية حين يسمع من أحد الخصوم خارج مجلس القضاء ويؤثر عليه ما سمع من أحد أطراف القضية ويلتقي به في منزله هذه اعتبرها جريمة حقيقية أن يأتي أحد الخصوم وينفرد بالقاضي ويشكل لديه قناعة معينة فيحكم بناء على هذه القناعة.
"القاعدة الذهبية أقضي عليك بما أسمع" المقصود السماع بمجلس الحكم وبما قدمت من أقوال ودلائل والقانونيون قرروا بأن لا يقضي قاض بناء على دليل إلا بعد أن يعرض الدليل على الطرف الآخر وتتم مناقشته، لكن الذي يحدث أن يقضي بعلم أو بقناعات شخصية استقاها خارج مجلس القضاء أو من تدخل طرف آخر.
ومن الفساد في ديوان المظالم أن موظفي الديوان وقضاته يعانون من فوارق التمييز، أحد يرقى وآخر لا يرقى بعلاقات شخصية، أحد يمكن من الانتدابات والمزايا الوظيفية وآخر يحرم منها بمزاج شخصي أيضا، ويغفر لأحدهم الأخطاء مهما بلغت وآخر لا يغتفر له، هذا كله داخل ديوان المظالم.
من أبشع الصور حينما يحس القاضي بالظلم وينتظر منه هو أن يقدم العدل فيكون هو مستشعراً الظلم في نفسه، هذه مشكلة فهذا موجود من ضمن صور الفساد في القضاء عموما وأنا أتحدث عن واقع تجربة في الديوان.

الفوزان:
هناك فساد إجرائي وغير مقصود مثل سماع القاضي لأحد الخصمين خارج مجلس القضاء والتأثر بما يذكر فلاشك أن العلماء نصوا بأن القاضي لا يجوز له أن يقضي بعلمه فيأتي من أدلة وادعاءات يجب أن يعرضها على الطرف الآخر حتى يجيبه عنها ويتبين له الحق من خلال السماع من خصمين، لكن في نظري أن ربما سمع منه أو تأثر بكلامه لم يقصد التحيز على الطرف الآخر.

* القضاة أليس منهم فاسدون وهل كلهم صالحون؟

ـ الفوزان: البشر كلهم في أي مجال سواء كانوا قضاة أو وزراء أو أمراء أو كبارا أو صغارا كلهم قابلون للوقوع في الفساد لا أحد من البشر معصوم وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم "كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون"، لكن نعلم ولله الحمد بحكم الواقع والمعايشة أن القضاة أقل الناس فساداً وتجد هذا هو السائد في كل دول العالم، القضاء له هيبة وله خصوصية والقضاة لهم من الحقوق والميزات ما لا يكاد يتوفر مثله لغيرهم لذلك أغلق عليهم طريق الشيطان من جهة الحاجة في الغالب الأعم.

فلذلك القضاة في كل دول العالم تجدهم أقل الأجهزة الحكومية فساداً، فكيف بالقضاء الإسلامي من أناس متخصصين في الشريعة ومعروفين بالديانة والاستقامة، هم أبعد الناس عن الفساد لكن لا يعني هذا أنهم معصومون، قد يوجد فيهم فاسدون استغلوا مناصبهم لمصالح شخصية هذا وارد ولذلك تجد إن ثبت على أحد من هؤلاء شيء فصل عن العمل. على القضاة رقابة شديدة قد لا تتوفر في أكثر الجهات الحكومية وهذا لابد منه لأنه إذا فسد القضاء فسد المجتمع كله.

* اختيار أكثر من 50 % من قضاة المملكة من منطقة واحدة أليس هذا نوعاً من الفساد؟

ـ الفوزان: أولاً هل هذه النسبة صحيحة، أنا أعتقد أن هذا الكلام يحتاج إلى إثبات أنا أعمل أستاذا في المعهد العالي للقضاء ورأست قسم الفقه المقارن فيه، القضاة يدرسون لدينا في المعهد العالي للقضاء وأشك كثيراً في هذه النسبة وهذا يحتاج إلى إثبات وأخشى أن هذا من الفساد الذي ينشر في وسائل الإعلام.

السلطان:
ثلاثة مظاهر أساسية للفساد بالمملكة، المظهر الأساسي والأول عدم أداء العمل بما يخدم المصلحة العامة، دائماً مصلحة العمل تأتي ثانوية أمام المصلحة الشخصية، وهذا الأمر يجعل المسؤول يتجنب مصادمة أصحاب المصالح والنفوذ في ترك اتخاذ قرارات ذات بعد إستراتيجي لمصلحة أداء الجهاز على المدى الطويل، بل يسخر جهده على المدى القصير فقط مراعاة لفترة وجوده في هذا المكان، لماذا؟ لأنه غير مهتم لمصلحة الجهاز الذي يقوم بإدارته، هذه إشكالية كبيرة ومنتشرة بشكل كبير ولها سبب مرتبط بنوعية اختيار المسؤولين الإداريين الذين بمقدورهم وضع معايير ذات بعد ونظرة شمولية تراعي المصلحة العامة، الفساد المالي من خلال الرشوة وإهدار المال العام هو الواضح للناس والذين يعتبرونها فسادا، عدم خدمة المصلحة العامة كثير من الناس لا يرونها فسادا وهي جانب فساد أساسي وخطير وله تغييرات بعيدة المدى، الفساد المالي يجب أن يكون له عقوبات صارمة سواء في الحاصلين على الرشوة أو من تسببوا في هدر المال العام.

من مظاهر الفساد المحسوبية والتوظيف على أساس مصلحة شخصية أو محاباة قريب أو صديق وهي من أشد حالات الفساد التي تسبب إحباطا للمجتمع حيث تجد كثيرا من الطلبة لا يبذلون جهدا في دراستهم وعند سؤالهم لماذا لا تجتهدون يقول والله عندك واسطة تحصل على الوظيفة وإن لم تكن لديك واسطة لا يتم توظيفك وليس بالمهم حصولك على درجة ممتاز أم لا وليس من يوظفك لأن عملية المحاباة والواسطة وعدم العدالة في المجتمع تحدث إحباطا هائلا فيه وتأثيراتها أيضاً طويلة وبعيدة المدى.

* هل توجد منظومة محلية تستطيع مواجهة الفساد؟

ـ البجاد: تتم مواجهة الفساد على أكثر من صعيد حسب نوع هذا الفساد أو مجاله، لا وجود لدينا لأي منظومة موحدة ومفعلة تواجه الفساد إلى الآن، نعم يوجد مسمى استراتيجية لمكافحة الفساد لم تفعل إلى الآن، نأمل أن تفعل لتحقق أهدافها المرجوة وتواجه الفساد وتضع الأسس والقواعد اللازمة لمكافحته.

الجذلاني: هناك أنظمة كثيرة لمكافحة الفساد وأستطيع القول إن كل الأنظمة تهدف إلى الحد من الفساد وتنظيم جميع مناحي الحياة في منأى عنه، ومكافحة الفساد ضرورة كي لا تصبح الأمور سائبة وفوضوية، وجود العقوبة وسن الأنظمة يهدف إلى التقليل من الفساد، هناك أنظمة تعالج الفساد المالي والإداري على رأسها نظام مكافحة الرشوة وله أشكال عدة بحيث تواجه كثيرا من صور الفساد، التزوير بالصكوك والمحررات الرسمية من صور الفساد، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وأخيراً تأتي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي أنشئت في 1422/2/1 من مجلس الوزراء ونص على أن تعنى

بحماية النزاهة والأشخاص النزيهين أو حتى حماية ثقافة النزاهة كثقافة وخلق حمايتها ووضع سياج حولها وكذلك حماية الأشخاص والأفراد النزيهين بحيث لا يساء لهم بسبب نزاهتهم، تحصين الشارع السعودي ضد الفساد.
البجاد: لم يظهر لاستراتيجية النزاهة أي تنظيم ولا أي تفعيل من أي نوع ولم تقم بأي دور.
ـ الجذلاني: خادم الحرمين الشريفين منذ أن كان ولياً للعهد اعتنى عناية شخصية بمحاربة الفساد في كل الأصعدة، واهتم اهتماما شخصيا بهذا، وفي خطاباته حفظه الله التي ألقاها في مجلس الشورى بين أن من أولوياته في السياسة الداخلية محاربة الفساد ورفع أداء الأجهزة الحكومية ومحاربة الروتين الإداري.
أعظم أسباب الفساد الروتين القاتل لبعض المعاملات والبيروقراطية والتعقيدات فتحمل بعض الناس الذين عانوا من طول الأمد من سير معاملاتهم وفق النظام إلى أن يدفع رشوة ويختصر له في هذا ويتم تجاوزه.
الفوزان: الأنظمة التي سنتها الدولة في كل مرافقها هي بداية ضبط النزاهة والشفافية والعدالة ومحاربة الفساد لكن يبقى السؤال هل الأنظمة جميعها مطبقة وملتزم بها أم لا؟ خادم الحرمين حقيقة معني جداً بمكافحة الفساد ومحاربة أسبابه وهذا يبدو هاجسا يلازمه كثيراً حفظه الله وقام بإجراءات تذكر فتشكر بكل إجلال وإكبار حقيقة أذكرها وعلى رأسها إنشاء هيئة حقوق الإنسان وكذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكلتاهما جهتان رقابيتان معنيتان كثيراً بمراقبة الفساد ومحاسبة الفاسدين وخصوصاً من ذوي النفوذ في شتى مرافق الدولة فرحنا كثيراً واستقبل الشعب السعودي ذاك الخبر بفرح غامر وغبطة عارمة وهو إنشاء هيئة مكافحة الفساد.
* لماذا أنشئت مثل هذه الهيئة؟
ـ الفوزان: أنشئت لأن الفساد موجود واستشرى بشكل ظاهر ويعاني الناس منه الأمرين حقيقة ومصالح الوطن تتأخر أو ربما تعطلت في بعض المجالات بسبب الفساد والمحسوبية وتسخير المنصب والسلطة لمصالح شخصية ومنافع ذاتية عاجلة، إنشاء هذه الهيئة استقبل بحفاوة وفرح كبير لجميع المعنيين بأمر هذا البلد من داخل السعودية وخارجها ويعتبر من أكبر مصالح الإصلاح التي رفعها خادم الحرمين الشريفين بعد إنشاء هيئة حقوق الإنسان وأنا أعجب كثيراً وهذا يردده كثيراً من المتمنين متى ستظهر هذه الهيئة التي أعلن عنها قبل حوالي سنتين متى سترى النور؟ ومتى ستحقق أهدافها؟ أنا أعتقد أنها في طور الإنشاء وتبدأ العمل قريباً بمشيئة الله ولكن الذي أحب أن أؤكد عليه حتى تنجح هذه الهيئة وتحقق أهدافها المؤملة والمرجوة منها أنه لابد من مراعاة أمرين الأول حسن اختيار من يرأس هذه الهيئة حيث يكون شخصاً معروفا بنزاهته وعدالته وبقوته وبصرامته في الحق مع الحكمة وحسن التدبير وبعد النظر، الأمر الثاني أن تكون مرجعيته إلى خادم الحرمين مباشرة وأن يقوي جانبه ويسند ظهره بحيث يستطيع محاربة الفساد بدءاً بالمفسدين الكبار بالبلد أي كانت رتبهم ومناصبهم لأنه من الظلم أن تبدأ بالصغار ومن يسرق المئة والمئتين وتترك من يسرق الملايين أو مئات الملايين أو يستثمر سلطته في وزارة أو غيرها في مصالح شخصية وهذا من شأنه أن يجعل الناس يشعرون بالظلم والتمييز والقهر ويتساءلون كيف يقام الحد أو تطبق العقوبة على صغار المجرمين ويترك أولائك "الهوامير". النبي عليه الصلاة والسلام يقول في الحديث الصحيح (لا قدست أمة لا يأخذ الضعيف فيها حقه غير متعتع)، أي غير مردد. يقول هذه الأمة لا يقدسها الله ولا ينصرها ولا يحفظها ويحميها ولا يسدد مساعيها لأنها ظالمة والظلم يقع على الضعفاء الصغار. نعم ليس وجود المجرمين الكبار والمفسدين عذراً للمجرمين الصغار أن يجرموا ويفسدوا وأن يستغلوا مناصبهم مهما كانت صغيرة لمصالح صغيرة، ليس لهم عذر أن يخونوا الله عز وجل والرسول صلى الله عليه وسلم والأمة، كما قال الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ولا تخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون) لكن لاشك أن هؤلاء الصغار الذين رق دينهم وقل إيمانهم وقلت مراقبتهم لله رأوا من هو أكبر منهم أو من كان رئيسهم يمارس الفساد هذا شجعهم على أن يمارسوه وأن يأمنوا العقوبة.
يجب أن تكون الهيئة الناشئة مسنودة بقوة من قبل خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، بحيث يطبق شرع الله على الجميع، ومن المؤمل أن يختار حفظه الله لرئاسة هيئة النزاهة شخصية معروفة بالعدالة والأمانة والنزاهة والمصداقية وبالجرأة والقوة والعقلانية مع حكمة وروية وبعد نظر وأن يكون مرجعه المباشر خادم الحرمين الشريفين ويؤكد على الهيئة أن تبدأ بكبار المفسدين قبل صغارهم إذا أردنا فعلاً أن تنجح هذه الهيئة وتحقق أهدافها.
السلطان: أهم أسباب مكافحة الفساد الاعتراف بمشكلة الفساد أولا، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد خطوة أساسية مهمة في التعامل مع قضية الفساد وهذا يؤكد أننا وصلنا إلى قناعة بأن هناك فسادا بالتالي هناك حاجة لإنشاء هيئة لمواجهته والاعتراف بالمشكلة خطوة أساسية للتعامل معها.
* أنشئت هيئة حقوق الإنسان و"الرقابة والتحقيق" و"المراقبة العامة" وكلها هيئات لمواجهة الفساد وهو يزيد ويستشري ما الحلول؟
ـ السلطان: فقد المنظومة التي تواجه الفساد وفقد دورها السبب في استشراء الفساد، حيث منظومة مثل ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق لم يكونا رادعين بما يكفي لكبح جماح الفساد.

تفعيل مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالمراقبة العامة، يجب فصلها عن الدولة بحيث تظل هذه الأجهزة الرقابية مثل ديوان المراقبة العامة وجهاز الرقابة والتحقيق هذه الأجهزة يجب أن تكون لديها استقلالية تامة عن الدولة، وأيضاً لديها الصلاحية والقوة بحيث تراقب الجهاز الحكومي وتبدي وجهات النظر وتوصل للجهات العليا في الدولة المشكلة، حيث لدينا إشكالية وصول المعلومة لصاحب القرار.

* هل الصلاحية الكاملة تعني استدعاء وزير ومحاسبته وعلى الملأ؟

الفوزان: أتمني أن يكون هذا، ووجود هيئة لمكافحة الفساد سيجعل هؤلاء الناس الذين يعانون من الفساد أو يشاهدونه يشعرون بالأمن والعدل والإنصاف، وهذا يحتاج لدعم مباشر من خادم الحرمين الشريفين مباشرة لهذه الهيئة كي تستطيع محاسبة الوزراء وغيرهم.

"التمييز" ترفض التصديق على سجن "عجوز الشملي" في قضية الخلوة

الحكم الأول قضى بسجنها 4 أشهر

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 25 جمادى الأولى 1430 - 20 مايو 2009 العدد 3155 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3155&id=102774&groupID=0

الشملي، حائل: بندر العمار

رفضت محكمة التمييز التصديق على الحكم الصادر ضد عجوز الشملي المتهمة بالخلوة غير الشرعية. وأعيدت القضية إلى محكمة الشملي متضمنة عدداً من الملاحظات على الحكم السابق.

وكانت محكمة الشملي قد أصدرت حكمها في القضية بسجن العجوز 4 أشهر وجلدها 40 جلدة بتهمة الخلوة غير الشرعية مع مدعي بنوّتها من الرضاعة والذي حكم عليه بنفس الحكم.

وقال المحامي عبدالرحمن اللاحم الذي تطوع للدفاع عن "العجوز" لـ"الوطن" إن قضاة محكمة التمييز أعادوا الحكم مشفوعا بعدد من الملاحظات إلى قاضي محكمة الشملي، مضيفا أن القضية ستعاد مرة أخرى إلى محكمة الشملي لتحدد جلسة جديدة عند نفس القاضي للنظر في القضية بناء على ملاحظات محكمة التمييز. وعن أبرز ملامح اللائحة الاعتراضية التي تقدم بها اللاحم إلى محكمة التمميز، قال: إن لائحته اعترضت على الحكم من عدة جوانب أبرزها أن الشريعة الإسلامية قد وضعت قواعد محددة "للقواعد من النساء " .

امتنعت محكمة التمييز عن التصديق على الحكم الصادر على "عجوز الشملي" وأعادت القضية متضمنة عددا من الملاحظات لمحكمة الشملي.

وكان قاضي محكمة الشملي فهد عبدالله السويلمي أصدر قبل شهرين

حكما بسجنها أربعة أشهر وجلدها أربعين جلدة بتهمة الخلوة غير لشرعية مع مدعي بنوتها من الرضاعة والذي حكم عليه بنفس حكمها إثر قيامه

بإيصال الخبز لها، فيما حكم على الطرف الثالث والذي قام بإيصال ابنها من الرضاع بـ 6 أشهر سجن و 60 جلدة بتهمة "الخلوة غير الشرعية" بزيادة شهرين عن الأطراف الأخرى لاتهامه بدعوى كيدية ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.وقال المحامي عبدالرحمن اللاحم الذي تطوع للدفاع عن "العجوز" لـ"الوطن" إن قضاة محكمة التمييز أعادوا الحكم مشفوعا بعدد من الملاحظات إلى قاضي محكمة الشملي، مضيفا أن القضية ستعاد مرة أخرى إلى محكمة الشملي لتحدد جلسة جديدة عند نفس القاضي للنظر في القضية بناء على ملاحظات محكمة التمييز. وعن أبرز ملامح اللائحة الاعتراضية التي تقدم بها اللاحم إلى محكمة التمميز، قال: إن لائحته اعترضت على الحكم من عدة جوانب أبرزها أن الشريعة الإسلامية قد وضعت قواعد محددة "للقواعد من النساء " والتي تشمل عدة جوانب شرعية من ضمنها الخلوة كما أن الرضاعة وهي مسألة أساسية في الدعوة لم ينظر إليها القاضي كأحد الأسباب التي تدرأ العقوبة وتسقط الدعوى. وأشار اللاحم إلى أن الخلوة غير الشرعية التي نص عليها الفقهاء لا تنطبق على الحالة المنظورة كون تلك المسنة تقطن في منزل لا يمكن إسقاط النصوص الشرعية وكلام الفقهاء بالخلوة عليه. وقال: أما بخصوص الدعوة الكيدية التي اتهم بها الطرف الثالث ضد الهيئة في مدينة الشملي فإن النظام الأساسي للحكم وبقية الأنظمة الأخرى قد كفلت حق التقاضي تجاه الأفراد والمؤسسات الحكومية ولا يعني عجز المدعي عن إثبات دعواه أن تعد من الدعاوى الكيدية لاسيما أن هناك نظاما قد حدد بشكل دقيق مفهوم أحكام الدعاوى الكيدية.

وقالت عجوز الشملي خميسة محمد سوادي لـ"الوطن" إن ثقتها بالقضاء السعودي لم تهتز على الرغم من الحكم الذي اعتبرته جائرا بحسب قولها وكانت مطمئنة إلى أن التمييز سوف ينصفها وهذا ما حصل.

القصيبي : نسعى لإزالة كلمة "الكفيل"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 20 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/18508

الرياض - أحمد غلاب

أكد وزير العمل الدكتور غازي القصيبي أن وزارته لا تنوي الآن تغيير أنظمة العمل المعمول بها في السعودية، مشيراً إلى أن جهوداً تبذل الآن لتفعيل قرار صدر قبل سنوات من مجلس الوزراء بإزالة كلمة «الكفيل» تدريجياً من كل ما يتعلق بأوراق العمالة الأجنبية ليحل محلها عبارة «عقد عمل». وقال القصيبي رداً على سؤال لـ«الحياة» عن مدى إمكان تطبيق السعودية نظام إلغاء الكفيل أسوة بتجربة البحرين، بعد تدشينه معرض «كركتر»، الذي تنظمه الشركة السعودية للأبحاث في مقر الوزارة مساء أمس: «وزارة العمل ومع صدور نظام العمل الجديد قبل ثلاث سنوات تقريباً لم تعد تستخدم كلمة «الكفيل»، ولا نعترف بها في أدبياتنا، لأنها تدرك أن هناك صاحب عمل وعامل فقط»، مؤكداً عدم وجود نية الآن لتغيير أنظمة العمل المعمول بها في السعودية.

وأضاف أن الوزارة أصبح بمقدورها أيضاً أن تنقل «كفالة» العامل من صاحب عمل إلى آخر رغماً عنه إن كان متعسفاً بحق العامل، مشيراً إلى أن أسوأ الأشياء التي ترتبط بنظام الكفيل هو عدم قدرة العامل على التحرك والانتقال الا بإذن من صاحب العمل، وكل هذه الأشياء أزيلت الآن، وبإمكان العامل أن ينتقل من بلد إلى آخر لأنه يحمل إقامة لا يمكن لصاحب العمل تجريده منها.

15 قاضياً يطلعون على مفاهيم القضاء التجاري

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 20 مايو 2009
http://al-madina.com/node/139286

عبد العزيز العرادي - الرياض

ينظم ديوان المظالم بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة في التدريب اليوم الأربعاء ورشة العمل الأولى لعدد من قضاة الديوان تحت عنوان "الواقع والمأمول من التدريب" وستكون الورشة في تخصص القضاء التجاري، وبمشاركة 15قاضيًا من مختلف مناطق المملكة، وأوضح معالي نائب رئيس الديوان الشيخ علي بن عبد الرحمن الحماد أن ذلك يأتي ضمن سلسلة من ورش العمل التي تستهدف رفع كفاءة التدريب القضائي،

وافاد ان القضاة سيطلعون من خلالها على إيضاح لبعض المفاهيم التي تخص القضاء التجاري والأساليب التقنية والخطط التطويرية التي يسعى الديوان لتطبيقها على أرض الواقع. وتشمل موضوعات الورشة: التدريب القضائي مفهومه وفوائده. دور القضاة في برامج التدريب .برامج التدريب القضائي لقضاة الدوائر التجارية وتشمل المجالات القضائية من حيث الإجراءات والموضوع، وكذلك المهارات الإدارية والتقنية ومهارات الاتصال. وبيّن الشيخ الحماد أن مثل هذه الورش بالديوان تكسب القضاة العديد من الخبرات وتسهم في رفع كفاءتهم بما يخدم مصلحة العمل.

دراسة تقييمية لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 20 مايو 2009
http://al-madina.com/node/139271

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

كشف د. سلطان بن احمد الثقفي المستشار بمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عن دراسة تقييمية تجريها إحدى الجامعات حاليا لتقييم مسيرة المركز خلال الخمس سنوات الماضية . وقال الثقفي خلال كلمة ألقاها في افتتاح ملتقى الفرقان للحوار الطلابي الذي تعقده الإدارة العامة للتربية
والتعليم للبنين بمنطقة مكة المكرمة بمقر رابطة العالم الإسلامي أن المركز يسعى إلى توفير البيئة الداعمة للحوار الوطني بين جميع أفراد المجتمع بما يحقق المصلحة العامة والوحدة الوطنية والإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي داخل المملكة وخارجها ليكون الحوار أسلوبا للحياة ومنهجا. واشار الى انتهاء تدريب (100) ألف مواطن ومواطنة على مهارات الاتصال في الحوار إضافة إلى تدريب ألف مدرب معتمد لتدريب منسوبي القطاعات التي يعملون فيها . واشار الى تشكيل لجنة شبابية لتعريف الجاليات المقيمة بالمملكة على ثقافة المجتمع السعودي من خلال طلاب المدارس في مختلف المراحل الدراسية إضافة إلى تنفيذ مشروع (سفير) لاستقطاب متطوعين لنشر ثقافة الحوار مع مختلف الجنسيات داخل المملكة وخارجها مشيرا إلى أن المركز ينفذ ومن خلال برامجه أربع حقائب تدريبية ضمن برنامج الحوار الأسري تدور حول علاقة الأب بأبنائه وعلاقة الزوجين لافتا إلى سعي المركز لتعزيز ثقافة الحوار من خلال الأسرة والمدرسة والمسجد .

سعوديون: نطالب بـ"مرونة" في المعاملة و"مساواة" مع "الخليجيين"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 20 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/18449

سفيرا فرنسا وألمانيا يَعِدان بتحويل "معاناة" السعوديين مع التأشيرة إلى "ذكرى"

الرياض - محمد الجمعي

■ يبدو أن سفيري فرنسا وألمانيا وجدا أن رمي كرة التأشيرات خارج ملعبهما هو الحل الأمثل للتخلص من النقد الشديد لسفارتهما، في ما يتعلق بمعاناة السعوديين من أجل الحصول على تأشيرات دخولهم، وذلك من خلال إصدار نظام جديد للتأشيرات تتولى بموجبه إحدى الشركات استقبال الطلبات وتسليم جوازات السفر بعد انتهاء الإجراءات اللازمة للحصول على التأشيرة. (راجع ص١٠)

وراهن كل من السفير الفرنسي برتران بزانسنو ونظيره الألماني فولكمار فينتسل على أن يحول نظامهما الجديد معاناة السعوديين من الطوابير الطويلة والانتظار داخل الأقسام القنصلية لسفارتهما، إلى ذكرى من الماضي، إذ أوكلا أمر استقبال طلبات التأشيرات وتسليمها إلى مزود خدمة خارجي. وعلى رغم

التتمة في الصفحة (١٢)

جدة - منى المنجومي

استبعد متعاملون في قطاع السياحة والسفر أن يسهم اتجاه بعض السفارات الأجنبية في إطلاق شركات خاصة بإصدار تأشيرات السفر في حل المعضلة التي يعاني منها المواطن السعودي بسبب طول الفترة اللازمة للحصول عليها، وقالوا لـ«الحياة»: «إن المشكلة تكمن في الإجراءات التي تطالب بها سفارات تلك الدول للحصول على التأشيرة، خصوصاً وأنها تطلب معلومات دقيقة وشخصية عن المواطن السعودي».

وقال الإعلامي الكاتب في صحيفة «الحياة» داود الشريان، الذي قاد حملة ضد الإجراءات التعسفية التي تفرضها السفارات الأوروبية على المواطنين السعوديين الراغبين في استخراج تأشيرات دخول إلى أوروبا: «إن نوعية المطالب التي يطالبون بها والإجراءات للحصول على تأشيرات الاتحاد الأوروبي لم تتغير».

وأضاف: «إن ما حدث هو أعطاء مهمة منح التأشيرات لشركة خارجية، بمعنى نقل «الموقع» من حي السفارات إلى الخارج، مثلما تم مسبقاً عندما منحوا شركة أخرى إعطاء مواعيد استلام التأشيرات».

ولفت إلى أن عملية منح شركة متخصصة في منح التأشيرات تم الحديث عنه منذ عام وليس وليد اليوم أو ناجم عن تذمر السعوديين، وقال: «إن السفارتين الفرنسية والألمانية تحاولان تغطية قصورهم من خلال الإعلان عن تسليم عملية منح التأشيرات لشركة مستقلة».

واستطرد قائلاً: «لم يتغير شيء على أرض الواقع، إذ لم تلغ تلك السفارات أي شروط لمنح المواطن السعودي تأشيرة الدخول لدولها، إذا لم يتم إلغاء شهادتي التأمين والتعريف من جهة العمل، وكشف الحساب البنكي».

مشيراً إلى «أننا شعب نطالب بمساواتنا بمواطني دول الخليج العربي، خصوصاً وأن أشقاءنا في دول الخليج العربي يحصلون على تلك التأشيرات خلال يومين».

أما عضو لجنة السفر والسياحة في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض أحمد بن غيث، فيشير إلى أن: «التعقيدات في الإجراءات التي تطالب بها سفارات الدول الأوروبية لم تتغير، لاسيما وأنها تطلب حجز وشراء تذاكر السفر، وكذلك الفنادق ودفع التكاليف للحصول على التأشيرة، ما يكبد السعودي خسائر مالية في حال عدم حصوله عليها أو تأخرها عن مواعيد الحجز المسبقة».

مشيراً إلى أن سفارات الدول الأوروبية أصبحت تطالب بعدم الحجز عن طريق وكلاء السفر السعوديين بل مباشرة عن طريق إدارات الفنادق في الدول الأوروبية.
ويرى بن غيث أن تلك التعقيدات تعد من الصعوبات التي يواجهها المواطن السعودي، لاسيما أن مسافري الدول الأوروبية هم من الطلاب المبتعثين أو المرضى الراغبين في العلاج، أو السياح من طبقات معينة في المجتمع، وقال: «نحن نطلب بنوع من المرونة في إجراءات السفر ومنح التأشيرات للاتحاد الأوروبي، والتخلي عن بعض الاشتراطات التي تعرقل عملية سفرهم، لاسيما وأن فترة الصيف لهذا العام قصيرة لجهة دخول شهر رمضان في آخر شهر (آب) أغسطس».
ولفت إلى أن وكلاء السفر والسياحة السعوديون يطالبوا سفارات تلك الدول بتغيير تعاملاتهم مع السعوديين، خصوصاً أن السفارات السعودية تمنح مواطنيهم تأشيرات لدخول السعودية من دون طلب معلومات خاصة عنهم، مثل كشف الحساب البنكي وتحديد مكان الإقامة في السعودية.
وأكد أن مشكلة السعوديين اليوم في التنقل تقتصر على دول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً أن بريطانيا وأميركا أصبحتا تمنحان تأشيرات للسعوديين لمدة عشر سنوات كحد أعلى.
وقال: «نحن لم نصعد الموضوع كوكلاء سفر وسياحة في آخر اجتماعاتنا في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، أو نطلب بمقاطعة اتحاد الدول الأوروبية، وكل ما نطالب به هو مرونة في الإجراءات، بحيث نتساوى مع المواطن الخليجي في دول الخليج الأخرى، وأن تطبق علينا الإجراءات والاشتراطات نفسها، خصوصاً أنه لم تحصل أي حادثة جنائية أو إرهابية من السعوديين في دول الاتحاد الأوروبي».
من جانبه أشار مدير «وكالة الصرح» للسياحة والسفر مهيدب المهيدب لـ«الحياة» إلى أن تبرير قناصل الدول الأوروبية الموجودين في السعودية لموضوع تعقيد منح التأشيرات ليست مقنعة، لاسيما وأنهم يؤكدون في تبريرهم أن المعاملة تتم بالمثل، وقال: «إن السعودي يخسر ما بين 50 إلى 250 ألف ريال في زيارة واحدة لإحدى الدول الأوروبية، في حين أن الأوروبيين القادمين للسعودية هم أصحاب الأعمال الذين لهم مشاريع في السعودية، أو العاملين فيها». مؤكداً أن السفارات السعودية في الخارج منحت كثيراً من التسهيلات لهم لدخول أراضي المملكة، وقال: «ليس هناك مقارنة بين الإجراءات السعودية وإجراءات دول الاتحاد الأوروبي في منح التأشيرات». آملاً بمزيد من المرونة في الاشتراطات المطلوبة من السعوديين بحيث تكون المعاملة بالمثل.

مشفى خاص للمسنين قريباً في الرياض

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 25 جمادى الأول 1430 العدد 13383
http://www.al-jazirah.com/125497/fr3d.htm

الجزيرة - عبدالرحمن المصيبيح:
يعتزم مركز الأمير سلمان الاجتماعي بالرياض إنشاء مستشفى لرعاية كبار السن ومتخصص في أمراض الشيخوخة بسعة 300 سرير ويتوقع افتتاحه بعد شهر رمضان المبارك القادم.
وأوضح المدير العام للمركز الأستاذ رشاد هارون أن العمل بالمستشفى قد قطع أشواطاً كبيرة حيث إن المركز قد أسس شركة مع بعض رجال الأعمال لإنشاء هذا المستشفى وتوفير متطلباته.

الأميرة جواهر تطلق برنامج (تواصل) لرعاية المسنات بالشرقية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 25 جمادى الأول 1430 العدد 13383
http://www.al-jazirah.com/125497/fr3d.htm

الدمام - هيا العبيد

ترعى صاحبة السمو الملكي الأميرة جواهر بنت نايف بن عبد العزيز حرم سمو أمير المنطقة الشرقية يوم السبت القادم، الموافق غرة جمادى الثاني، إطلاق برنامج الأميرة جواهر لمشاعل الخير لرعاية المسنات بالمنطقة الشرقية بعنوان (تواصل) والذي يستضيف مسنات المنطقة، ويتضمن فقرات متنوعة من التراث الأصيل.

وقالت مديرة مركز الأميرة جواهر لمشاعل الخير والمديرة التنفيذية بجمعية البر -القسم النسائي- بدرية العثمان ل (الجزيرة) أن فكرة برنامج الأميرة جواهر للمسنات جاءت للتأكيد على دور مركز الأميرة جواهر لمشاعل الخير في خدمة المجتمع، بصفة عامة، وخدمة المسنات بصفة خاصة، انسجاماً مع توجيهات ديننا الحنيف الذي يحث على رعاية المسنين والاهتمام بهم، ولأهمية توطيد العلاقات الاجتماعية وتدعيم أواصر المحبة والاحترام بين أفراد الأسرة الواحدة، ولاسيما أن كبار السن من أهم عناصر الأسرة، واعترافاً بأن المسنين ثروة اجتماعية وتاريخ عريق لابد من الاستفادة منه والاهتمام به ورعايته.

وأوضحت أن البرنامج يقوم بتوفير الخدمات المساندة لرعاية كبيرات السن من خلال التعاون مع الجهات المهتمة بهذه الفئة، وتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية لهن، إلى جانب أنشطة مناسبة ومفيدة وبث روح التطوع وتحفيز الفتيات على العمل التطوعي لخدمة المسنات.

وأعلنت أن الحفل سيحتضن 150 مسنة من جمعية البر ودار الرعاية الاجتماعية.

طالبات يقدمن بحوثاً تركز على دور الأسرة في تكوين الوطن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 20 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/18413

جدة - ميرفت عرفات

اختيرت 25 طالبة من أصل 700 طرحن أبحاثهن في منتدى الحوار والإبداع الفكري الثاني الذي اختتم فعالياته في إدارة تعليم البنات بجدة أمس، وشمل أربعة محاور هي: العنف الأسري بين التنشئة والجريمة وأثره على المجتمع، الانفتاح وأزمة التربية، العمل التطوعي بين التحديات والقيم، الاقتصاد ومواجهة الغلاء.

وقالت طالبات لـ «الحياة»: «إنهن اخترن أبحاثاً تسهم في نشر الوعي بين أفراد المجتمع ومناقشة القضايا الاجتماعية المنتشرة والتي أصبحت ظواهر»، وأضفن: «بما أن الأسرة هي اللبنة الأولى في تكوين المجتمع والوطن فيجب الاهتمام بأفرادها، والتعرف على الأسباب التي أدت لحدوث هذه المشكلات وإيجاد حلولها، وحث الأفراد على العمل التطوعي لأنه بدأ يتلاشى لدينا في المجتمع، ووضع بصمة في مساعدة المحتاجين، لنسهم في رفعة المجتمع ورقيه».

وأكدت الطالبات «أن اشتراكنا في المنتدى وحوارنا مع لجنة التحكيم وعمل البحوث ساعدنا على تطوير فكرنا، والتعرف على طرق المناقشة مع ذوي الخبرة، وتعلم مهارات البحث والإلقاء والمحاورة، وتبادل الأفكار والمعلومات والتعاون من الجميع من مدرسات ومشرفات وطالبات، وكسر حاجز الخجل والجرأة في صياغة الكلمات والمناقشة بحرية أمام جمهور من جميع فئات المجتمع، واكتساب المهارات والقيم الجديدة والانضباط، وإقناع الآخرين بوجهة نظرنا وإبداء الرأي والاستماع لآراء الآخرين».

وأوصت الطالبات في بحوثهن أن تعتمد الأسرة على لغة الحوار لأنها أساس وفن التعامل، والاقتداء بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتعليماته وسننه، واحترام الوالدين لبعضهم أمام الأبناء، إضافة إلى تنظيم الندوات والمحاضرات وتكثيفها للأسر والطالبات في المدارس والأماكن التعليمية والعامة، والاهتمام بمراحل الطفولة المبكرة لتأثيرها الأعم في التربية مستقبلاً، وإتاحة الفرص للموهوبات لمناقشة قضايا المجتمع».

وأوضحت مديرة إدارة نشاط الطالبات نجاح الأختر أنه «اتضح ارتفاع وعي المدارس والطالبات وأسرهن من عدد الطالبات المشاركات في تقديم البحوث، إذ ارتفع عدد الأبحاث المقدمة لهذا العام ووصل إلى 700 بحث، وتم اختيار الأفضل وسيعمل على الأبحاث الأخرى في تغذية الطالبات للتعرف على نقاط إخفاقهن ليتداركنها في المواسم المقبلة».

اتفاقية لدعم التدريب المرتبط بالتوظيف بين غرفة جدة والموارد البشرية

التركي: دعم الكوادر الوطنية وتدريبها مسؤولية اجتماعية تفرضها بيئة العمل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 20 مايو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/18413

جدة - فهد المشهوري:

وقعت الغرفة التجارية الصناعية بجدة أمس الاثنين وضمن إطار مسؤوليتها الاجتماعية تجاه التدريب وتخريج الكوادر الوطنية المؤهلة للانخراط في بيئة العمل بمختلف تخصصاتها على اتفاقية برنامج دعم التدريب المرتبط بالتوظيف مع صندوق تنمية الموارد البشرية في لوحة تجسد اهتمام هاتين المؤسستين وحرصهما على النهوض بكل ما من شأنه أن يدعم السعودة وقضية التوطين في شتى مرافق العمل وذلك بحضور نائب رئيس مجلس إدارة غرفة جدة الدكتور عبدالله بن محفوظ وأمين عام الغرفة المستشار مصطفى صبري وعدد من منسوبي الغرفة وذلك بقاعة مجلس الإدارة بمقر الغرفة الرئيسي بجدة.

ومثل غرفة جدة في التوقيع على الاتفاقية عضو مجلس إدارة الغرفة رئيس مجلس جدة لتنمية الأعمال صالح التركي فيما مثل صندوق تنمية الموارد البشرية مدير فرع الصندوق بمنطقة مكة المكرمة هشام لنجاوي.

وأوضح التركي عقب توقيع الاتفاقية أن الغرفة سوف تقوم وضمن برامج المسؤولية الاجتماعية التي تنشدها بتقديم الخدمات الإليكترونية وتنفيذ كافة العمليات حول الاتفاقية وتوفير الأجهزة وبرامج الحاسب الآلي تفي بالحد الأدنى من المواصفات التي يتطلبها عمل النظام الإلكتروني.

وأشار إلى أن الاتفاقية تشمل دعم الصندوق للتدريب والتوظيف المعتمد وفقا للجدول الخاص الذي أعده الصندوق للوظائف المستهدفة وبيانات إجمالي تكاليف الدعم مبينا أن الصندوق سيعمل أيضا على تزويد الجهات التي يرى من المصلحة تزويدها بأي معلومات متعلقة بالاتفاقية. من جانبه أكد مدير فرع الصندوق بمنطقة مكة المكرمة على الدور الكبير الذي تحققه هذه الاتفاقية خاصة وأنها سوف تصب في مجال دعم التدريب والتوظيف عبر الانترنت والنظام الالكتروني. كما وقع نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة على اتفاقية لإنشاء مصنع للنسيج والتطريز بجدة والذي سوف تدعمه شركة نسمة بمبلغ 4 ملايين ريال وسوف يفسح للشركات المستثمرة في هذا المجال المهم. وبين التركي أن المصنع سوف يستقطب الشابات من شريحة الصم والبكم بعد تدريبهم مشيراً إلى أن هذه الفئة مهمة على المجتمع ويجب على الجميع دعمها ورعايتها.

المستشارات ومجلس الشورى

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 25-05-1430هـ الموافق 20-05-2009م العدد 13123 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13123&P=26

د. إقبال العرفج

مبادرة خادم الحرمين الشريفين بتعيين ستة مستشارات في مجلس الشورى، والتي جاءت ضمن سلسلة مباركة من الإصلاحات شملت عددا كبيرا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تصب في مصلحة المجتمع السعودي على كافة الأصعدة.

وقد جاءت هذه المبادرة حرصا من الملك -يحفظه الله- على مشاركة المرأة في المجتمع مشاركة بناءة فاعلة لتقوم بالدور المناط بها وفق الأطر والضوابط الشرعية التي حددها ديننا الإسلامي الحنيف، الذي كرم المرأة وحفظ لها حقوقها، وأبان لها منهجها في العمل، وخلال الفترة التي عملت فيها المرأة كمستشارة في مجلس الشورى، اضطلعت بكثير من المهام، وأبلت فيها بلاءً حسنًا، على الصعيد المحلي في قضايا المجتمع عامة والمرأة خاصة تحت قبة مجلس الشورى، كما كان لها دور بارز في كثير من المحافل الدولية والإقليمية والعربية منها على سبيل المثال: الاتحاد البرلماني الدولي والعربي وغيرها.

ولقد كان لمشاركة المرأة أهمية بالغة في طرح كثير من القضايا الإسلامية منها: قضية حق الشعب الفلسطيني في الحياة ورفع الظلم عنه، وغير ذلك من القضايا مثل: الطفل والمرأة، وذلك من منظور إسلامي، وقد كان لوجود المرأة السعودية دور إيجابي في التأثير على قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وصبغها بالصبغة الإسلامية، وذلك لما تتمتع به المملكة من مكانة على كل المستويات: العربي والإسلامي والدولي.

إن وجود هؤلاء المستشارات في المجلس قد حقق حلما طالما حلمت به المرأة السعودية، وأعتقد أنهن حققن كثيرًا مما نصبو إليه، كما نأمل في تفعيل تلك المشاركة عن طريقين :

أولاً: زيادة عدد العضوات بما يمكنهن من المشاركة المتميزة، وتمثيل كافة مناطق المملكة في ذلك.

ثانيًا: الدقة في الاختيار من بين الأكاديميات وصاحبات الخبرة في كافة المجالات.

وإذا كان خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- لا يألو جهدًا في فسح المجال وتشجيع المرأة لتولي المناصب العليا بالمملكة، والتي كان آخرها منصب نائب وزير التربية والتعليم، لذا ينبغي على المرأة السعودية النهوض بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها تجاه مجتمعها، خاصة المشكلات الاجتماعية والأسرية الملحة مثل: قضايا الطفل، وحقوق الإنسان، والطلاق، وغلاء المهور، وغيرها من القضايا.

أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية

20قضية العام الماضي ضحاياها 30 شخصاً

تعديلات جديدة على قانون مكافحة الاتجار بالبشر تصدر قريباً آخر

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الثلاثاء ،2009/05/19
http://www.alkhaleej.ae/portal/5f4df0e5-0b81-4497-8d51-9437893811be.aspx

الشارقة جيهان شعيب:
أعلن الدكتور سعيد محمد الغفلي مقرر اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجاربالبشر المدير التنفيذي بوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، ان اللجنة انتهت من وضع مشروع بعض التعديلات على القانون الاتحادي 51 لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر، روعي فيها قانون الجنسية والاقامة ودخول الاجانب، ليساير التشريع المستجدات الحالية، فيما من المقرر رفعهاالى الجهات المعنية، لاصدارها خلال الفترة المقبلة . جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها معهد التدريب والدراسات القضائية فى الشارقة، مساء امس الاول بعنوان: ''اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجاربالبشر، التحديات والحلول''، تحت رعاية الدكتور هادف بن جوعان الظاهريوزير العدل رئيس مجلس إدارة المعهد، وقدمها المستشار الدكتور محمد محمود الكمالي مدير عام المعهد، وحضرها عدد من رجال القضاء والنيابة العامةوالمحامين ورجال القانون والشرطة والجهات الأمنية ذات الصلة. وكشف الغفلي أن إجمالي عدد قضايا الاتجار بالبشر المسجلة العام الماضي بلغت 20 قضية، وكان عدد المتهمين فيها 36 شخصاً، وبلغ عدد الضحايا فيها 30فرداً، ومعظمها تتعلق بالاعتداء الجنسي، وذلك مقابل 10 قضايا من النوعذاته العام قبل الماضي، فى حين صدرت أحكام بالإدانة في خمس قضايا، واجه المتهمون فيها عقوبات بالسجن تتراوح مابين ثلاث إلى عشر سنوات، جراء المساعدة أو التحريض على ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر .وقال إن اللجنة عقدت 13 اجتماعاً منذ إقرارها عام 2007 وضعت من خلالها استراتيجية متجددة تعتمد على أربع ركائز أساسية هي: تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر، تمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية، تأمين الحماية والدعم للمتضررين من هذا النوع من الجرائم، توسيع آفاق التعاون الثنائي والدولي لمكافحة هذه الجرائم. وتحدث عن المبادرات المهمة التي اتخذتها الإمارات لمساعدة الاتجار بالبشرومنها: تبرع الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي بمبلغ 55 مليون درهم (15 مليون دولار أمريكي) لدعم المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر التي ينسقها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، التي تضمنت رعاية منتدى الأمم المتحدة حول مكافحة الاتجاربالبشر الذي عقد في فيينا في فبراير عام 2008 وشاركت فيه الإمارات بشكل فعال بهدف نشر تجربتها والاستفادة من تجارب وخبرات الدول المشاركة الأخرى في مجال جمع المعلومات وتقنيات التحقيق.

الأفضل خليجياً

وبالنسبة لوضع الدولة فيما يتعلق بالتقرير السنوي الصادر عن الخارجية الأمريكية لقياس قضايا الاتجار بالبشر، نوه الغفلي إلى ان التزام الدولة بالتقرير يأتي من إيمانها بأن تكون عضوا فاعلا في محاربة جرائم الاتجار بالبشر، والدليل على ذلك أن الإمارات احتلت الترتيب الثاني منذ عام ، 2007صعودا من الترتيب الثالث في عام ، 2005 والثاني تحت المراقبة في عام ، 2006وكانت الأفضل على مستوى دول الخليج (كونها تتشابه في مسألة استقطاب العمالة الوافدة)، مشيرا الى ان الدولة ومن خلال إيمانها بأهمية تنسيق جهود مكافحة آفة الاتجار بالبشر مع الدول مرسلة العمالة المهاجرة، وقعت خلال العامين الماضيين اتفاقيات مع عدد مثل الهند وباكستان ونيبال وسيريلانكا وبنغلاديش والصين وتايلاند والفلبين، لتنظيم تدفق العمالة منها، وذلك لإيمانها بأهمية تنسيق جهود مكافحة آفة الاتجار بالبشر مع الدول مرسلة العمالة المهاجرة، الى جانب انه ستتم جميع إجراءات عقود العمل من قبل وزارت أو مكاتب العمل في الدول المرسلة،حماية للعمال من خداع واحتيال بعض وكالات التوظيف الخاصة وممارسات الاتجار بالبشر، وقال: مكاتب العمالة تمثل للجنة مكافحة الاتجار بالبشر ''همأ'' في استقدام أفراد واستخدامهم خلافا لما تم استقدامهم على أساسه، ومن ثم تعرضهم للاستغلال وسوء المعاملة عقب الندوة

دارت نقاشات مفتوحة بين الحضور حول الاجراءات المتخذة لحماية الشهود، والقضايا الاخرى المتعلقة بالتسلل، وتهريب البشر وخلافه، وهل تندرج فى الاتجار بالبشر، وعما اذا كانت توجد نصوص قانونية تجرم ذلك، فأوضح الغفلي ان القانون الحالي لمكافحة الاتجار بالبشر يتضمن 16 مادة تتناول جوانب عدة، والتعديلات الحالية المزمع اصدارها قريبا ستغطي النواقص كافة ان وجدت.

دعم برامج الطفولة في الدولة

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الثلاثاء ،2009/05/19
http://www.alkhaleej.ae/portal/6b5a190b-3641-4ff6-a9a0-13e89b9e0418.aspx

بناء على توجيهات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام برعاية ودعم مشروعات منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" في الدولة . اتخذت المنظمة من الاتحاد مقرا لبرنامج "حماية الطفولة" وفقا لاتفاقية التعاون المشترك، سعياً للعمل في أولويات برامج الطفولة .والتقت نورة خليفة السويدي مديرة الاتحاد النسائي العام صباح امس في مقر الاتحاد الدكتور أيمن أبولبن ممثل منظمة اليونيسيف بدول الخليج ولاراحسين مسؤولة برنامج "حماية الطفولة" التابع للمنظمة في دولة الإمارات .
(وام)

دورة إقليمية تناقش التشريعات اللازمة لحفظ كرامة العمال

آخر

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الثلاثاء ،2009/05/19
http://www.alkhaleej.ae/portal/d35ac31b-bd4a-4f7b-9536-cb4c0365176f.aspx

دبي محمد أبو بكر:
انطلقت صباح أمس أعمال الدورة التدريبية الإقليمية السابعة حول إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وكتابة التقارير بدولة الإمارات،وذلك في قاعة فندق ماريوت بدبي، بحضور حميد بن ديماس مدير عام وزارة العمل بالوكالة وسالم بن علي المهيري، مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، وعدد من الشخصيات ذات العلاقة من السعودية، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، وقطر، وبتنظيم المكتب التنفيذي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتعاون مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية .وتستمر أعمال الدورة حتى يوم غد، برعاية صقر سعيد غباش وزير العمل، الذي أوضح في كلمة ألقاها نيابة عنه بن ديماس، أن هذه الدورة تأتي تأكيداً لمسؤولية منظمة العمل الدولية ودورها الاستراتيجي في تعزيز وتطويرالتشريعات والسياسات التي تحافظ على كرامة الانسان وحقوقه في العمل،وتفعيلاً لخطط التدريب والتطوير المشتركة بين المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول المجلس ومنظمة العمل الدولية، ولتقريب وجهات النظر تجاه مختلف الموضوعات والقضايا ذات العلاقة والوقوف على أهم التطورات والتشريعات التي تمت في دول مجلس التعاون في اطار مواكبة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .وأكد أن الدورة تشكل فرصة للاطلاع على التجارب المختلفة، وبالتالي تقييم

التجارب الذاتية والعمل على تطويرها، بما يتكيف مع الواقع المعاش، وان الدولة تؤمن بأن الحقوق الأساسية في العمل تنمو وتزدهر حيث تحترم حقوق الإنسان . وقال: لم تقف جهود الدولة عند الاطار القانوني أو المجال التشريعي الذي يدعم حقوق الانسان، وانما حرصت على تطبيقها عملياً، فعملت على وضع صيغة واضحة لضمان حماية حقوق العمالة الوافدة، أضف لذلك الأمر الصادر من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والقاضي بتشكيل محاكم اتحادية جديدة للعمل تنظر في شكاوى العمال وتظلماتهم، وتفصل في نزاعات العمل، مع توفير رابط إلكتروني بين المحاكم ووزارة العمل، ومنح العمالة الحق في تغيير صاحب العمل دون شروط الحصول على موافقته اذا لم يحصلوا على اجورهم لأكثر من شهرين، وتشييد مجمعات سكنية نموذجية وتوفير وسائل النقل الملائمة بين مواقع العمل والسكن .وبين سالم المهيري في كلمته أنه من بين الأهداف التي تسعى الدورة لتحقيقها بمشاركة الشركاء الاجتماعيين، تزويد الكوادر المتخصصة بدول المجلس بالمعارف والمهارات المتعلقة بمتابعة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل التي تضمنها اعلان منظمة العمل الدولية، ما سبق واكدته وزارة العمل، بالاضافة إلى تزويد الكوادر في وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية، وممثلي العمال وأرباب العمل بالمعارف والمهارات المتعلقة بمتابعة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والمبنية على إعلان منظمة العمل الدولية، وشرح أساليب وإجراءات إعداد التقارير السنوية الخاصة بمتابعة إعلان المبادئ، واتفاقات العمل الدولية .من جانبها ألقت الدكتورة خولة مطر المستشارة الاقليمية لاعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بمنظمة العمل الدولية كلمة تحدثت فيها عن الأزمة العالمية وتداعياتها على جوانب الحياة المختلفة، ما فتح الباب لمراجعة الخيارات والسياسات التي كانت سائدة من الثمانينيات، وعن التوجه لاصلاح النظام الاقتصادي العالمي وأنسنته، بحيث لا يهمل البعد الاجتماعي والتركيز على النمو على حساب مصالح الافراد، مشيرة إلى ان منظمة العمل الدولية تعمل لمواجهة مختلف التحولات والتحديات الاقتصادية عبر الآليات المتوفرة .

استئناف أبوظبي" تواصل النظر فى قضية نوف اليوم

المصدر:جريدة الخليج الإماراتية الثلاثاء ،2009/05/19
http://www.alkhaleej.ae/portal/ec2bce8e-1c90-4986-8ecd-2ce31df28067.aspx

أبوظبي - حسين الصمادي:

تواصل محكمة استئناف أبوظبي اليوم النظر في قضية الطفلة المواطنة "نوف" ابنة التسع سنوات .وكانت محكمة استئناف أبوظبي قد نظرت في قضية الطفلة المواطنة بناء على استئناف النيابة العامة في أبوظبي، والذي طالبت فيه بتشديد العقوبة التي قضي بها على المتهمين بالسجن لمدة عشر سنوات إلى السجن لمدة خمس عشرة سنة، وكذا استئناف المحكوم عليهما (والد الطفلة المجني عليها وزوجته) .وخلال جلسة الاستئناف الماضية أنكر المستأنف الأول ما أسند إليه من تعذيب لابنته، وحرقها ب "السجائر"، معللا ذلك بأنه غير مدخن، كما طالب الأب بإحضار المجني عليها (ابنته) لمناظرتها والتأكد من الحروقات التي تدعي النيابة بأنه أحدثها في جسد.كما أنكرت المستأنفة الثانية (زوجة الأب)، ما نسب إليها من تكرار التعذيب والحرق المستمر للطفلة، وأكدت أنها قامت بحرقها مرة واحدة فقط من خلال تسخين "سكين" على النار وكيها بها في فخذها، وذلك بهدف تربيتها وتقويمها فيما تمسك ممثل النيابة العامة في أبوظبي بما ورد بمذكرة أسباب الاستئناف، وأضاف ممثل النيابة أن للمحكمة من تلقاء نفسها أن تعدل التهمة بإضافة الظروف المشددة متى تبين لها توافرها، وإذا كان البيّن من ظروف الواقعة أن المجني عليها لا تستطيع مقاومة المتهمين المذكورين اللذين ارتكبا الجريمة بانتهاز هذه الفرصة، وفي ظروف لا تمكن الغير من الدفاع عنها، وهو الظرف نفسه المنصوص عليه في المادة 102 من قانون العقوبات الاتحادي، مستدركاً "إذا فطنت محكمة أول درجة (الابتدائية) إلى الظرف السابق، فإن الحد الأقصى للعقوبة يكون خمس عشرة سنة عملا بنص الفقرة "ج" من المادة 103 من ذات القانون، ولما كان من المقرر أن تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية لا بالنسبة إلى الوصف القانوني الذي وصفتها به المحكمة، ذلك بأن الحكم قضى بمعاقبة المستأنف ضدهما بالسجن لمدة عشر سنوات، وهو الحد الأقصى لجريمة الضرب المفضي إلى العاهة مع سبق الإصرار، مما يشعر بأنه لم يكن ثمة ما يمنع المحكمة من زيادة هذه العقوبة، لولا أن تقديرها لها كانت تحت تأثير الوصف القانوني الذي أعطته للواقعة .